برنـامج للـغــد

دراسات مستقبلية

فـــــي

الاقتصاد السعودي

تأليف

عمر عبد الله كامل

الذي يسعى لكي يحتل مكانة الرائد في دراسات المستقبل .

تحية لكتاب " برنامج للغد " ولمؤلفه / عمر عبدالله كامل ، ولأمته العربية والاسلامية التي يرجى لها في هذا البرنامج أن تساهم في أمانة الانسانية ، وأن تعطيها من عندنا ، وأن تؤدي رسالتها للحضارة والاسلام ، وأن تفرض وجودها على من يهملونها ولا يحسبون حسابها ، فذلـك حق الإسلام منها ، وحقها هي من الإسلام .

فهرس الكتاب

الباب الخامس : المؤسسات المالية ودورها في التنمية .

الفصل الأول : التوسع في الشركات المساهمة .

الفصل الثاني : البنوك السعودية ودورها الجديد .

الفصل الثالث : تطوير سوق الأسهم السعودية .

القسم الثاني : الاقتصاد الخليجي

الباب السادس : العمالة الوافده والمجتمع الخليجي .

الفصل الأول : اضواء على ظاهرة تزايد العمالة الوافدة وانعكاساتها على المجتمع الخليجي.

الفصل الثاني : مرحبا بالتنافس الخليجي في ظل المنافسة المتكافئة .

القسم الثالث : الاقتصاد العربي .

الباب السابع : التكامل الاقتصادي العربي والحاجة الى انشاء سوق عربية موحدة .

الفصل الأول : حول ضرورة التكامل الاقتصادي العربي .

الفصل الثاني : حلم السوق العربية المشتركة ، هل يتحول الى حقيقة ؟ .

القسم الرابع : الاقتصاد العالمي

الباب الثامن : أزمة الدول النامية ، والسوق الشرق أوسطية ، ولعبة الدولار .

الفصل الأول : أزمة الديون العالمية ... والدروس المستفادة .

الفصل الثاني : هل يواجه العالم بأزمة في المواد الأولية ؟.

الفصل الثالث : السوق الشرق أوسطية .. المخاوف والمحاذير .

الفصل الرابع : الانهيار القياسي المتعمد للدولار الأمريكي .

بسم ا الرحمن الرحيم

" لايكلف الله نفسا إلا وسعها لها ماكسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لاتوأاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ".

صدق ا العظيم

الآية ٢٨٦ - سورة البقرة

مقدمــة عامـــة :

سوف يظل التاريخ المعاصر ، شاهدا لايقبل التشكيك على نجاح جوانب كثيرة في التجربة التنموية في المملكة العربية السعودية ، تلك التجربة التي حفلت باثراء حقيقي في جوانب عديدة ، حينما يوظف البشر الامكانات والموارد الطبيعية التي حباهم بها ا ، ولا شك إن نجاح تلك التجربة إنما استوحى خطواته بل وأقول وثباته من منطلق واحد وأساسي .. وهو تحكيم شرع ا والرضا بسننه والعمل الدؤوب بها لتكون نموذجا انسانيا حقيقيا يواجه كل الماديات التي حفل بها العصر الحديث .

ولاشك إن التجربة السعودية في التنمية منذ انطلاقها الأول ، قد شهدت مراحل مختلفة ومتدرجة من التطور والنمو واكتساب المعرفة بما سمح لها أن تكون نموذجا مقبولا لمراحل النمو التي تمر بها المجتمعات الإنسانية .

ولأن التجربة السعودية تجربة متطورة فإن آفاق المستقبل تتطلب .. المزيد من الرؤية الثاقبة ، والحس الواقعي البعيد عن صياغة الأوهام في قوالب الحقيقة وهذا ماهدف اليه هذا الكتاب حينما استعرض أبعاد التجربة التنموية السعودية منذ بداياتها ومراحل النمو فيها ، واعتمد على النجاحات التي تحققت لتعود الى نجاحات يجب أن تتحقق بمشيئة ا تعالى ، لأنها الحتمية التطورية لنجاح هذه التجربة .

يشتمل هذا الكتاب على أربعة أقسام تضم ثمانية أبواب ، ففي القسم الأول منه استعرض رؤية لواقع التجربة التنموية السعودية في الوقت الحالي ، موضحا الأبعاد التي تحققت ، ومحاولا ، بل وأقول مستوحيا المراحل والأبعاد القادمة المطلوبة ، والتي هي بطبيعة الحال ليست وليدة صدفة ، ولا رؤية تنبثق بغير جذور ، بل هي الحتمية التاريخية للانجازات التي مضت .

أما في القسم الثاني منه فقد تعرض لظاهرة العمالة الوافدة وانعكاساتها على المجتمع الخليجي تلك الظاهرة التي اتسع نطاقها عقب فورة البترول التي حدثت في عام ١٩٧٣م وما أعقبها من تصحيح لأسعار البترول . وفي القسم الثالث تناول الكتاب الاقتصاد العربي من حيث ضرورة التكامل الاقتصادي العربي والحاجة الى انشاء السوق العربية الموحدة ، أما القسم الرابع والأخير فقد خصص للأزمات التي واجهت الدول النامية وخاصة أزمة المديونية الخارجية وأزمة المواد الخام ثم تصور مايسمى بالسوق الشرق أوسطية ، كما تناول هذا القسم أيضا موضوع الانهيار المتعمد للدولار الأمريكي وانعكاساته على الدول النامية .

والحقيقة يعبر هذا الكتاب من خلال أبوابه وفصوله عن الواقع المعاش والتطور المحتمل في الموارد المادية ثم الموارد البشرية ، واعتمد على الإحصائيات الدقيقة في كل المجالات التي تطرق إليها سواء في مجال مستوى نمو الدخل القومي ، أو النمو السكاني المعاشي والقادم ، أو الفرص الوظيفية المطلوبة في عشرات السنوات القادمة والتي من المفترض أن تتعامل مع النمو السكاني العالي الذي تتسم به المملكة نتيجة البنية الأساسية السليمة ، والرعاية الصحية المكثفة والرعاية الاجتماعية المتكافلة والحياة الآمنة والمستقرة للمواطن فيها .

ولقد اختط الكتاب المنهج العلمي الواقعي في النظرة المستقبلية للاقتصاد السعودي ، وحدد من خلال أبوابه الثمانية فيه كل المحددات المطلوبة .. للتنمية المستقبلية مستعرضا في بداية كل فصل الواقع ومشاكله والعقبات التي تواجهه في مرحلة النمو القادمة ، ثم الاقتراحات الممكنة ووسائل تنفيذها ، والامكانيات المطلوبة لتحقيق تلك الاقتراحات ، وقد ارتكز الكتاب في تلك المنهجية على تجربة المؤلف ، والواقع الاقتصادي الذي اكتسب فيه خبرة ممتدة من خلال العمل الميداني ، ليحدد بالفعل ودونما الدخول في انحيازات أو أوهام أو الاعتماد على حقائق مشوهة أو متيسرة ، ليصل الى الحلول الممكنة التي تواكب التطورات المستقبلية العالمية والتي تدق الأبواب حاليا بدون توقف ، كما اهتم الكتاب أيضا بتحديد المجالات التي تحتاج الى تنمية التطور فيها ، كالصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وأوضح الأبعاد الاقتصادية التي تعاني منها تلك المشروعات والتي هي في الأساس تعتبر الركيزة الفعلية لأي تنمية صناعية متقدمة في أي مكان في العالم .. كما استعرض الكتاب نوعية هذه الصناعات ، وكيفية حمايتها وتوفير وسائل التمويل لها والاستشارات الفنية المطلوبة ، وكان الكتاب وهو يبحث هذه الاشكالية بدقة علمية مطلوبة ، يهدف الى الوصول أولا الى تعميق القاعدة الصناعية في المملكة ، بما يمكن أن تحقق من أهداف على كل المستويات بدءا بالقاعدة الصناعية المحلية ، مرورا بالفرص الوظيفية والتي من الممكن تحقيقها وانتهاء بالقدرة الانتاجية المنافسة ليس لما تستورده المملكة فحسب وانما لما تصدره الى الأسواق المتقدمة ، وقد اهتم الكتاب بالبحث الدقيق عن أفضل السبل لتوظيف المؤسسات المالية والتمويلية والشركات والبنوك ، لتصبح بدورها الذي حققته ودورها المستقبلي المطلوب الوعاء الأشمل للتنمية الصناعية المطلوبة في المملكة العربية السعودية .

خلاصة القول : إن الكتاب بين أيديكم حاول ، وهو ينطلق من الواقع الحي للتنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية ، أن يستشف أبعاد الغد ، والدور المطلوب من الأجيال الحالية للأجيال القادمة وهو يأمل أن يكون قد ساعد في إلقاء ولو بصيص من ضوء على ذلك .. ليكون إسهام المقل في وطن العطاء والنماء المتجدد .

القسم الأول

الاقتصاد الوطني

" واقع التجربة التنموية السعودية "

الباب الأول : التنمية المتوازنة

الفصل الأول : رؤية الواقع

الفصل الثاني : الادخار وظروف التنمية .

الفصل الثالث : القوى العاملة والاحتياجات الفعلية

الباب الأول

الفصل الأول : رؤية للواقع

اذا كانت الأهداف الاستراتيجية البعيدة المدى للتنمية في المملكة العربية السعودية قد تبلورت منذ بدأ الاعداد لخطة التنمية الأولى وكان الشغل الشاغل هو أن تتوزع ثمار الثروة على كافة المواطنين وأن تتوفر الفرص التي تمكن كافة أفراد المجتمع من المساهمة الفعالة في التنمية كما قامت الدولة خلال هذه الخطط بالدور الريادي في توجيه وتنفيذ التنمية الاقتصادية ولاسيما من خلال إنشاء مشروعات التجهيزات الأساسية ، وبالانتهاء من مرحلة التجهيزات وتزايد الحاجـــة الى بـــذل جهود تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني ، أصبح العمل على دعم القطاع الخاص وتقوية دوره أكثر إلحاحا بل أصبح هذا القطاع هو محور من محاور الخطة الخامسة .

وقد كان من بين أهداف الخطط الخمسية تحقيق التنمية المتوازنة اقتصاديا واجتماعيا مع تطوير الموارد البشرية وتنمية مناطق المملكة ، ولكن بمرور الوقت تغير اتجاه التركيز ، ذلك أن زيادة العوائد النفطية في فترة من الفترات قد أدت الى زيادة الإنفاق على مشروعات التجهيزات الأساسية ، كما أدى ارتفاع مستويات النفقات الحكومية مع توسعة فعاليات القطاع الخاص إلى احداث نمو اقتصادي ساعد على توفير الظروف المادية المناسبة لتحقيق التطور المنشود في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، إلا أن الانخفاض الذي طرأ على عوائد النفط لم يؤد إلى الابطاء في النمو الاقتصادي فحسب ، بل أيضا أثـــر على ميزانية الدولة ، كما أخذ القطاع الخاص يبحث عن فرص أخرى في الاقتصاد الوطني .

ان الظروف الحالية في ظل انخفاض عوائد النفط تحتم علينا تنويع القاعدة الاقتصادية استهدافا لتحقيق اقتصاد وطني أكثر تطورا ، واذا كانت العائدات النفطية ستظل جزءا حيويا في اقتصادنا لفترة طويلة ، فمن المستهدف استخدام النفط كعنصر فعال في تحقيق النمو الصناعي المتوقع بدلا من استخدامه كسلعة وحيدة للتصدير (يجب أن تتغير النظرة اليه من أنه طاقة إلى مادة خام) اضافة إلى ذلك فان النمو السريع للسكان يقتضى منا اقامة اقتصاد ذي قاعدة متنوعة وقادرة على دعم وتعزيز مستوى المعيشة للسكان ، والذين يتوقع أن يزداد حجمهم بأكثر من الضعف خلال السنوات العشرين القادمة ، فاذا كانت شبة الجزيرة العربية في الماضي منطقة طرد سكاني أصبحت في الوقت الحالي وفي ظل التطور الاقتصادي والاجتماعي منطقة جذب سكاني مبنى

على أسس غير سليمة ، فهناك فرق بين التراكم المالي وبين التراكم الرأسمالي الذي يوفر فرص عمل أكثر .

واذا كان من المتطلبات الأساسية لتحقيق اقتصاد متقدم ومتكامل هو زيادة مساهمة القطاع الخاص على نحو واسع في مجالات التنمية الاقتصادية ، فان على الدولة أن تعمل بدورها على تحقيق الدعم التنظيمي والتخطيطي لنشاطات القطاع الخاص ليتمكن من أداء دور ريادي في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وزيادة نموه ، وذلك من خلال عدة محاور نذكر أهمها :

١- تنمية وتطوير القطاع المالي والمصرفي بما يخدم قطاع الصناعة :

فمشكلة التمويل اللازم لقطاع الصناعة تعد أحد جوانب مشكلة التمويل بالنسبة لقطاعات الاقتصاد الوطني الأساسية ، وهي من أهم المشكلات التي تعوق التنمية الصناعية نظرا لتأثير نقص السيولة على قدرة الشركات الصناعية لتنفيذ مشروعاتها الجديدة أو تطوير انتاجها ، كما تؤثر على قدرتها على القيام بعمليات الإحلال والتجديد للمعدات والآلات ، فاذا نظرنا إلى اجمالي التمويل المقدم من البنوك التجارية (في صورة قروض وسلفيات) إلى القطاع الصناعي نجد أنه بالرغم من ضآلته مقارنة بالتمويل الممنوح لباقي قطاعات الاقتصاد الوطني فقد أخذ أيضا في التراجع خلال العامين الماضيين والدليل على ذلك أنه بينما بلغت نسبة التمويل الممنوح لقطاع الصناعة ٧ر٧% من اجمالي التمويل الممنوح لقطاعات الاقتصاد الوطني في نهاية ديسمبر ١٩٩٠ نجد أن هذه النسبة أخذت في التراجع لتصل إلى ٥ر٧% في نهاية ديسمبر ١٩٩١ ثم توالى الانخفاض لتصل نسبة التمويل الممنوح لقطاع الصناعة من البنوك التجارية إلى نحو ٨ر٦% فقط في نهاية ديسمبر ١٩٩٢م .

كما أن القروض الممنوحة والالتزامات القائمة من صندوق التنمية الصناعية السعودي لمختلف الصناعات حتى عام ١٤١١هـ بلغت ١٣٧٤ قرضا قيمتها ١ر١٨ مليار ريال ، وبالنظرة الفاحصة لتوزيع هذه القروض حسب نوع الصناعة نجد أنه بينما بلغ عدد القروض الموجهة للصناعات الاستهلاكية (الصناعات الغذائية) ١٧٧ قرضا قيمتها ٥ر١ مليار ريال تمثل ٢ر٨% من قيمة القروض الاجمالية ، نجد أن عدد القروض التي منحها الصندوق لصناعة الحديد والصلب الأساسية لم يتعد ٥ قروض قيمتها ٩٤ مليون ريال بنسبة لم تتجاوز ٥ر% من اجمالي قيمة القروض الممنوحة من الصندوق .

يتضح مما سبق أنه بالاضافة إلى ضآلة حجم وقيمة التمويل الممنوح من البنوك التجارية لقطاع الصناعة ، فان صندوق التنمية الصناعية السعودي - وهو المنوط أساسا بتمويل قطاع الصناعة

- يقوم بالتركيز على تمويل الصناعات الاستهلاكية (الصناعات الغذائية) وهي التي لاتضيف قيمة حقيقية إلى المجتمع دون التركيز على الصناعات الأساسية كصناعة الحديد والصلب ، والتي تعتبر قاعدة مغذية للعديد من الصناعات الأخرى المكملة والمرتبط بها ، ولابد أيضا من ادخال شرط جديد في القروض وهو مراعاة المزيج الصناعي والفني التكنولوجي بحيث يتلائم مع احتياجاتنا ، ويوفر أكثر فرص عمل ممكنة للسكان .

٢- حماية الصناعة الوطنية الناشئة ومواجهة سياسة الاغراق :

تواجه الصناعة السعودية صعوبات كثيرة في ضوء سياسة الاغراق التي تشهدها المملكة مما يؤثر سلبا على الصناعة الوطنية ، خاصة وأن الصناعة السعودية هي صناعة وليدة ، الأمر الذي يتطلب اتخاذ العديد من الاجراءات لحماية هذه الصناعة ، وأهمها الحماية الجمركية ، كما أن فرض ضرائب تصاعدية خاصة على السلع الترفيهية من شأنه الحد من الاستهلاك الترفي وأيضا السماح بإنشاء صناعة داخلية في هذا المجال فما هو معنى أن تصل قيمة سيارة إلى نصف مليون ريال ، فالقادر على ذلك يجب أن يدفع نصف مليون أخرى للدولة لدعم النشاط الصناعي ، وصدق سيدنا عمر بن الخطاب رضي ا عنه اذ قال : "أخشو شنوا فان النعم لاتدوم" .

٣- الحد من الاعلانات التجارية التي تساعد على محاكاة نمط الاستهلاك الغربي :

حيث تبذل مؤسسات الاعلان الدولية ، وأساليب التسويق المتقدمة جهودا كبيرة لتقديم نمط الاستهلاك السائد في الدول الغربية ، مما يؤدي إلى امتصاص جزء هام من الدخل القومي وتبني أنماط استهلاكية ترفية يترتب عليها مزيد من الانخفاض في معدلات الادخار ، ورغم الحاجة الماسة لزيادة تعبئة الموارد الوطنية للاستثمار في القطاعات الانتاجية المختلفة أو لتطوير الهياكل الأساسية ، فان الهدر الناتج عن تبني نمط للاستهلاك يتضمن طلبا واسعا على سلع الاستهلاك المعمرة غير الضرورية ، والخضوع لسرعة التقادم التي يتم بها مثل هذه السلع في الخارج يكون هدرا حقيقيا لجزء هام من الفائض الذي يتحقق في اطار الاقتصاد الوطني ، وبالاضافة إلى ذلك فان محاكاة النمط الغربي للاستهلاك من شأنه احداث تغيرات أساسية في القيم السائدة في المجتمع ، والتي لها تأثيرها على نوعية الحياة التي يسعى أغلب أفراده لتحقيقها ، وتحديد التوجيهات الرئيسية ، بالتالي لتطوره المستقبلي ومن هنا فانه يجب علينا التفرقة في الاعلان بين المنتج المحلي والمنتج الخارجي حتى يمكننا تشجيع منتجاتنا المحلية التي هي عصب الحياة الاقتصادية لمجتمعنا ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى وبغرض الحد من الاستهلاك الترفي فانه قد يكون من الضروري فرض ضرائب جمركية متصاعدة على هذه السلع .

٤- التفكير الجدي في تطوير سوق رأس المال :

فاذا كنا جادين في دعم وتنشيط سوق رأس المال فلا بد من زيادة عدد الشركات المساهمة وزيادة الحصة المطروحة للاكتتاب العام وفي هذا المجال قد يكون من المفيد قيام التكنوقراط باعتبارهم مديرين ناجحين بانشاء شركات مساهمة جديدة بحيث ندخل مرحلة جديدة تعطي القيادة فيها للمختصين بحيث يكونوا المؤسسين ، ثم تطرح الفكرة للمساهمة العامة أو المغلقة فلابد أن ننتقل تدريجيا إلى مرحلة فصل الادارة عن الملكية بطريقة علمية ، أو تحويل الشركات ذات المسئولية المحدودة والتي تستحوذ على حوالي ٦٠% من اجمالي عدد الشركات العاملة في المملكة إلى شركات مساهمة وذلك عند وصول رأس المال إلى حـد معين ، وقد يكون من المفيد أيضا - دعما وتنشيطا لسوق رأس المال - تحويل الوكالات التجارية إلى شركات مساهمة حتى يكون هناك نوعا من العدالة في التوزيع ، أما الوكالات التي تزيد قيمة مبيعاتها عن مبلغ معين وليكن ١٥٠ مليون ريال ، فلابد أن تنتج جزء منها محليا مثل العطور والمستحضرات الطبية وقطع الغيار . ولاشك أن انشاء المزيد من الشركات المساهمة سيعمل على استيعاب أعدادا متزايدة من العمالة مما يخفف من العبء الملقى على سوق العمل خاصة وأن هناك أعداد متزايدة من الخريجين تضاف سنويا إلى هذه السوق وذلك في ضوء تزايد معدل النمو السكاني والذي يقدر بنحو ٣ر٤% ويعتبر من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم وليكن شعارنا في ذلك هو "وظيفة لكل طالب عمل" وهذا الشعار يجب أن يتبعه عملية تخطيطية كاملة تبدأ بجمع علمي للمعلومات ثم التنبؤ بالفرص التي يجب توفيرها .

ان السوق اليوم بحاجة ماسة إلى مزيد من الشركات المساهمة باعتبارها وعاء لتجميع وتوظيف المدخرات في استثمارات منتجة بل أن السوق العالمي يتجه كله نحو انشاء هذا النوع من الشركات وقد يكون اعطاء مميزات للشركات التي تتحول إلى شركات مساهمة أحد المزايا التفضيلية لهذه الشركات ، فكلما توسعت قاعدة المستفيدين تحققت أهداف عدالة التوزيع التي ينشدها أي اقتصاد .

وهنا لابد وأن نؤكد أن التوسع في انشاء الشركات المساهمة لابد وأن يصاحبه :

أ - ايجاد مزيد من الثقة في السوق من خلال حماية المستثمرين خاصة قليلي الخبرة من حدوث مضاربات قد تؤدي إلى حدوث زيادات وانخفاضات مفتعلة غير مبررة في الأسعار وهو مايشهده السوق في وقتنا الحالي .

ب - الاشهار الكامل والتام عن أنشطة الشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في السوق.

ج - توفير المعلومات عن حركة التعامل على مستوى المملكة من خلال شبكة معلومات مع مراقبة عمل الوسطاء والمستشارين الماليين ووضع ميثاق شرف المهنة للعاملين في السوق المالي (أو البورصة عند إنشائها) .

د - منع أي تداول للأسهم خارج البنوك ، وعدم قيام البنوك في المرحلة الحالية بطرح الأسهم المرهونة لديها مقابل قروض منعا لتدهور أسعارها وتجنيب صغار المستثمرين من خسائر فادحة .

٥- ايجاد آلية جديدة من شأنها انشاء المزيد من المؤسسات الكبيرة :

حيث نلاحظ أن الأموال الضخمة الموجهة للمضاربات في الاقتصاد الساكن كالاستثمار العقاري أو الاستثمار في الأسهم لاتعود بفائدة حقيقية على الاقتصاد الوطني ، الأمر الذي يوجب توجيه هذه الأموال الضخمة نحو انشاء المزيد من المؤسسات الكبيرة التي يمكنها أن تستوعب المزيد من العمالة وذلك على غرار شركة سابك وآرامكو ، التي تمثل العمالة السعودية فيهما ٧٠% من اجمالي عمالتيهما ، وياحبذا لو انشىء جهاز مشترك بين الغرفة التجارية ووزارات التجارة والصناعة والتخطيط لايجاد هذه الشركات الكبيرة ، بحيث توضع خطة واضحة للتنمية الصناعية للقطاع الخاص وتحدد القروض والمعونات ، وتوضع الحماية للمشاريع التي تحتويها الخطة ثم يختار لها المؤسسين وتطرح في صورة شركات مساهمة تستطيع استيعاب هذه الأعداد المتزايدة من العمالة مع حث الشركات والزامها بتعيين نسبة معينة من العمالة السعودية بها ، مع اعطاء الشركات التي تلتزم بذلك بعض الحوافز والمزايا الجمركية والضرائبية أو منحها تيسيرات ائتمانية من البنوك سواء من حيث سعر الفائدة أو فترة السداد ... الخ .

٦- قيام مبادرة من جانب الحكومة بطرح حصتها في الشركات المساهمة للاكتتاب العام

وكذلك قيامها بطرح المشروعات المملوكة لها للاكتتاب العام ويعتبر هذا ترشيدا للدعم الحكومي وتخفيفا للعبء الملقى على الميزانية ، وفي هذا الصدد يمكن البدء بطرح بعض المشروعات المملوكة للحكومة مثل الخطوط الجوية العربية السعودية ، الهاتف ، شركات المياه ، مع تحميل

المشتركين بالقيمة الفعلية (كما في حالة الهاتف الداخلي) أو في نظافة المدن ، فلابد أن تقام شركات مساهمة لأعمال نظافة المدن ويتحمل صاحب كل دار مبلغ معين كرسوم خدمات النظافة فمن غير المعقول أن تتحمل الدولة كل هذا إلى الأبد ، وكذلك يسمح لهذه الشركات باعادة استخدام النفايات ، أما الكهرباء فيكون التخفيض للشرائح الصغيرة ، أما إذا زادت عن حد معين فيجب أن يدفع مقابل هذا الترف ، لذلك لابد من قصر الدعم في السلع الغذائية على الفقراء فلا يستفيد من ذلك غني أو غير مواطن ولا عجب في ذلك وبالتالي يقتصر الدعم على الفقراء المستحقين فقط .

٧- مواجهة ظاهرة المتخلفين من العمرة والحج بحلول عملية

ان ظاهرة المتخلفين من العمرة والحج تمثل ظاهرة اجتماعية لابد من مواجهتها ، فبجانب ماينتج عنها من أشكال غير حضارية مثل انتشار ظاهرة التسول التي بدأت تتزايد بصورة واضحة في الآونة الأخيرة فقد ينتج عنها أيضا بعض المشكلات الاجتماعية التي قد تتسبب في احداث جرائم نحن في غنى عنها .

وهنا يمكن التصدي لهذه المشكلة بضرورة قيام كل من يأتي لتأدية هذه المناسك - حتى نضمن عودته إلى بلده ثانيا - تقديم خطاب ضمان مصرفي يعاد اليه مرة ثانية عند عودته إلى بلده الأصلي ، وبذلك نضمن عدم تخلف أي منهم ، فقد كان سيدنا عمر بن الخطاب رضي ا عنه ينادي بعد الحج يا أهل الشام شامكم يا أهل اليمن يمنكم .

٨- انشاء معهد للدراسات الاجتماعية يقوم بدراسة الأوضاع الحالية

حيث يقوم هذا المعهد باجراء العديد من الدراسات الاجتماعية مثل تأثير سنوات الدراسة على سلوك الأفراد وعلى المجتمع ، ودراسة ظاهرة بعض المنحرفين من المخدرات ، دراسة الظواهر الغريبة التي بدأت تنتقل إلى مجتمعنا الاسلامي ، بحيث يضع هذا المعهد حلولا تنبثق من فكرنا الاسلامي ومن شريعتنا الاسلامية الغراء ، فلابد من مواجهة أنفسنا بما بدأ يظهر علينا ونقتلع البلاء من جذوره ، فالعلاج بالمسكنات لايفيد .

٩- السماح للقطاع الخاص بانشاء مدارس تتفق مع المناهج الدراسية للوافدين

تخفيفا من العبء الملقى على الحكومة في مجال التعليم ، قد يكون من المفيد انشاء مدارس تقوم بتدريس المناهج المطبقة في دول الوافدين وذلك لربطهم بمجتمعاتهم بدلا من التخطيط لبقائهم هنا .

١٠- مواجهة مشكلة المياه

تواجه الدول النامية بصفة عامة والمملكة بصفة خاصة مشكلة توفير المياه سواء الصالحة للشرب أو اللازمة لري الأراضي ، وفي هذا الصدد قد يكون من المفيد انشاء شركات مساهمة تعمل على استكمال شبكات المياه والمجاري ، فكثير من المواطنين على استعداد لدفع الاشتراكات اللازمة على أن تستفيد هذه الشركات من مياه المجاري وخاصة في مجال الزراعة ، فالعالم يبحث عن قطرة مياه ونحن نهدرها ، أما بالنسبة للمياه النقية فيجب أن يقسم استهلاكها حسب الشرائح وذلك ترشيدا لاستخدامها بحيث توضع شرائح للقيمة ، فالاستهلاك المنخفض له سعر ، وكلما زاد ارتفع السعر ، وكما قلنا المعونة للمحتاج وليست للغني أو الوافد فلو حسبنا ماتدفعه الدولة من خدمات ومعونات وتخفيضات لكان نصيب الوافد سنويا ما لايقل عن خمسة آلاف ريال ، لماذا تدفع أو ليست جنة تدعوهم للبقاء فلا ضرائب ولا رسوم مفروضة عليهم .

١١- فرض ضريبة على الأراضي داخل النطاق العمراني في حالة عدم استغلالها

فالدولة أنفقت بلايين الريالات لتهيئة مشروعات البنية الأساسية لهذه الأراضي (من كهرباء ، ومياه ، وصرف صحي ، وهاتف ... الخ) وذلك بهدف تحقيق أكبر استفادة ممكنة لمحدودي الدخل ، ولكن بالمقابل نجد أن العديد من ملاك هذه الأراضي لم يستغلوها الاستغلال الأمثل الذي يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني بل استخدموا هذه الأراضي في المضاربات التي لاتعود بالنفع إلا على أنفسهم فقط ، ومن هنا فقد يكون من الضروري فرض ضريبة على الأراضي الغير مستغلة داخل النطاق العمراني ، وقد تكون في صورة عينية توزع على محدودي الدخل ، ولسنا البلد الوحيد الذي يلجأ إلى مثل هذه الضريبة ، فجميع دول العالم بما فيها الدول المتقدمة تقوم بفرض مثل هذه الضريبة .

ومن جهة أخرى قد يكون من المفيد أيضا دفع زكاة على الأراضي أسوة بعروض التجارة ، فسوق الأراضي في المملكة لايقل عن ١٥٠ بليون ريال حسب تقديرات خبراء العقارات ، ومن هنا فحصيلة الزكاة لن تقل عن ٤ بلايين ريال سنويا ، خاصة وأن الزكاة تدفع لذوي الاستهلاك العالي ، بمعنى أنها سوف تضخ مرة أخرى في الاقتصاد الوطني .

الباب الأول

الفصل الثاني : الادخار وظروف التنمية

بداية نقول أن عملية التراكم الرأسمالي (ويقصد بها تحويل الأموال إلى عناصر انتاج من مصانع وغيرها بحيث تكون أصلا منتجا) هي محدد أساسي من محددات التنمية المستقرة ، والتراكم يعتبر وليد الادخار القومي ، وقد يكون الادخار اجباريا (في صورة ضرائب) أو اختياريا ، وطالما أننا دولة ذات اقتصاد حـــر فلابد من زيادة الميل الحدي للادخار ، وتقليل الميل الحدي للاستهلاك ، مع ايجاد قنوات مضمونة للاستثمار في أصول منتجة تعمل على توفير فرص عمل حقيقية من شأنها دفع الاستهلاك إلى الامام .

أي أن عملية الادخار ترتبط بالظروف الداخلية ارتباطا كبيرا ، كما أنها تتأثر أيضا بالظروف الخارجية ، ومن أهم العوامل الداخلية المؤثرة في الادخار مستوى الدخل الحقيقي للفرد وما يمكن أن يجنبه من ادخار .

ان انخفاض معدلات التنمية يمكن تفسيره بطريقتين الأولى ترجع إلى ضعف مستوى الدخل القومي الذي يحد بدوره من القدرة على الادخار والاستثمار ، كما أن ضآلة معدل الاستثمار تعني تدني معدل نمو الدخل القومي ، ولما كان عدد السكان يتزايد بمعدلات كبيرة فان متوسط دخل الفرد يظل متواضعا ، حتى ولو نما الناتج المحلي الاجمالي بمعدل كبير .

أما السبب الثاني لانخفاض معدلات التنمية فيرجع إلى نقص فئة المنظمين أصحاب رؤوس الأموال من ذوي الخبرة والدراية بادارة المشروعات وهناك ظاهرة لابد من مناقشتها وهي ظاهرة التهميش والتي تعني التحضر دون صناعة كافية بالاعتماد على حضارة ومنتجات الآخرين ، الأمر الذي يتطلب دراسة أحوال التصنيع التابع من حيث التكنولوجيا والقضاء على التبعية ووضع الحلول اللازمة لتبنى التكنولوجيا الداخلية .

ان عدم وجود جهاز قادر على تخطيط التراكم الرأسمالي له أثره الكبير على الدول النامية ، وان السيطرة على التراكم تعني :

١- تخطيط الاحتياجات من القوى العامله وفقا لمتطلباتنا الفعلية .
٢- التخطيط لانتاج المنتجات الأساسية لاحتياجات الوطن وبأسعار مربحة لرأس المال.

٣- التوسع في الانتاج الاستهلاكي لزيادة جملة الأجور .
٤- التخطيط للفائض المالي وتوجيهه إلى الميادين التمويلية المطلوبة لاستخدامه في الاستثمارات الضرورية وخاصة في القطاعات الانتاجية دون الخدمية .
٥- اعطاء الصناعة المحلية ميزات تفضيلية تجعلها قادرة على المنافسة الدولية .
٦- حصر المواد الأولية الوطنية ووضع سياسات خاصة لاستغلالها مع مراعاة الاحتفاظ بها للمستقبل .
٧- تنمية القدرة الوطنية لاعادة تكوين التكنولوجيا المستوردة عن طريق صناعة الأجهزة والآلات ذاتها ، أو على الأقل تصنيع قطع الغيار .

وعن طريق وضع العوامل السابقة موضع التطبيق يمكننا انشاء اقتصاد متمحور على ذاته معتمدا على امكانياته ، ومن هنا فان التنمية المستقرة تعتمد على عدة أشياء .

أ - الهيمنة على تكوين قوة العمل .
ب - الهيمنة على تكوين الفائض المالي .
ج - الهيمنة على السوق المحلية تنظيميا بهدف ترشيد الاستهلاك .
د - الهيمنة على الموارد الطبيعية .
هـ - الهيمنة على التكنولوجيا .

بحيث توضع الأسس الملائمة للنظام الحر بالترغيب لتوجيه الاقتصاد الوجهة السليمة ، حيث يلاحظ أن الدول حديثة التصنيع في آسيا والتي حققت معدلات نمو قياسية وعرفت بالنمور الآسيوية اتسمت بعدة سمات ، أهمها ارتفاع معدلات الاستثمار ، وتصاعد الدور الذي تلعبه الصناعة في الاقتصاد الوطني ، وزيادة دور الدولة التخطيطي والتوجيهي للقطاع الخاص .

ان خلاصة رؤيتنا المستقبلية للتنمية المستقرة ترتكز على التخلص من التبعية الناشئة عن الاعتماد على استيراد تقنيات الانتاج وذلك عن طريق بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية ، كما يجب علينا مواجهة الاندفاع في محاكاة النمط الاستهلاكي الغربي وذلك بضرورة الحفاظ على هويتنا الاسلامية ، وحماية صناعاتنا الوطنية ، وترشيد الدور التمويلي للقطاع المصرفي بما يخدم قطاع الصناعة ، وانشاء المزيد من الشركات المساهمة بما فيها شركات للمياه والكهرباء والتحميل الفعلي للتكلفة على القادرين والوافدين ، ومواجهة بعض الظواهر الاجتماعية السلبية كظاهرة المتخلفين من العمرة والحج ، والمواجهة الفعلية لظاهرة البطالة المستوردة .

الباب الأول

الفصل الثالث : القوى العاملة والاحتياجات الفعلية

استعرضنا فيما سبق المرتكزات التي ترتكز عليها رؤيتنا المستقبلية للتنمية المستقرة ، وقد ذكرنا أن عدم وجود جهاز قادر على تخطيط التراكم الرأسمالي له أثره الكبير على الدول النامية وأن السيطرة على هذا التراكم يتوقف على عدة محددات هي : تخطيط الاحتياجات من القوى العاملة وفقا لمتطلباتنا الفعلية ، التخطيط لانتاج المنتجات الأساسية لاحتياجات الوطن وبأسعار مربحة لرأس المال ، التوسع في الانتاج الاستهلاكي لزيادة جملة الأجور ، التخطيط للفائض المالي وتوجيهه إلى الميادين التمويلية المطلوبة لاستخدامه في الاستثمارات الضرورية وخاصة في القطاعات الانتاجية ، اعطاء الصناعة المحلية ميزات تفضيلية تجعلها قادرة على المنافسة ، حصر المواد الأولية الوطنية ووضع سياسات خاصة لاستغلالها ، تنمية القدرة الوطنية لاعادة تكوين التكنولوجيا المستوردة أو على الأقل تصنيع قطع الغيار .

وسوف نتناول هذه النقاط بشىء من التفصيل :

١- تخطيط الاحتياجات من القوى العاملة وفقا لمتطلباتنا الفعلية :

فاذا كانت ميزانية الدولة تتحمل أعباء كبيرة نتيجة لدعمها العملية التعليمية ، ويكفي للتدليل على ذلك أن مخصصات التعليم ارتفعت من ١ر٣١ مليار ريال في ميزانية ١٤١٢هـ/١٤١٣هـ إلى ١ر٣٤ مليار ريال في ميزانية عام ١٤١٣هـ/١٤١٤هـ بزيادة بلغت ٣ مليار ريال أي بنسبة حوالي ١٠% لاتضح لنا مدى العبء الذي تتحمله ميزانية الدولة ، وبالرغم من ضخامة المبالغ المنفقة على العملية التعليمية ، فان هناك أعداد متزايدة من تخصصات مختلفة ليست الدولة بحاجة اليها وهو الأمر الذي يتطلب بداية اعادة النظر في مجانية التعليم بحيث تقتصر هذه المجانية على التعليم الأساسي فقط ، وعلى التخصصات التي تتوافق واحتياجات التنمية وخاصة التعليم الفني والتدريب المهني ، الأمر الذي يتطلب اعداد المزيد من الدراسات الخاصة بسوق العمل وتحديد الاحتياجات المطلوبة من الخريجين مستقبلا وفقا للاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

كما يتطلب الأمر اعادة النظر في برامج ومناهج التعليم والتدريب وتوجيه سياسة القبول في الجامعات واجراء مايتطلبه هذا التقويم من تطوير أو تعديل بما يتفق والشريعة الاسلامية واحتياجات المجتمع الفعلية سواء من ناحية النوعية ودرجة الكفاءة مع العناية النوعية في التدريب

بالتركيز على التقنية المتطورة وبمستواها المرتفع حتى نستطيع خلق عمالة وطنية مؤهلة تستطيع الحلول محل العمالة الغير وطنية ، وفي هذا الصدد قد يكون من المفيد تضافر عدة هيئات تضم ممثلين من وزارات الصناعة ، التخطيط ، التعليم ، الغرف التجارية لوضع خطة مستقبلية للتعليم تفي بمتطلبات التنمية .

٢- التوسع في الانتاج الاستهلاكي لزيادة جملة الأجور :

وهو هدف يأتي بعد التركيز على الصناعات الأساسية ، ويهدف إلى زيادة الرفاهية للمجتمع حيث يتطلب الأمر التركيز على انتاج منتجات وطنية بديلة عن المنتجات المستوردة التي تمتص جانب كبير من فائض القيمة المضافة ، فأغلب المنتجات العالمية يمكن تصنيع أجزاء كبيرة منها داخل المملكة ، وبالتالي نخفف من العبء الملقى على الميزان التجاري نتيجة لقيامنا بدفع مبالغ كبيرة لاستيراد هذه المنتجات ، ويمكن بداية البدء في انتاج قطع الغيار محليا ، كما يمكننا انشاء شركات تقوم بعمليات تجهيز هذه المنتجات من تغليف وتعبئة وتسويق ... الخ .

٣- التخطيط للفائض المالي وتوجيهه إلى الميادين التمويلية المطلوبة في الاستثمارات الضرورية :

ويتطلب الأمر انشاء قنوات ادخارية جديدة واعادة النظر في طريقة توزيع الاستثمارات المصرفية بحيث يوجه الجانب الأكبر منها (على الأقل ٢٠%) إلى القطاعات الانتاجية وخاصة قطاعي الصناعة والزراعة ، على أن تتعامل القروض الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية بميزات تفضيلية سواء من حيث سعر الفائدة - فترة السماح - مدة القرض وذلك حسب النشاط الاقتصادي الموجه اليه هذه القروض ، بل يمكن النظر في ميزات تفضيلية داخل النشاط الاقتصادي الواحد ، كأن تتمتع القروض الموجهة للصناعات الأساسية بميزات تفضيلية عن مثيلتها الموجهة للصناعات الاستهلاكية ... هكذا .

٤- اعطاء الصناعة المحلية ميزات تفضيلية تجعلها قادرة على المنافسة

فالصناعة السعودية تواجه صعوبات كثيرة في ضوء سياسة الاغراق التي تشهدها المملكة مما يؤثر سلبا على الصناعات الوطنية وهي صناعات وليدة تحتاج إلى مساعدة ، الأمر يحتم علينا ايجاد سبل جديدة لحماية هذه الصناعة ، كأن تفرض ضرائب تصاعدية على المنتجات المستوردة خاصة الترفيهية منها أو وضع اشتراطات جديدة كأن تلتزم بتشغيل نسبة من العمالة السعودية ، أو

قد يكون من المفيد أيضا اندماج عدد من الشركات المتشابهة لتكوين كيانات صناعية قوية قادرة على المنافسة .

٥- حصر المواد الأولية الوطنية ووضع سياسات خاصة لاستغلالها :

فما زلنا مقصرين في هذا المجال ، فبالرغم من أننا دولة مصدرة للبترول إلا أننا لم نتجه بقوة لاستخراج الثروات المعدنية المنتشرة بأراضينا ، فالصناعة الاستخراجية المتواجدة تعتبر هزيلة ، الأمر الذي يتطلب منا تركيز الجهود نحو هذه الصناعات ووضع خطة تفصيلية توضع أمام الجهات المختصة والغرف التجارية والمستثمرين بحيث تتضمن قوائم للمشروعات القائمة ودراسة الجدوى الاقتصادية لها ، وقد يكون من المفيد في هذا المجال التركيز على انشاء الشركات المساهمة الكبيرة .

٦- تنمية القدرة الوطنية لاعادة تكوين التكنولوجيا المستوردة أو على الأقل تصنيع قطع الغيار :

وهذا الأمر بالغ الخطورة ويستغرق وقتا طويلا ولابد من أن نبدأ ، فاذا لم نستطع من ايجاد تكنولوجيا جديدة ، فلابد من اعادة توطين التكنولوجيا المستوردة ، بحيث ندخل في تطبيقات العلوم ونبدأ على الأقل بصناعة قطع الغيار والأجزاء المكملة ولتكن اليابان قدوة لنا حيث بدأت صناعتها بمرحلة التقليد وأصبحت الآن في مقدمة الدول الصناعية .

الباب الثاني : التخطيط الاقتصادي الفعال

الفصل الأول : ماذا نريد ؟ .

الفصل الثاني : قاعدة المعلومات .

الفصل الثالث : ترشيد الاستهلاك .

الفصل الرابع : أفكار جديدة .

الباب الثاني

الفصل الأول : ماذا نريد ؟

بداية أقول إنه لتحديد معالم كل مشكلة يجب أن ننطلق من قاعدة صلبه للمعلومات ترتكز على الاجابة عن عدد من التساؤلات في مقدمتها :

أين نحن الآن ؟

والاجابة على هذا السؤال تمثل أول خطوة في العملية التخطيطية .

ثم ماذا نريد ؟ وكيف نصل إلى تحقيق مانريد ؟ .

نقول إنه لايختلف أي مواطن في أننا نرغب في توفير فرص عمل كريمة لكل مواطن سعودي ، إذ تتزايد أعدادنا بمعدل كبير يصل إلى ٤ر٣% ، وهو من أكبر معدلات النمو السكاني في العالم ، سنغمض أعيننا ونفتحها ، وسنجد أن عدد سكان المملكة بعد ٢٥ سنة سوف يتجاوز باذن ا ٢٠ مليون نسمة ، أكثر من نصفهم في سن العمل ، وتأسيسا على ذلك يجب أن نسأل أنفسنا ، هل في استطاعة الهيكل الاقتصادي أن يستوعب مالا يقل عن ٩ ملايين شخص راغب في العمل ، ثم ماهو نوع العمل الذي سوف نوجه أبناءنا إليه ؟

ان هذا الأمر يتطلب المزيد من التخطيط الاقتصادي الفعال، حتى نتساءل أي القطاعات ستوفر هذه الوظائف هل : القطاع الزراعي ؟ أم الصناعي ؟ ام الخدمات ؟ أم القطاع الحكومي (مدني وعسكري) ؟ .

كلنا يعلم أن الوظائف الحكومية قد شارفت على الاكتفاء ، فان زادت عن المعدل الموجود حاليا أبتلينا بالبطالة المقنعة ، والتضخم في بند الأجور في ميزانية الدولة بلا مبرر ، الأمر - اذن - يحتاج إلى تنمية القطاع الخاص بطريقة منظمة بحيث يتسنى لنا أن نضع الأسس والمعايير التي نبنى عليها التوسعات في القطاع الخاص ، ونحن لسنا من أنصار التخطيط الشمولي (الاشتراكي) ولكن لايوجد نظام في العالم بأكلمه اليوم حـر مائة في المائة ، فلا بد من النظام المختلط الخاص والحكومي معا .

فهذه اليابان لم تبن خطتها للقطاع الخاص بشكل عشوائي ولم تترك ذلك الأمر للأفراد ، بل وضعت معايير وضوابط وحوافز لدفع النمو في القطاع الخاص تحقيقا للهدف المنشود من التنمية .

واستشراقا للمستقبل يغدو من الضروري أن تجرى الدراسات وأن تنشأ المكاتب المتخصصة الكبيرة تحت اشراف الدولة بهدف دراسة المشروعات المحبذة للاقتصاد الوطني ، ووضع المعايير لهذه المشاريع ، فمثلا المزيج التكنولوجي يجب أن يراعى اختياره بحيث يتم تفضيل الأسلوب الصناعي الذي يوفر المزيد من فرص العمل للمواطنين ، وأن نعطي التراخيص بناء على ذلك ، ثم نعطي أولوية للصناعات التي تتكامل مع صناعات أخرى رأسيا وأفقيا حتى نصل إلى درجة الاكتفاء الذاتي ، بل لنصل إلى مرحلة التصدير للخارج ، ثم بعد ذلك تأتي الصناعات التي تستخدم المواد الأولية المحلية والصناعات المنتشرة جغرافيا على المناطق الريفية غير الحضرية داخل المملكة ، والتي يكون من شأنها منع الهجرة من الريف إلى المدن ، ثم الصناعات التي توجه لانتاج الحاجات الضرورية داخل المجتمع بهدف وقف نزيف ضخ العملة الصعبة خارج الدولة ، ذلك أن الدخل المحقق اليوم سوف يوزع غدا على عدد أكبر من المواطنين ، وبالتالي سينخفض متوسط دخل الفرد في ضوء زيادة عدد السكان ، وثبات الدخل ، حتى وان ارتفعت أسعار البترول فسوف يكون ارتفاعا تضخميا يوازيه ارتفاع في أسعار المنتجات ، فلا تصل للفرد فائدة حقيقية ، وهذا يعني انخفاضا حقيقا في متوسط دخل الفرد ، لابد - اذن - ولا مفر من أن نواجه هذه المشكلة ابتداء من اليوم ، ونضع خطة طويلة المدى للنهوض بالهيكل الاقتصادي القادر على توفير فرص وظيفية أكثر للمواطنين ، فصناعة البترول مثلا مردودها كبير ، ولكن طاقتها الاستيعابية من حيث توفير فرص العمل محدودة ، فلا بد من التفكير في التنمية بحيث يتم التركيز على المشروعات التي تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة ، ويجب أن نكون شركاء في الصناعات العالمية ، مستغلين أهمية السوق السعودي وطاقته الاستيعابية الكبيرة في الاستيراد ، فكل سلعة يتم استيرادها بما يزيد عن ٢٠٠ مليون ريال ، يجب أن يصنع جزء منها داخل المملكة لابهدف سد احتياجات السوق المحلية فقط ، ولكن الهدف يمتد إلى الخارج أيضا حيث نتفق مع الشركات الأم على امكانية تصدير جزء من هذه المنتجات إلى الأسواق الخارجية .

ان هذا الأمر يستدعي اكساب الصناعات المحلية ميزات خاصة ، بهدف حماية هذه الصناعة الناشئة مع الحفاظ على عنصر المنافسة داخليا ، وبمعنى أن لايصبح أي من هذه الصناعات حكرا على شركة واحدة ، وهذا يستوجب تشجيع الشركات المتوسطة والصغيرة ، خاصة وانها تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة ، كما أن ذلك الأمر يرتبط بحتمية النظر جديا لعملية التمويل ، ذلك أن الاعتماد على صندوق التنمية الصناعية الحكومي وحده لايكفي ، بل لابد من اقامة بنوك متخصصة أهلية يكون من شأنها دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التمويل اللازم لها ، وتأسيسا على هذا فان الأمر يحتم انشاء شركة لضمان القروض الممنوحة للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، توضع لها الأنظمة الخاصة بها ، ويشكل لها جهاز للتأكد من جدوى المشروع وتطابقه مع خطة الدولة ، واستراتيجيتها ، مع اختيار المراقب الخارجي ووجود ممثل في مجلس الادارة ، حتى يتم تسديد قـ ـروض البنوك الأهلية لها ، فاذا كانت البنوك اليوم لاتقرض الا الأغنياء ، فماذ نفعل ؟ وا سبحانه وتعالى يقول : "كي لايكون دولة بين الأغنياء منكم" [سورة الحشر آية ٧].

إن عدالة التوزيع من أهم غايات أي نظام اقتصادي سليم ، وان تحقيق النمو المتوازن بين الطبقات وعدم اختلال التوازن الاجتماعي ، من أساسيات الأمن والسلام الاجتماعي ، واذا كان الانسان هـ و محور التنمية فلا بد من أن نفكر في ايجاد الوظائف لكل من يطلب الوظيفة مستقبلا ، ولأن هذا الأمر يستغرق وقتا طويلا لابد من التفكير فيه من الآن .

الباب الثاني

الفصل الثاني : قاعدة المعلومات

تناولنا فيما سبق أهمية التخطيط الاقتصادي الفعال بهدف توفير فرص عمل كريمة لكل مواطن سعودي ، الأمر الذي يستوجب العمل على عدة محاور أهمها : التركيز على المشروعات التي تستوعب أعداد كبيرة من العمالة ، والبدء في الزام الشركات الأجنبية التي تعمل بالمشاركة مع الشركات السعودية في تصنيع جزء من منتجاتها داخل المملكة ، وكذلك تشجيع قيام الشركات المتوسطة والصغيرة وتوفير التمويل اللازم لها من خلال اقامة بنوك متخصصة أهلية تقتضي بدورها اقامة شركة لضمان القروض الممنوحة لها .
ونواصل هنا في الجزء الثاني من الدراسة المستقبلية التأكيد على أن نقطة البداية هي اقامة مركز معلومات ، فالمعلومة الجيدة هي التي تفيد المخططين ومتخذي القرار ، وما نأسف له أنه لاتوجد لدينا معلومة صحيحة عن حجم العمالة بشكل عام .

فنحن بحاجة لاحصاءات توضح اجمالي عدد العاملين بالمملكة ، وتوزيعهم حسب التصنيف الوظيفي المعترف به في وزارة العمل ، على أن يتضمن هذا التصنيف بيانا بالمؤهل اللازم لشغل الوظيفة ، ثم توزيع هذه الوظائف حسب التقسيم الاداري الجديد ، وتحديد الطاقة الاستيعابية لكل منطقة ، وكم عدد شاغلي الوظائف حسب الجنسيات المختلفة (سعودية - غير سعودية) ، واحصاءات عن عملية الاستقدام وفقا للمصالح الأمنية ، ذلك أن حصر الوظائف التي يشغلها غير السعوديين ، يتيح لنا أن نخطط لعملية الاحلال سواء على المدى الطويل أو المدى القصير ، كما تفيدنا هذه الاحصاءات في تحديد مجالات التدريب والتعليم التي ينبغي التركيز عليها ، حتى يتسنى لنا أن نتعرف على القدر الذي تحتاجه الدولة من خريجي كل تخصص ، وبالتالي يتم توزيع الانفاق التعليمي وفقا للاحتياجات الاقتصادية الفعلية ، ولكي لانفاجأ بخريجين لا وظائف لهم ، أو أن نضطر لاعادة تأهيلهم مرة أخرى ، الأمر الذي يعني اعادة الانفاق عليهم مرة أخرى مما يزيد من تكلفة العملية التعليمية .

إننا نريد أن نصل إلى مرحلة يعرف فيها كل خريج أين سيعمل بعد تخرجه ؟ بل إننا نريد أيضا أن تكون لغير المؤهلين احصاءات عنهم تمكننا من تحقيق الاستفادة القصوى منهم ، وبالتالي نتمكن من ضبط سوق العمل بناء على معلومات وافية ومخططة .

لاشك أن هذا الأمر متيسر ، إذا أطلعت على تقرير التأمينات الاجتماعية ، وهو بشىء من التطوير يمكن أن يفي بالغرض ، ولاسيما إذا تم تصميم هذا التقرير بطريقة تحتوي على الاحصاءات السابق ذكرها خاصة وأن المعلومات متاحة لدى التأمينات الاجتماعية ويمكن أن يتم اعداد هذه الاحصاءات بشكل دوري ، وقد يستدعي الأمر تطوير الجهاز الآلي أو تغيير البرنامج المستخدم ، صحيح أن التأمنيات الاجتماعية ليست مفروضة على الأجانب ، ولكن يمكن تعويض ذلك عن طريق التأمينات الصحية المفروضة عليهم ، ومنها نستطيع أن نتعرف على العديد من البيانات مثل المهنة ، الراتب ، مكان العمل .... الخ .

وحين تتوفر مثل هذه البيانات يمكن أن تعطى البيانات المتعلقة بشخص ما ، كرقم تأشيرة العمل ، رقم الاقامة ، رقم رخصة السيارة .... الخ ، برقم موحد وكود معين ، يمكن التعرف على الشخص من خلاله ، فاذا انتهت هذه الوظيفة أو انتهى الغرض من وجودها سواء باحلال سعوديين ، أو بانتهاء عقد العمل ، يلغى هذا الرقم ، وبالتالي نتخلص من الأرقام الكثيرة المستخدمة نتيجة لانتقال الكفالات .

في الواقع أن هذه المعلومات سوف تفيدنا في تخطيط التوظيف على المدى الطويل ، أما على المدى القصير فيمكن حصر أعداد العمالة السعودية وغيرها ، وتصنيفهم إلى مؤهلين وغير مؤهلين ، وبالنسبة لغير المؤهلين فيمكن تأهيلهم في مهن بسيطة مثل السكرتارية ، والمخازن ، والتعقيب ، والتخليص الجمركي ، والقيادة ، وكلها لاتتطلب سوى التدريب في دورات تدريبية قصيرة لاتتجاوز أربعة أشهر ، يتم تحويل الفرد فيها من عنصر غير منتج ، إلى عنصر منتج ، ولاسيما أن هذه المهن يشغلها كثير من غير السعوديين .

هنا نرى ضرورة الاندماج بين ديوان الخدمة المدنية ووزارة العمل ومكاتب الاستقدام تحت كيان وزارة للقوى العاملة ، وهنا يجب أن يتغير المفهوم الشائع بيننا عن الموظفين والعمال ليندرج تحت مصطلح القوى العاملة اذ هي عنصر من عناصر الانتاج ، كذلك يجب دمج التأمينات الاجتماعية مع مصلحة التقاعد ، ان السعودي في كلتا الحالتين يجب أن تكون النظرة اليه نظرة شاملة .

الباب الثاني

الفصل الثالث : ترشيد الاستهلاك

نقول ابتداء إن الدولة قد أنفقت خلال العقدين الماضيين مبالغ طائلة تتجاوز مليارات الدولارات في انشاء البنية الأساسية التي لاينكرها الا جاحد ، وانتقلنا من خلالها نقلة حضارية يصعب على كثير من دول العالم مواكبتها ويشهد العالم أجمع عليها ، لقد اهتمت الدولة أيضا بالمواطنين اهتماما بالغا وأولتهم عناية فائقة بدءا من الاعفاءات الكثيرة من رسوم الخدمات والمرافق التي تؤدي لهم مثل المياه التي تباع بأقل من عشر تكلفتها ، الكهرباء المدعومة التي تباع بأسعار زهيدة ، الصرف الصحي ، وكثير من السلع المدعومة تباع بأسعار مخفضة ، ولم تفرق الدولة في تقديم وتوفير هذه الخدمات بين الغنى أو الفقير ، للمواطن أو الوافد .

ولكن يلاحظ أن هذه المكرمات من ناحية أخرى كان لها تأثيرها على سلوكيات الأفراد ، فالكثير منهم ، أفرطوا في استخدام هذه الموارد ، لم يعد هناك احساس حقيقي بالتكلفة لدى الكثير منهم ، فأهدروا وأساؤوا استخدام هذه الخدمات بين طاقة كهربائية مهدرة واضاءة باذخة لاتتلاءم مع ظروف العصر الحالي ، ومن إسراف للمياه ، ونحن دولة تعتبر فيها المياه سلعة استراتيجية وعملة نادرة ، فمن منا الآن يستحم بأقل من ثلاث تنكات من المياه ، في حين كنا في الماضي نؤدي نفس الغرض بنصف الكمية أو أقل ، ومن منا يتوضأ بابريق فقط . ان صنابير المياه مفتوحة بلا حساب ، أما الحدائق المنزلية فحدث ولا حرج !! .

وقد أدى استهلاك الوقود (البترول) إلى مضاعفات عجيبة وآثار عكسية كبيرة ، فأصبح الوافدون يشترون سيارات رخيصة مستعملة الأمر الذي أدى إلى الضغط على الشوارع والطرقات بحيث أصبحت تحتاج إلى صيانة دوريـــة والى توسعـــة باستمرار لمواجهة هذا التكدس في عـــدد السيارات ، ولم يكن ذلك ليحدث لـــو تـــم بيع الوقود بسعره الرسمي ، إلى جانب أن جمارك السيارات تفرض بصورة موحدة لاتفرق بين السيارات الصغيرة والسيارات الترفيه .

ان الظروف التي نمر بها الآن ليست عيبا وليست فريدة في نوعها ، فقد واجه الكثير من دول العالم مثل هذه الظروف ، بل ان الدول المتقدمة لاتقدم كل هذه الخدمات مجانا ، بما فيها التعليم والصحة التي تشمل الوافد والمواطن .

نحن لانقصد الغاء هذه الخدمات بالنسبة للطبقات الفقيرة والمحتاجة ، بل ان الذي نطالب بها هو أن يدفع القادر من الطبقات المتوسطة والغنية والوافدين مايخصهم من تكاليف فعلية .
اذ لن تستطيع الدولة دائما الالتزام بهذه التكاليف ، فالسكان عددهم في تزايد مستمر ، والوافدون عـددهم في تزايـد مستمـر ، كـل هـذا يحـدث في الوقت الذي تظل فيها الموارد ثابتة .

لابد أن يستشعر الجميع أهمية المشاركة ، وضرورة التعاون ، وقيمة هذه الخدمات ، فالمكالمات الهاتفية المحلية ذات الرسوم المنخفضة ، كانت لها آثار عكسية نتيجة الاستخدام السيء لها من جانب الأفراد ، سواء من حيث مدة المكالمة أو من حيث ازعاج الآخرين ، فلماذا لانجعل الدقيقة الأولى فقط من المكالمة مجانا ، أما الدقيقة الثانية فيدفع قيمتها ؟ والدقيقة الثالثة تتضاعف قيمتها ، وابتداء من الدقيقة الخامسة تقفز قيمة المكالمة إلى أضعاف أضعاف قيمتها وهكذا ، بل أن المكالمات المجانية لبعض الجهات الحكومية وغيرها يجب ترشيدها ، فالمكالمات الشخصية يتحمل أصحابها قيمتها ، ان هذا الاجراء وحده سوف يوفر الكثير والكثير من الدخل الذي ينبغي أن نحافظ عليه ، ثم هناك خدمة تقدم للمواطنين مجانا ولا يوجد لها نظير في العالم وهي خدمة النظافة ، فلماذا لايتحمل المواطن رسوما للنظافة ولتكن في صورة شرائح تتراوح مابين ٢٠ - ١٠٠ ريال ، وهي ليست ضرائب ، انها فقط مجرد رسوم يتحملها المواطن مقابل خدمة فعلية تقدم له (أسوة ببقية دول العالم) .

ان السلوك البشري يميل دائما إلى الافراط في كل شيء رخيص ، ولكن متى تم تنبيه هذا السلوك وإرشاده فانه مايلبث أن يعود إلى رشده ، وليس هناك من ضرورة في أن توكل الدولة إلى بعض الشركات المساهمة تأدية بعض هذه الخدمات ، على أن تقوم بتحصيل الرسوم اللازمة مقابل ماتقدمه من أعمال .

ولا عيب ولا ريب في أحقية تحصيل هذه الرسوم ، فالدولة قد أدت ماعليها بشكل يفوق الخيال ، وقد آن الأوان لأن يدفع كل قادر بدون استثناء ماعليه من رسوم ومصاريف .

الباب الثاني

الفصل الرابـع : أفكار جديـدة

في الجزء الأخير من هذا الباب نقول إننا بحاجة إلى أفكار جديدة تستوعب الأعداد التي سوف تولد مستقبلا ، فمعدل النمو السكاني لدينا مرتفع (٣ر٤%) ويكاد يعتبر من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم ، ولقد تفتق ذهن أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضي ا عنه لأهمية المياه ، وأهمية النقل البحري ، فأنشا قناة أمير المؤمنين التي تربط بين النيل والبحر الأحمر ، ثم أنشئت قناة السويس في زمن لم تتوافر فيه المعدات الحديثة المتاحة في الوقت الحالي ، ومازالت قناة السويس تدر دخلا كبيرا لمصر تجاوز ٢ مليار دولار في عام ٩٣/٩٢م وبلغت نسبته حوالي ١٦% من اجمالي المتحصلات الجارية لميزان المدفوعات المصري .

أمام همم الرجال لاتقف حواجز ، فيا حبذا لو أنشئت قناة تسمى "قناة الملك فهد" تربط بين البحر الأحمر والخليج العربي في مكان ما شمال المدينة المنورة ، فدخول المياه في قناة عريضة إلى كبد الصحراء سوف يكون له مردود على المناخ وعلى تحسين كميات الأمطار ، ليس هذا فقط ، بل إننا اقتصاديا واستراتيجيا نستطيع من خلال هذه القناة شحن البترول الخام من الخليج باتجاه قناة السويس ، فنوفر بذلك جزءا كبيرا من المسافة ، ثم نقوم بتحصيل رسوم من الناقلات سواء التي تخصنا أو تخص غيرنا وبالتالي نجنب هذه الناقلات خطر المضايق الأخرى مثل هرمز وباب المندب .

أيضا واردات الخليج بأكمله سوف تمر من خلال هذه القناة ، كما أن الصادرات التي توجه إلى آسيا خارج الدول المحيطة كأفغانستان وباكستان والهند وغيرها سوف تستفيد من المرور من هذه القناة ، مما يشكل دخلا لابأس به .

ومن جهة أخرى يمكن استخدام مياه هذه القناة في انشاء محطات لتحلية المياه وبالتالي فان المدن الحديثة التي سوف تنشأ على ضفافها سوف تستفيد من هذه المياه ، واذا ماتمكنا من اقامة مثل هذه القناة ، فإنه يمكن اجراء دراسات للزراعة الصحراوية والزراعة بالمياه المالحة لانشاء مناطق خضراء جديدة في كبد الصحراء ، كما تستخدم هذه القناة في الربط بين شرق وغرب ووسط الجزيرة العربية ، مما يجعل تكاليف النقل منخفضة ، فمساحة المملكة تكاد تعادل مساحة قـ ـارة

بأكملها والنقل بهذا الأسلوب سيخفض من تكلفة المواصلات ، ولاسيما إذا راعينا أن خـ ـط سيـ ـر هـ ـذه القنـ ـاة تحيط به المناطق الزراعيـ ـة على الضفتين ، فـ ـاذا كان لهذه القناة من فائدة اقتصادية للمملكة ، فان لها أهمية استراتيجية عسكرية حين تغدو مانعا مائيا في شمال المملكة.

ان اقامة هذه القناة ومايتبعه من انشاء مناطق زراعية وصناعية حولها ، فضلا عن اقامة مجمعات سكنية بها ، يتيح العديد من فرص العمل للملايين من الأجيال القادمة ، فالزمن الذي نعيش فيه تتوافر فيه المعدات الحديثة داخل المملكة وهو أنسب وقت لاقامة مثل هذا المشروع الضخم ، ولاسيما أنه يوجد لدينا الآن الكثير من المعدات الحديثة التي تكاد لايوجد لها عمل الآن بعد الانتهاء من انشاء مشروعات البنية الأساسية ، وقد يكون من المفيد في هذا المجال انشاء شركة مساهمة تمتلك الدولة جزءا فيها ويمتلك الأفراد النسبة الباقية ، على أن تقوم هذه الشركة بادارة هذا المشروع واجراء دراسات الجدوى الاقتصادية له ، آخـ ـذة في الاعتبار النظرة المستقبلية التي تم مراعاتها عند شق قناة السويس .

ان مشروعا كهذا لايحتاج إلى تكنولوجيا معقدة ، انه مجرد عمليات حفر ، وقد أنجزه الفلاح المصري البسيط في زمن لم تتوافر فيه مثل المعدات الحديثة المتوافرة الآن ، صحيح أن المسافة أطول ، ولكن في ظل توافر هذه المعدات سيكون العمل أيسر .

الباب الثالث : استراتيجية للتنمية الصناعية في المملكة

الفصل الأول : الصناعة ركيزة التنمية

الفصل الثاني : معوقات التنمية الصناعية في المملكة

الفصل الثالث : استراتيجية مقترحة للتصنيع في المملكة

الفصل الرابع : الصناعات الصغيرة والمتوسطة وضرورتها في التنمية

الباب الثالث

الفصل الأول : الصنـاعة ركيزة التنـمية

يعتبر القطاع الصناعي أحـد المحاور الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، نظرا لدوره الايجابي في تعظيم الناتج وخلق فـرص عمل جديدة ومساهمته الفعالة في تنمية الصادرات والاحلال محل الواردات وتوفير النقد الأجنبي اللازم لتوفير مستلزمات الانتاج ، فضلا عن تشابكاته مع غالبيـة قطاعات الاقتصاد القومي ، هـذا وقد احتل قطاع الصناعة أهمية متميزة في الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية التي انتهجتها حكومة المملكة حيث ركزت هذه الخطط على القطاعات الانتاجية جنبا إلى جنب مع باقي قطاعات الاقتصاد القومي ، وأسندت لقطاع الصناعة دورا كبيرا لزيادة نصيب الانتاج السلعي من الانتاج الكلي ، وقد ارتكزت استراتيجيتها على أسـاس تحقيـق الترابـط والتكامل بين قطاع الصناعـة وباقي قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث واصلت الدولـة الاهتمام بدعـم قطاع الصناعة وأكـدت على أهمية تنويع وتطوير هيكل الانتاج الصناعي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من ناحية ، وتطوير الانتاج بغرض التصدير من ناحية أخرى ، كما ترتكز استراتيجية المملكة على التصنيع وعلى زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، وفي هذا الاطار تقدم الدولة العديد من الحوافز للقطاع الصناعي .

الاستراتيجيات المختلفة للتصنيع وماتم تطبيقه في المملكة :

يمكن النظر إلى التنمية الصناعية من عدة زوايا حيث تختلف الرؤيا والنتيجة باختلاف هذه الزوايا ، فاذا نظرنا من ناحية الاستراتيجية نجد أن هناك أكثر من استراتيجية يمكن أن تقوم عليها التنمية الصناعية .

فهناك استراتيجية التصنيع القائمة على أساس الملكية ، وذلك بمعنى هل ترتكز التنمية الصناعية على جهود الدولة أو القطاع العام ، أم يترك للقطاع الخاص القيام بهذه التنمية ويتقلص دور الحكومة ، وهنا يتم تحديد المجالات التي ينبغي أن تدخل الحكومة فيها .

وهناك استراتيجية التصنيع القائمة على أساس نوع الصناعة ، حيث ينظر للتنمية الصناعة من زاوية نوع الصناعات ، فهناك استراتيجية للتصنيع تركز على الصناعات الخفيفة أو الاستهلاكية وأخرى تركز على الصناعات الأساسية (الثقيلة) أو الانتاجية ، فالاستراتيجية الأولى القائمة على الصناعات الخفيفة أو الاستهلاكية فهي نمط التصنيع الذي ساد في البلاد الرأسمالية الغربية في بداية مراحل تصنيعها ثم تلاها الصناعات الوسيطة وأخيرا الصناعات الانتاجية أو الرأسمالية ، وقد اعتمد هذا النوع من التصنيع على قوى السوق أو ظروف الطلب ، والواقع أن البدء باستراتيجية للتصنيع ترتكز على الصناعات الخفيفة أو الاستهلاكية يتناسب مع ظروف البلاد النامية حديثة العهد بالتصنيع ، وذلك نظرا لعدم حاجة هذا النوع من الصناعات لرؤوس أموال ضخمة وهذا يتمشى مع ندرة رؤوس الأموال في معظم الدول النامية ، كما أن هذا النوع من الصناعات يحتاج إلى درجات متواضعة من المهارة والخبرة الفنية وكذلك فان صغر حجم المصنع يتمشى مع حجم السوق الصغيرة في هذه الدول .

أما استراتيجية الصناعات الأساسية (الثقيلة) وهي التي سادت في الاتحاد السوفيتي سابقا ودول الكتلة الشرقية فتقوم على أساس التخطيط المركزي ، حيث يتم توجيه قدر كبير من الاستثمارات لهذه الصناعات ، وقد اعتمد أصحاب هذه النظرية على أن معدل النمو الاقتصادي يتوقف على مقدار الاستثمار في الصناعات الثقيلة بصفة خاصة ، نظرا لأن هذه الاستثمارات تحتاج لرؤوس أموال ضخمة وبالتالي كلما تم ضخ كميات كبيرة من رؤوس الأموال كلما تحقق الهدف الاستثماري ، وبالتالي زيادة المقدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني ومن ثم تحقيق هدف زيادة الدخل ، وتحقيق مستوى معيشى مرتفع وفقا للخطة الموضوعة ، وفي نفس الوقت تعمد الخطة إلى انشاء مجموعة من الصناعات التابعة تقوم باستيعاب انتاج الصناعات الأساسية وعلى سبيل المثال فبجانب انشاء مصنع للحديد والصلب يتم اقامة مجموعة من المصانع ، المكملة له تستخدم خامات الحديد والصلب ، وبالتالي فانشاء الصناعات الأساسية (الثقيلة) يكون بمثابة النواة لإقامة صناعات أخرى مكملة لها .

أما الاستراتيجية الثالثة للتنمية الصناعية ، فهي استراتيجية إحلال الواردات ، وهي ترتكز على إقامة صناعات تحل محل السلع المستوردة ، وتشمل بصفة أساسية السلع الاستهلاكية غير المعمرة ، وصناعة الخامات الخاصة بصناعات النسيج والجلد والخشب ، وهذه الصناعات تناسب الدول النامية في بداية مرحلة تصنيعها ، حيث تتميز بكثافة استخدام الأيدي العاملة غير الماهرة واستخدام تكنولوجيا غير معقدة ، وهذه الاستراتيجية تهدف إلى الحد من الطلب على المنتجات

الخارجية التي يمكن أن يوفرها البديل المحلي ، وبالتالي يتم توفير المزيد من النقد الأجنبي الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف الضغط على الميزان التجاري .

الجدير بالذكر أن الدول التي لجأت إلى تطبيق هذه الاستراتيجية من التصنيع اعتمدت أيضا على مبدأ حماية الصناعة الناشئة ، ولكن قد يعاب على هذه الاستراتيجية زيادة الاعتماد على الاستيراد من الخارج ، إذ أن قيام صناعة معينة بالداخل بدلا من استيراد سلعة تامة الصنع يتطلب القيام باستيراد الآلات والمعدات اللازمة للصناعة ، وكذلك استيراد حق انتاج السلعة من الشركة الأجنبية ونفقات الخبراء الأجانب ... الخ ، كما أن هذا النوع من التصنيع يتطلب وجود سوق محلي كبير ، أما في حالة عدم توفره كما هو الحال في معظم الدول النامية فانه يتم اعادة بناء طاقة انتاجية صغيرة وغير اقتصادية ، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج بصورة ملحوظة .

أما الاستراتيجية الأخيرة للتصنيع ، فهي استراتيجية التوجه نحو التصدير ، وتركز هذه الاستراتيجية على توفير حوافز للصناعة بهدف التصدير مثل عدم فرض ضرائب جمركية على المواد المختلفة التي تستوردها صناعات التصدير ، واعفاء هذه الصناعات من الضرائب غير المباشرة على الانتاج الموجه للتصدير ، وازالة أية قيود على عملية التصدير .

والواقع أن استراتيجية التوجه نحو التصدير، ترتكز على حسن استغلال مبدأ الميزة النسبية الذي يتمتع به اقتصادنا ، وهذا من شأنه أن يمكن الدول من الاستفادة من وفورات التخصص في انتاج سلعـ ـة معينـ ـة ، كما أن هـ ـذه الاستراتيجية تمكن الدولـ ـة التي تنتهجها من التغلـ ـب على مشكلة صغر السوق المحلي مما يمكنها من الاستفادة من وفورات الحجم الكبير **Economies Of Scale** وهذه الاستراتيجية تعتبر أكثر مناسبة للمملكة نظرا لاستفادتها من الميزة النسبية التي تتمتع بها في انتاج بعض السلع الأولية وخاصة صناعة البتروكيماويات ، كما أن هذه الاستراتيجية تمكنها من التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلي .

فاذا حاولنا تطبيق هذه المفاهيم على الصناعة السعودية ، نجد أنها طبقت في مسيرتها الصناعية في بداية حركة التصنيع في أوائل السبعينات استراتيجية التصنيع بهدف الاحلال محل الواردات وذلك لبعض أنواع الصناعات ، ثم توسعت في منتصف السبعينات وانتهجت استراتيجية تنمية الصادرات وذلك عقب حدوث الفورة البترولية الأولى وزيادة صادراتها من البترول الخام والغاز الطبيعي ، وقد لاقت الصناعة السعودية بعض النجاحات في ذلك ، ولكن كانت الصفة الغالبة لهذين النوعين هو الاعتماد على تكنولوجيا مستوردة أو إن شئت قل معتمدة على اسم عالمي يعاد

تركيبه محليا ، بل وفي كثير من الأحيان تترك مهمة تطوير المنتج للشركات المالكة للتكنولوجيا في الخارج ، وبالتالي فالصناعة هنا هي صناعة معتمدة على أخرى خارج حدود المملكة .

هذا وقد ركزت خطط التنمية الاقتصادية السعودية على ثلاثة محاور رئيسية وهي : إحداث تغيير في الهيكل الاقتصادي من حيث الكم والكيف ، وتنويع مصادر الدخل بحيث يتم تقليل الاعتماد على صادرات النفط الخام ، ثم زيادة الكفاءة والفعالية الاقتصادية والادارية وذلك عن طريق استخدام أمثل للموارد المتاحة وإعطاء دور متزايد للقطاع الخاص .

أمـــا الخطة الاقتصادية الخامسة ١٤١٠هـ - ١٤١٥هـ فقد ركزت في ضوء حداثة المملكة في مجــال التصنيع على إقامـــة الصناعات المسانـــدة والثانويـــة ، مثل صناعة قطع الغيار ومكونات صناعات التجميع والعدد البسيطة المستعملة في التجهيز والتصنيع وذلك بهـــدف تحقيق التكامل والترابــط بين أنشطة القطاع الصناعي من ناحية والأنشطة الاقتصادية المتشابكـــة معه من ناحية أخرى ، وتشجيع التصنيع الذي يعتمد على الخامات المحلية ، وتشجيع الصناعات الموجهة للتصدير ، وخاصة تلك التي تتمتع فيها السعوديـــة بميزات نسبيـــة ، أمـــا اذا استلزم الأمـــر استيراد تكنولوجيا من الخارج ، فيتم ذلك وفقا لدراسات اقتصادية جادة ، وان يكون ذلـــك مصحوبـــا بتكنولوجيا متقدمة وفي نفـس الوقـــت يسهـــل نقلها أو تطويعها وفـــقـــا للظروف المحلية حتى يمكن في هذه الحالة استفادة العمالـــة الوطنية سواء كانـــت صناعيـــة أو فنيـــة أو ادارية أو تنظيمية من التطور المستمر في أساليب الانتاج ، ولذلك فان نقل التكنولوجيا يعتبر كخطوة أولى لبناء قاعـــدة أساسيـــة يمكن من خلالها قيام مراكز لتطوير الانتاج الصناعي .

وبالاضافة إلى الأهداف السابق ذكرها ، فقد أولت الخطة في مجال التصنيع عناية خاصة لتحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق السعودية وذلك بعدم تركيز الصناعات في منطقة واحدة بل يتم انتشارها وتوزيعها على أكبر عدد ممكن من المناطق المتفرقة لتحقيق أكبر استفادة ممكنة .

فاذا نظرنا إلى القطاع الصناعي في المملكة نلاحظ أنه حقق قفزات كبيرة إلى الامام ، وخطا خطوات واسعـــة نحـــو تنويع القاعدة الاقتصادية من خـــلال إحـــلال جـــزء من صادرات النفط الخام حيث تم تصنيعها وتصديرها في صورة منتجات نفطية ، كما حقق هذا القطاع معدل نمو مرتفع خلال السنوات السابقة بلغ ٩ر٨% في عام ١٩٩٠م ارتفع إلى ١ر٩% في عام ١٩٩١م ، كما حقـــق خـــلال عام ١٩٩٢م أعلى معدل نمو حقيقي من بين القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث بلغ ٤ر١٠% وهو نفس المستوى تقريبا الذي سجله في عام ١٩٩٣م في ظل التوسع الحالي في قطاع البتروكيماويات والتكرير ، وسجلت الصناعات غير النفطية معدل نمو بلغ حوالي ١٦% ، ووفقا لما أعلنه الأمين العام المساعد لمجلس الغرف التجارية الصناعية فان الاستثمارات في القطاع الصناعي بلغت ٨ر٧ مليار ريال سعودي في عام ١٩٩٠/٨٩م بنسبة ٣ر١٣% من اجمالي الاستثمارات في ذلك العـــام ومن المتوقع أن ترتفع بصورة ملحوظة لتبلغ ٤ر١٣% من اجمالي الاستثمارات في الأعـــــوام التاليـــة ، حيث استأثرت الصناعات التحويليـــة بالنصيب الأكبر من اجمالي الاستثمارات الصناعية لتبلغ ٥ر٣ مليار ريال سعودي في عام ١٩٩٠/٨٩م تمثل ٩ر٤٤% من الاستثمارات الصناعية في ذلك العام ، وتتوقع الخطة الخمسية ١٤١٠هـ - ١٤١٥هـ أن ينمو ناتج الصناعات التحويلية بمعدل ٥ر٧% خلال الخطة في المتوسط .

الباب الثالث

الفصل الثاني : معوقات التنمية الصناعية في السعودية

بالرغم من الخطوات الايجابية التي حققها قطاع الصناعة ، إلا أن هناك بعض المعوقات التي تحد من فاعلية الدور الذي يقوم به في الاسراع بمعدلات التنمية الصناعية ، وتقلل من مساهمته الفعالة في زيادة الدخل القومي ، وأهم هذه المعوقات :

١- ضآلة التمويل المصرفي لقطاع الصناعة :

تعد مشكلة التمويل اللازم لقطاع الصناعة احدى جوانب مشكلة التمويل بالنسبة لقطاعات الاقتصاد الوطني الأساسية وهي من أهم المشكلات التي تعوق التنمية الصناعية ، نظرا لتأثير نقص السيولة على قدرة الشركات الصناعية على تنفيذ مشروعاتها الجديدة ، أو تطوير انتاجها ، كما تؤثر على قدرتها على القيام بعمليات الاحلال والتجديد للمعدات والآلات ، فاذا نظرنا إلى اجمالي التمويل المقدم من البنوك التجارية (في صورة قروض وسلفيات) إلى القطاع الصناعي نجد أنه بالرغم من ضآلته مقارنة بالتمويل الممنوح لباقي قطاعات الاقتصاد الوطني ، فقد أخذ أيضا في التراجع خلال العامين الماضيين .

أما بالنسبة لصندوق التنمية الصناعية السعودي - ووفقا لما جاء بالكتاب الاحصائي السنوي الصادر من وزارة المالية والاقتصاد الوطني في عام ١٤١١هـ - ١٩٩١م (العدد السابع والعشرون) - فبالنظر إلى القروض الممنوحة والالتزامات القائمة منه إلى مختلف الصناعات حتى عام ١٤١١هـ نجد أنها قد بلغت ١٣٧٤ قرضا قيمتها ١ر١٨ مليار ريال ، وبالنظرة الفاحصة لتوزيع هذه القروض حسب نوع الصناعة ، نجد أنه بينما بلغ عدد القروض الموجهة للصناعات الاستهلاكية (الصناعات الغذائية) ١٧٧ قرضا قيمتها ٥ر١ مليار ريال تمثل ٢ر٨% من قيمة القروض الاجمالية ، كما بلغ عدد القروض الموجهة لصناعة مواد البناء غير الحديدية ٢٥٢ قرضا قيمتها ٧ر٥ مليار ريال تمثل ٣ر٣١% من جملة القروض . فاننا نجد أن عدد القروض التي منحها الصندوق لصناعة الحديد والصلب الأساسية لم يتعد ٥ قروض قيمتها ٩٤ مليون ريال ، بنسبة لم تتجاوز ٥ر٠% من اجمالي قيمة القروض الممنوحة من الصندوق ، كما أن الصناعات الأساسية للمعادن غير الحديدية لم تحصل الا على ثلاثة قروض قيمتها ٥ر٦٤

مليون ريال ، بنسبة لم تتعد ٤ر٠% من اجمالي القروض التي منحها صندوق التنمية الصناعية السعودي لمختلف الصناعات حتى عام ١٤١١هـ .

يتضح مما سبق أنه بالاضافة إلى ضآلة حجم وقيمة التمويل الممنوح من البنوك التجارية لقطاع الصناعة فان صندوق التنمية الصناعية السعودي ، وهو المنوط أساسا بتمويل قطاع الصناعة فانه يقوم بالتركيز على تمويل الصناعات الاستهلاكية (الصناعات الغذائية) وهي التي لاتضيف قيمة حقيقية إلى المجتمع دون التركيز على تمويل الصناعات الأساسية كصناعة الحديد والصلب والتي تعتبر قاعدة مغذية للعديد من الصناعات الأخرى المكملة والمرتبطة بها.

٢- ضيق السوق المحلية :

وهو يمثل عقبة أمام انطلاقة الصناعة السعودية وفي ضوء ذلك فان الأمر يتطلب التركيز على الصناعات الموجهة للتصدير كاستراتيجية للتصنيع حتى يمكن الاستفادة من الأسواق الاقليمية المتاحة في المنطقة .

٣- سياسة الإغراق :

تواجه الصناعة السعودية صعوبات كبيرة في ضوء سياسة الإغراق التي تشهدها المملكة في الوقت الحالي ، مما يؤثر سلبيا على الصناعات الوطنية ، خاصة وأن الصناعة السعودية هي صناعة وليدة حديثا ، الأمر الذي يتطلب اتخاذ العديد من الاجراءات التي تتبع في الكثير من دول العالم وأهمها الحماية الجمركية ، ولا ضير من انتهاج هذه السياسة خاصة وأن الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية اضطرت في حربها التجارية ضد اليابان إلى اتباع هذه السياسة حينما شعرت بإغراق المنتجات اليابانية وخاصة السيارات أسواق الولايات المتحدة الأمريكية.

٤- ندرة العمالة الوطنية المؤهلة :

رغم الاهتمام الكبير لخطط التنمية بتشغيل وتدريب العمالة المحلية في الصناعة ، والدعم المالي لتدريب هذه العمالة من قبل الدولة ، وانشاء العديد من المعاهد الصناعية المتخصصة ومراكز التدريب المهني ، فان الصناعة السعودية لم تنجح في جذب العمالة السعودية للعمل في التصنيع وذلك للتقليل من العمالة الأجنبية ، إذ لم تتعد نسبة العمالة الوطنية العاملة في القطاع الصناعي نسبة ١٧% من اجمالي العمالة العاملة في هذا القطاع ، يعزى ذلك أساسا إلى عدم قدرة الصناعات الخاصة على توفير حوافـز مالية كافية لاجتذاب العمالة الوطنية ، هذا فضلا عن

توافر فرص عمل بديلـــة أمـــام هذه العمالـــة للعمل في قطاعات أخـــرى بنفس المستوى من الأجـــر وبمجهود أقل ، كما أن العمالة الوطنية المتاحة لم تؤهل تأهيلا كاملا للعمل في القطاع الصناعي .

٥- ضعف الأجهزة التسويقية :

يهدف التسويق إلى دراسة سوق المنتجات الصناعية ، وخاصة دراسة العملاء الحاليين والمرتقبين للتعرف على رغباتهم المتطورة ، والعمل على إشباع هذه الرغبات والحاجات بأقصى كفاية ممكنة ، وذلك حتى يمكن للمنشأة تحقيق أهدافها وبالشكل الذي يحقق مصالح المجتمع ، فما زالـــت الشركات السعودية تتبع أسلوب البيع وليس أسلوب التسويق ، كما أن غياب الشركات المتخصصة في التسويق يشكل عقبة كبيرة أمام تسويق المنتجات السعودية سواء داخل السوق المحلي أو السوق الخارجي (التصدير) ، ويمكن التغلب على هذه العقبات عن طريق قيـــام البنوك بالمشاركة مع مجلس الغرف التجارية ووزارة التجارة بانشاء شركات تسويق كبرى برأس مال كبير ، تقوم بتسويق المنتجات خاصة التصديرية من خلال دراسة السوق واقامة المعارض الداخلية والخارجية ، كما يمكنها القيام بعمليات الشحن والتفريغ والتغليف ... الخ .

الباب الثالث

الفصل الثالث : استراتيجية مقترحة للتصنيع في السعودية

بعد استعراض المعوقات التي تواجه التنمية الصناعية في المملكة ، وتحديد خطوطها الأساسية ، يمكن أن نضع ومن خلال استكشاف هذه المعوقات ، استراتيجية مقترحة للتصنيع ، من خلال المحاور التالية :

١- البدء في تصنيع الآلات والمعدات أو مايعرف بالسلع الرأسمالية (الأساسية) .
٢- الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم .
٣- الاستفادة من مبدأ الميزه النسبية (صناعة البتروكيماويات) .
٤- زيادة الائتمان الموجه نحو صناعات التصدير .
٥- الاتجاه إلى الصناعات الاستخراجية .
٦- الاهتمام بالبحوث والدراسات الاستشارية المحلية في المجال الصناعي .

أولا : البدء في تصنيع الآلات والمعدات

ان قيام صناعة الآلات والمعدات وغيرها من الصناعات الرأسمالية الأساسية ، أمر ضروري وذلك لتصحيح الهيكل الصناعي ، والذي يركز الآن على الصناعات الاستهلاكية بينما يتضاءل نصيب الصناعات الأساسية ، ولاشك أن قيام هذه الصناعات سوف يوفر للدولة مئات الملايين من النقد الأجنبي اللازم لاستيراد هذه المعدات ، الأمر الذي ينعكس ايجابيا على الميزان التجاري.

وكخطوة أولى يمكننا التركيز في هذه المرحلة على انشاء الصناعات المساعدة مثل صناعة قطع الغيار ، ومكونات صناعة التجميع والعدد البسيطة المستخدمة في التجهيز والتصنيع مع منح هذه الصناعات تسهيلات في التمويل ، سواء عن طريق خفض سعر الفائدة أو زيادة فترة سداد القرض أو وجود فترة سماح .

ثانيا : الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة

من المعروف أن نجاح النشاط الصناعي لأي اقتصاد يستلزم نمو الصناعات الصغيرة جنبا إلى جنب مع الصناعات المتوسطة والكبيرة الحجم ، لتكون مكملة لها ، ولاشك أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قد نمت نموا كبيرا في المملكة ، وساهمت بنسبة لايستهان بها في الناتج المحلي الاجمالي ، وفي توفير المزيد من فرص العمل ، حيث تتصف هذه الصناعات بأنها كثيفة

العمالة وهذا النـــوع من الصناعات يعتبر ملائما للمملكة ، حيث تتصف بأن صاحب هذه الصناعة هو في الوقت نفسه مديرها ، وهو ماينطبق على الوضع في المملكة نظرا لأن نسبة كبيرة من المنشآت الصغيرة تـــــدار من قبل مالكيها ، كما تقوم الصناعات الصغيرة بدور رائد تجاه تكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة والكوادر الادارية ، حيث تقوم هذه الصناعات باستخدام عمالة منخفضة المهارة ، وبمرور الوقت فان هذه العمالة مالتلبث أن تكتسب الخبرة ، ومما لاشـــك فيـــه أن اتبـــاع هـــذا الأسلوب يكون أقل تكلفة للمجتمع ، حيث يرتبط التدريب بالانتاج داخل المصنع ، عـــلاوة على نمو الكفاءة الادارية لقطاع عريض من أصحاب المصانع الصغيرة والذين يشكلون قاعدة أساسية لتحمل أعباء التنمية الصناعية خلال المراحل المتقدمة .

ومن ناحية أخرى ، فانه من الخصائص المميزة للصناعات الصغيرة هو مقدرتها على الانتشار بين أقاليم المجتمع المختلفة ، وبالتالي عدم التركيز الصناعي في المناطق الحضرية المحدودة الأمر الذي يترتب عليه تحقيق قدر كبير من التوازن للتنمية ، وهو ماهدفت اليه خطة التنمية الخامسة ١٤١٠ - ١٤١٥هـ .

ثالثا : الاهتمام بالصناعات ذات الميزة النسبية (صناعة البتروكيماويات)

نظرا لتوافر العديد من الخامات وبتكلفة منخفضة نسبيا ، وباحتياطيات كبيرة خاصة بالنسبة للنفط والغاز الطبيعي ، فيمكن التركيز على الصناعات ذات الميزة النسبية وخاصة الصناعات البتروكيماوية والتي تمثل فيها تكلفة المواد الخام أكثر من ٦٠% ، وفي هذا الصدد يجب أن يكون هناك جهاز خاص يشرف على هذه الصناعات ، ويتبنى رعايتها وتحديد الصناعات التي يمكن أن تقوم سواء في شكل أساسي أو صناعات تكميلية ، واعطائها الأولية ، فهناك بعض الشركات في أمريكا وخاصة في مجال صناعة البتروكيماويات يبلغ انتاجها ٣٥ بليون دولار وبالتالي فعلى الأقل هناك ٥٠٠ صناعة يمكن انشاؤها .

رابعا : زيادة الائتمان الموجه نحو صناعات التصدير :

تقوم البنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى بدور هام وحيوي في تمويل المشروعات الصناعية ، فعادة ماتحتاج هذه المشروعات إلى جرعات تمويلية لعملية الانشاء أو التجديد أو التوسع في خطوط الانتاج ، كما تحتاج إلى رأس مال جاري لمواجهة احتياجاتها من المستلزمات الانتاجية ، فاذا نظرنا إلى التمويل الممنوح سواء من البنوك التجارية أو من صندوق التنمية الصناعية السعودي لقطاع الصناعة نجد أنه مازال ضئيلا بالمقارنة بما تحصل عليه قطاعات الاقتصاد

الوطني الأخرى ، الأمر الذي يتطلب من هذه الجهات التمويلية زيادة الحصة المخصصة لقطاع الصناعة وخاصة الصناعات التصديرية باعتباره أهم قطاعات الاقتصاد الوطني الأساسية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يجب اعطاء أسعار فائدة تفضيلية داخل قطاع الصناعة نفسه بحيث يتم التركيز وبأسعار فائدة منخفضة على تمويل الصناعات الأساسية والصناعات الصغيرة والمتوسطة دون الصناعات الاستهلاكية ، واذا كانت مشكلة الضمانات تمثل عقبة أمام قيام البنوك بتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، فيمكن للبنوك أن تستعيض بدلا من الضمانات تمويل المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية والتي يقوم باعدادها مكاتب استشارية متخصصة ذات سمعة وخبرة كبيرة ، كما يمكن أيضا تعيين المراجع الداخلي والخارجي وكذلك الاطلاع على الحسابات الخاصة بهذه الشركات ، كما يمكن أيضا في هذا المجال قيام البنوك بالتعاون مع وزارة التجارة ومجالس الغرف التجارية بانشاء مؤسسات لضمان التصدير .

خامسا : الاتجاه إلى الصناعات الاستخراجية

بالرغم من توافر العديد من المعادن في الأراضي السعودية كالحديد والنحاس والفوسفات والذهب ، فانه ليس هناك صناعات استخراجية ترتكز على هذه المعادن ، الأمر الذي يتطلب انشاء شركات تعدينية متخصصة لاتقل كفاءة وانتاجا عن الشركات البترولية ، ويقتضي ذلك وجود جهة متخصصة تتولى الاشراف على عمليات التنقيب عن المعادن وانتاجها وتسويقها خاصة في أعقاب اكتشاف احتياطيات كبيرة من الحديد والنحاس والفوسفات والذهب وبناء الصناعات التي تقوم على هذه المستخرجات .

سادسا : الاهتمام بالبحوث والدراسات الاستشارية المحلية في المجال الصناعي

فالاهتمام بالبحوث والدراسات الاستشارية يزداد أهمية يوما بعد يوم ، واذا كانت الدولة قد سمحت بانشاء عدد من المراكز الاستشارية المحلية ، وإن كان عددها قليل لايتجاوز أربعة مراكز بالنسبة للصناعة ، فيجب الاستفادة من الدراسات التي تجريها هذه المراكز في مجال التنمية الصناعية بدلا من الاعتماد على البيوت الاستشارية الخارجية ، بما لايسمح بتطوير المعرفة داخل المملكة وعدم العمل على تنميتها داخليا ، وهنا نؤكد على ضرورة تكليف شركة أو مجموعة استشارية لتحديد أكثر الصناعات ملاءمة لبلادنا ، بحيث يتم الأخذ في الاعتبار مدى توافر المواد الخام اللازمة لهذه الصناعات ، والتكامل مع الصناعات الأخرى فضلا عن كونها تسد حاجة ضرورية وماسة للاقتصاد الوطني ، ثم توضع في خطة واحدة تروج على رجال الأعمال بدلا من التبعثر الحالي .

نستخلص مما سبق أن التنمية الصناعية في السعودية ، كانت ولاتزال من أهم الموضوعات التي تشغل واضعي السياسة الاقتصادية ، حيث أولتها الدولة عناية خاصة نظرا لدورها الرئيسى في الاسراع بالتنمية الاقتصادية ، وتعظيم القيمة المضافة ، ومساهمتها في امتصاص فائض العمالة الوطنية ، فضلا عن مساهمتها في زيادة الصادرات السلعية ، والحد من الواردات الوسيطة والرأسمالية ، ومن ثم تخفيف الضغط على الميزان التجاري .

وبالرغم من هذه الأهمية فقد اتضح لنا أن قطاع الصناعة لايزال يواجه بالعديد من الصعوبات التي تعرقل قيامه بدوره الهام في تعظيم الناتج ، وزيادة الدخل القومي . وتأتي مشكلة التمويل وقصور الأجهزة التسويقية وسياسة الاغراق في مقدمة المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي الأمر الذي يتطلب تكاتف الجهود من قبل جميع الجهات المعنية ، حتى تتبوأ الصناعة السعودية المرتبة التي نتمناها جميعا وتصبح السعودية أحد النمور الآسيوية ، فالدولة عليها - بجانب القطاع الخاص - وضع استراتيجية للصناعة ترتكز على الصناعات الأساسية التي يبنى عليها صناعات أخرى آخذة في الاعتبار مدى توافر الخامات المحلية ، أو تنوع الدول المصدرة لها منعا للاحتكار وعدم انتشار الصناعات المتشابهة منعا للمضاربة التي قد تضر بالاقتصاد الوطني ، وكمرحلة أولى يمكن البدء في انتاج قطع الغيار اللازمة للمعدات المستخدمة محليا في الصناعة وتأهيل العمالة الوطنية بما يسمح لها بالعمل بكفاءة متميزة حيث أن أكثر من ٨٠% من العمالة التي تعمل على هذه المعدات هي عمالة أجنبية ، واذا كان الأمر كذلك حيث أن جناحي الصناعة معدات مستوردة وعمالة أجنبية ، فأين اذن سعودة الصناعة .

كما أن على البنوك والمؤسسات التمويلية المتخصصة عبء زيادة حصة التمويل الموجه لقطاع الصناعة ، وهنا يمكن وضع أسعار فائدة تفضيلية تختلف باختلاف نوع الصناعة نفسها ، هل هي انتاجية أم استهلاكية ، بحيث تعطى كل التسهيلات للصناعات الانتاجية التي يبنى عليها صناعات أخرى .

الباب الثالث

الفصل الرابع : الصناعات الصغيرة والمتوسطة وضرورتها في التنمية

أهمية تواجد دار للاستشارات للصناعات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لأن الصناعات الصغيرة تقوم بدور هام في الاقتصاد الوطني في كافة الدول ، فضلا عن أنها تعتبر مجالا لتنمية المهارات الفنية والادارية ، كما أن لها موقعا رئيسيا داخل قطاع الصناعة التحويلية ، بما تستحوذ عليه من نسبة كبيرة من عدد المنشآت وعدد العمالة وماتساهم به في حجم الانتاج والقيمة المضافة . فسوف نحاول القاء مزيد من الضوء على هذه الصناعات في المملكة خاصة وأنها حققت نموا كبيرا خلال العقدين الماضيين ، مما أهلها للاسهام بفاعلية أكبر في عملية التنمية الصناعية التي تشهدها البلاد ، حيث تشير البيانات إلى أن حوالي ٧٥% من اجمالي الشركات القائمة في المملكة يمكن تصنيفها كصناعات صغيرة ومتوسطة .

وبالرغم من الدور الرائد للصناعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد الوطني ، فانها تواجه بالعديد من المعوقات ، أهمها : مشكلة التمويل حيث لايتيسر لهذه الصناعة الحصول على احتياجاتها من البنوك ، يعزى ذلك إلى أن المشروع الصغير لايملك الضمان العيني الذي يتعين عليه تقديمه مقابل القرض ، بالاضافة إلى قصور الوعي المصرفي لدى صغار الصناع ، كما تعاني هذه الصناعات من مشاكل أخرى مثل مشكلات التسويق وغياب الخبرات الادارية والقدرات التنظيمية للقائمين عليها .

وللتغلب على المشكلة التمويلية التي تواجه الصناعات الصغيرة ، فقد قدمت اقتراحا وذلك عقب حضوري للندوة التي أقامتها الغرفة التجارية بجدة عن الصناعات الصغيرة يتضمن هذا الاقتراح اقامة شركة لضمان مخاطر تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة .

الجدير بالاشارة إلى أن خطة التنمية الاقتصادية الخامسة (١٤١٠ - ١٤١٥هـ) قد أشارت إلى أهمية النظر وتقديم مزيد من الدعم للصناعات الصغيرة حيث ركزت على النقاط الآتية :

١- اعادة النظر في الصناعات ذات الحجم الصغير ، واستحداث الأنظمة واللوائح التي يكون من شأنها تدعيم مساهمتها في الاقتصاد الوطني .

٢- تقويم الاجراءات الجديدة والمستهدفة لقطاع الأعمال الصغيرة والنظر في امكانية زيادة التمويل وتنفيذ برامج مساعدات فنية واستشارية ذات تكلفة منخفضة ، وقد يكون ذلك أما من خلال بنك التسليف السعودي الذي يقدم في الوقت الحاضر برامج مساعدات محدودة وعلى نطاق ضيق للأعمال الصغيرة - حيث لم يتجاوز عدد قروضه ٣٨٨٠ قرضا قيمتها ٧١ مليون ريال بالاضافة إلى ٢٨٠ قرضا مهنيا قيمتها ٢٤٫٣ مليون ريال حتى عام ١٤١٠هـ - من خلال انشاء بنك متخصص يقوم بتمويل المشروعات الصغيرة .

وهكذا نجد أن الخطة الخامسة لم تغفل الدور الذي تقوم به الصناعات الصغيرة ، وتقديم السبل اللازمة لمساندتها ، إلا أن الأمر الآن يتطلب التركيز على تحقيق ماهدفت اليه الخطة ، وفي تصوري أن تحقيق ذلك يتم من خلال محورين : الأول انشاء دار استشارية تقوم بتقديم المساعدات الفنية والاستشارية للمشروعات الصغيرة وبتكلفة محدودة ، والمحور الثاني يرتكز على انشاء بنك أو مؤسسة مالية حكومية تتخصص في تقديم التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وسوف نتعرض لهذين المحورين بشىء من التفصيل :

أولا : بالنسبة لانشاء دار استشارية لتقديم الدراسات والمساعدات الفنية للصناعات الصغيرة بتكلفة منخفضة .

فنعتقد أنه آن الآوان لانشاء هذه الدار ، وذلك على غرار الدار السعودية للخدمات الاستشارية تكون مهمتها الأولى اعداد عدد من الدراسات الاقتصادية والتسويقية للمشروعات التي تحتاجها الدولة ، وليكن في حدود ٥٠٠ دراسة سنويا مثلا ، بحيث لاتزيد تكلفة المشروع مابين ١ - ٤ مليون ريال على أن يراعى في اختيار هذه المشاريع الأسس التالية :

١- حاجة السوق السعودي وحاجة دول مجلس التعاون الخليجي .

٢- توافر المواد الخام اللازمة .

٣- حدوث نوع من التكامل أفقيا ورأسيا ، سواء بين الصناعات الكبيرة أو بين الصناعات الصغيرة نفسها حيث لايقتصر دورها على انتاج السلع الاستهلاكية فقط ، بل تقوم بتغذية الصناعات الكبيرة أيضا ، مثل انتاج قطع الغيار ، ولاشك أن انتاج هذه المدخلات في المصانع الصغيرة سيحقق وفورات في التكلفة الاجمالية للمنتج النهائي ، مما يساعد على المنافسة في الأسواق الخارجية .

٤- أنه يمثل حلقة لصناعة البتروكيماويات الأساسية الموجودة في المملكة حيث تمثل منتجا نهائيا عليه طلب .
٥- أن تعمل هذه الصناعات على الاحلال محل الواردات ، فتكون بديلا للمستورد الحالي .
٦- أن تتناسب هذه الدراسات وطبيعة المناطق المختلفة داخل المملكة من حيث توافر المواد الخام والعمالة وامكانيات التصدير والسوق .

وحتى تقوم هذه الدار بوظيفتها على الوجه الأكمل ، فلابد من توافر مركز معلومات تابع لها يقوم بامدادها بالبيانات والاحصاءات اللازمة عن حجم السوق وعن حجم التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا ، وبالتالي يمكن تحديد الفرص الاستثمارية ، واجراء المسوح الدورية واصدار التقارير والمؤشرات حول القطاعات الانتاجية المختلفة .

كذلك لابد أن يكون لهذه الدار من دور في إصدار التراخيص الصناعية ، وذلك لسببين : أولهما عدم السماح بالمنافسة الضارة . وثانيهما العمل على حدوث نوع من التكامل بين الصناعات المختلفة ، ومن جهة أخرى يمكن لهذه الدار القيام بعملية البحوث والتطوير للمصانع القائمة خاصة الصغيرة منها ، كخدمة وطنية ، حيث من المعلوم أن هذه المصانع تحتاج لدراسات دورية وفي ضوء ارتفاع تكلفة هذه الدراسات ومحدودية امكانيات هذه المصانع فانها لاتستطيع منفردة القيام بمثل هذ الدراسات والبحوث ، فلو تولت هذه الدار القيام بهذه الدراسات لكانت التكلفة أقل ، خاصة واذا تم تنظيمها على أساس التقسيم القطاعي كقطاع الصناعات الغذائية أو الكيماوية ... الخ .

وبالتالي فان نصيب كل قطاع من هذه التكلفة يصبح أقل ، الجدير بالاشارة إلى أن هذه الدار تقدم خدماتها ، إما مجانا أو برسوم رمزية بهدف تشجيع ومساندة الصناعات الصغيرة سواء قبل أو أثناء المشروع وبعد دخول مرحلة الانتاج ، ولاشك أن هذا التشجيع سينعكس في خلق المزيد من فرص العمل .

ثانيا : ضرورة انشاء بنك أو مؤسسة مالية حكومية لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة "

أما المحور الثاني فهو انشاء بنك أو مؤسسة مالية حكومية تتخصص في تقديم التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة .

والواقع أنه بالرغم من الأهمية القصوى للصناعات الصغيرة للاقتصاد السعودي ، سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي ، أو من حيث تعظيم فرص العمل وتكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة والكوادر الادارية ، والمساهمة في تحقيق التوازن الاقليمي للتنمية بين الريف والحضر ، وكذلك في تطور التكنولوجيا والفنون الانتاجية المحلية ، فان هذه الصناعات تواجه بالعديد من العقبات ، لعل من أهمها مشكلة التمويل ، وذلك بغرض الوفاء بعمليات التشغيل الجاري أو الاحلال أو التجديد أو عمل الدراسات الخاصة بتطوير منتجاتها .

واذا كانت البنوك التجارية والبنوك المتخصصة هي المسار الطبيعي للحصول على وسائل التمويل لإقراض القطاع الصناعي ككل ، والصناعات الصغيرة بصفة خاصة ، إلا أنه يلاحظ عزوف هذه المؤسسات المالية عن توجيه جانب كبير من توظيفها لهذا القطاع .

والدليل على ذلك أن التمويل الممنوح من البنوك التجارية للقطاع الصناعي بجانب ضآلته مقارنة بالتمويل الممنوح لباقي قطاعات الاقتصاد الوطني ، فقد أخذ أيضا في التراجع خلال العامين الماضيين ، بينما بلغت نسبة التمويل الممنوح لقطاع الصناعة ٧ر٧% من اجمالي التمويل الممنوح لقطاعات الاقتصاد الوطني في نهاية ديسمبر ١٩٩٠م نجد أن هذه النسبة أخذت في التراجع لتصل إلى ٥ر٧% في نهاية ديسمبر ١٩٩١م ثم توالى الانخفاض لتصل نسبة التمويل الممنوح من البنوك التجارية لقطاع الصناعة إلى نحو ٨ر٦% فقط في نهاية ديسمبر ١٩٩٢م .

أما بالنسبة للصناعات الصغيرة ، فتشير الاحصاءات المتوافرة إلى أن حصتها من التمويل المقدم لقطاع الصناعة ككل لم تتجاوز ٥ر١ مليار ريال أي بنسبة ٢٠% فقط من التمويل الممنوح لقطاع الصناعة ، وتتعلل البنوك التجارية بضآلة تمويلها للصناعات الصغيرة إلى نقص الضمانات التي يمكن أن تقدمها هذه الصناعات ، وعدم وجود معايير ملائمة لحماية حقوقها في حالة التخلف عن السداد ، وأيضا من العوامل التي تحد كثيرا من توافر فرص الائتمان المطلوب للصناعات الصغيرة هي أن البنوك التجارية أو معظمها تشترط لمن تقدم له قرضا أن يكون له سجل ائتماني لاتشوبه شائبة لمدة ثلاث سنوات على الأقل ، كما تتعلل أيضا بعدم وجود الكفاءات الادارية والاقتصادية لديها والقادرة على إعداد أو تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة ، هذا

فضلا عن أن أصحاب هذه المشروعات يعانون من غياب الخبرات الادارية والقدرات التنظيمية اللازمة لتقديم دراسات جدوى توضح الكفاءة والجدارة الائتمانية لمشروعاتهم ، ذلك أن الصناعات الصغيرة يسودها في معظم الأحيان الادارة العائلية أو الادارة الفردية ، وتنعكس هذه الظروف مجتمعة في ارتفاع سعر الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك التجارية للصناعات الصغيرة ، مقارنة بسعر الفائدة على القروض الممنوحة للمشروعات الكبيرة ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الائتمان للصناعات الصغيرة ، وبالتالي ارتفاع تكلفة منتجات هذه الصناعات مما يحد من قدرتها التنافسية أمام الصناعات الكبيرة ، ومن هنا تأتي أهمية تواجد بنك أو مؤسسة مالية حكومية تعتني بهذه الصناعات وتوفر لها قروضا بأسعار فائدة ميسرة ، ذلك على غرار صندوق التنمية الصناعي على أن يقدم قروضا لهذه الصناعات تتراوح مابين ٥٠٠ ألف ريال - ٤ مليون ريال ، ويكون تقديم هذه القروض في ضوء محددات أساسية أهمها :

١- توافر دراسة جدوى اقتصادية عن المشروع المراد تمويله ، تقوم بها دار الاستشارات السابق ذكرها .
٢- أن يقوم صاحب المشروع بتوفير ثلث التمويل المطلوب كتمويل ذاتي ، ويقوم البنك بتوفير الثلثين الباقيين .
٣- أن يلتزم صاحب المشروع بتشغيل عدد معين من العمالة السعودية .
٤- أن يتلاءم المشروع المقام مع طبيعة المنطقة التي يتواجد فيها سواء من حيث المواد الخام أو توفير العمالة .... الخ .
٥- أن يضع البنك المقترح انشاؤه حد أقصى لعدد القروض الممنوحة لشخص واحد خلال فترة زمنية معينة ، وذلك كضمان لاسترداد القرض وقدرة المقترض على السداد ، إذ أن القرض يعطى لمصلحة وطنية ، فلا يجوز أن يهدر وحتى يمكن تحقيق أكبر استفادة لأكبر عدد من المشاريع .

والواقع أن وجود هذا البنك في ظل تقاعس البنوك التجارية عن تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة يعتبر ضرورة وطنية تفرضها ظروف المرحلة الحالية .

وفي تصوري أنه يمكن أن ينشأ بالاشتراك بين البنوك التجارية حيث تلزم الدولة هذه البنوك باقتطاع مساهمات سنوية من أرباحها في رأس المال المطلوب ، خاصة وأن هذه البنوك تحقق أرباحا عالية ولاتقوم بتوزيعها جميعا ، وبالتالي فان مساهمتها في هذا البنك الجديد يعتبر بمثابة احتياطي لها من ناحية ، ومساهمة فعالة من جانبها في تدعيم الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى.

الباب الرابع : الاستثمار في المملكة

الباب الرابع

الفصل الأول : الاستثمارات المحلية

أولا : تنمية استثمارات القطاع الخاص السعودي

إن نهوض التنمية الصناعية في أي مجتمع ، يحتاج بالضرورة إلى تدفق استثمارات ضخمة سواء من الداخل .. أو من الخارج ، ولكل منهما .. وسائله وطرقه .. ولكل منهما أيضا خططه وتنظيماته .. التي تسهم في التنمية الصناعية ، وتساعد على تطورها وصولا بها إلى الآفاق الأرحب والأكثر شمولا .

وقد استعرضنا في الأبواب السابقة أبعاد تنمية القطاع الصناعي في المملكة بكل تفاصيله ، وفي هذا الباب نستكمل تصورنا العام للنهوض بالتنمية في المملكة بالشكل الذي يتيح لنا .. تحقيق الآمـــال المستقبليـــة نحو وطن تتكامل فيه موارده البشرية وموارده الطبيعية وموارده الإنتاجية بما يحقق الطموح والآمال ليس لأبـنــاء هـذا الجيل فقــط ، ولكن للأجيـــال القادمـــة كذلك .

وسوف نستعرض في هذا الفصل كيفية تنمية استثمارات القطاع الخاص الذي يشكل في الاقتصاد السعودي ركيزة أساسية في تنميته وتطويره .

إذا كانت الحكومة السعودية قد نجحت خلال العقدين الماضيين في زيادة الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في خطط التنمية ، الأمر الذي انعكس في اضطلاع هذا القطاع - وذلك استجابة للمبادرات الحكومية وتوجه الحكومة نحو تشجيع المؤسسات الخاصة - باستثمارات تصل إلى ٢٨ر٥ مليار ريال سعودي أي بنسبة ٦٥% من جملة استثمارات خطة التنمية الخامسة ١٤١٠هـ - ١٤١٥هـ فان القطاع الخاص يتمتع في واقع الأمر بالعديد من العوامل المحفزة والتي تضمن قدرته على الاستثمار والانتاج ، حيث يمتلك عددا كبيرا من المؤسسات العاملة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي ، حيث قفز عدد الشركات التي تنتمي اليه من ١٠٠٠ شركة في عام ١٩٧٠م إلى حوالي ٧٠٠٠ شركة في عام ١٩٨٩م ، وازداد اجمالي قوة العمل به بمقدار ٣ر٩ مليون عامل خلال العقدين الماضيين وارتفع عدد السجلات التجارية التي حصل عليها القطاع الخاص من ١٤١ ألف سجل في عام ١٩٧١م إلى ٣٢٩ ألف سجل تجاري في عام ١٩٨٩م مسجلة زيادة نسبتها ١٣٤% خلال عشر سنوات .

كما يمتلك القطاع الخاص التدابير الكافية لمصادر رأس المال التي تمكنه من التغلب على الكثير من الصعوبات في مجالات الاستثمار المختلفة ، كما استفاد هذا القطاع من الانتعاش الاقتصادي والنمو السريع الذي شهدته المملكة وأظهر القطاع الخاص مرونة عالية خلال فترة الركود الاقتصادي الذي شهدته المملكة خلال السنوات القليلة الماضية .

وفي ضوء هذا الدور المتعاظم للقطاع الخاص تبرز عدة تساؤلات : هل نحن بحاجة إلى تخطيط موازي للقطاع الخاص يقوم على تحديد أهداف وطنية محددة ينبغي تحقيقها ، وماهي الوسائل التي تحقق تلك الأهداف ، وماهو الجهاز الذي يتولى ذلك ، أي تحديد الأهداف وتحديد الوسائل المؤدية إلى ذلك ، وبمعنى آخر التوجه الواعي المصحوب بالمعرفة لاستخدام الموارد الاستخدام الأمثل لتحقيق تلك الأهداف .

والواقع أن هناك اسلوبين للتنمية : الأول هو أعمال قوى السوق لتوجيه الاستثمارات وهو الأسلوب المطبق في دول الغرب في بداية مراحل تصنيعها ، والثاني هو أسلوب التخطيط لقلة الطلب .

أما القيد الثاني الذي يحدد الاستثمار فهو حجم الصناعات الأساسية أو الرأسمالية التي تنتج المعدات والمواد المستخدمة في الصناعات الاستهلاكية ، فزيادة الطاقة الانتاجية لقطاع الصناعات الأساسية يعني زيادة طاقة المجتمع الاستثمارية وقدرتها على تحقيق الحجم المرغوب من الاستثمار ، فكلما تم ضخ كميات كبيرة من رؤوس الأموال كلما تحقق الهدف الاستثماري وبالتالي زيادة المقدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني ، مما يؤدي إلى زيادة قدرة المجتمع على زيادة الاستثمار .

<u>أما المحددات الخاصة والمتعلقة بالاقتصاد السعودي فهي تتركز في :</u>

١- عدم توافر القنوات الادخارية الموجهة للاستثمار الصناعي وعدم تنمية الوعي الاستثماري الذي يعني التضحية باستهلاك حالي من أجل استثمار حالي يؤدي إلى مردود أكبر مستقبلي ، فلا نجد البنوك الاستثمارية الخاصة ، ولانجد الصناديق الاستثمارية الخاصة طويلة الأجل ، مما يحد من قدرة المجتمع على توجيه المدخرات للاستثمار في الصناعات الأساسية .

٢- عدم اعداد دراسة كاملة وتصور نهائي مبنى على دراسات فعلية وخطط استثمارية كاملة طويلة المدى مبنية على توافر المواد الخام والمزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني

، وأيضا على طاقة المجتمع الاستيعابية والموجه حاليا للاستيراد ، هذه الدراسة تحدد الفرص الاستثمارية الصناعية من مرحلة الصناعات الأساسية ومايليها من منتجات وسيطة ثم منتجات استهلاكية وربط هذه بأولويات يوجه لها الاستثمار بأسلوب الترغيب بالقروض الميسرة والاعفاءات والمزايا الأخرى وغيرها من الأساليب المتبعة ، أي انتهاج الأسلوب الحر وليس أسلوب الالزام .

٣- عدم وجود القوى المنظمة للمشاريع بالشكل الكافي في القطاع الخاص وهو مايعرف بطبقة المنظمين ، وبالتالي فقد آن الآوان لايجاد هذه الطبقة من رجال الأعمال الذين لايملكون القدر الكافي من الأموال فقط ولكن لديهم العلم والخبرة التي يمكن أن تبني الصناعات ، وهذه هي النظرية الاسلامية في المضاربة الحميدة حيث يكون هناك العلم والخبرة من جانب ، والمال من جانب آخر ، ولا بأس من تكوين هذه الشركات تحت اشراف وزارة الصناعة في مرحلتها الأولى وذلك على غرار شركة "سابك" وبل وربما بمشاركة الدولة في بداية النشاط إلى أن يشتد عـ ـ ـود هذه الصناعات وتطرح للاكتتاب العام.

٤- من محددات الاستثمار أيضا عدم توافر الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة للصناعة ، ويكفي أن نشير هنا أن نسبة العمالة السعودية في القطاع الخاص الصناعي لم تتجاوز ١٧% وهي نسبة منخفضة للغاية بينما بلغت في شركة سابك أكثر من ٦٠% وفي شركة أرامكو أكثر من ٧٠% ، فلماذا نجحت هاتان الشركتان في جلب العمالة الوطنية المدربة فيما فشل فيه القطاع الخاص ؟ .

الواقع أن ذلك يتطلب اعادة النظر في النظام التعليمي ، بحيث يتوافق مع احتياجات المجتمع من القوى العاملة وذلك بهدف زيادة أعداد العمالة السعودية المؤهلة والتي تشكل عمود الطلب الاستهلاكي الذي يدفع بالصناعة إلى الأمام ، سواء بمشاركتهم في الانتاج أو بتكوين القوى الشرائية اللازمة لشراء المنتجات الصناعية .

بعد هذا الاستعراض أعتقد أن إزالة هذه المحددات على قدرة المجتمع للاستثمار ليس في استطاعة القطاع الخاص وحده ، بل لابد من وضع خطة موازية للقطاع العام تكون مخصصة للقطاع الخاص ، بحيث تتكون لجنة للتخطيط تضم في عضويتها الأجهزة ذات الاختصاص مثل وزارة التخطيط ، وزارة التجارة ، وزارة الصناعة ، صندوق التنمية الصناعية ، ممثلين من البنوك ، ممثلين من مجالس الغرف التجارية والصناعية ، وتضم في عضويتها أيضا ممثلين من الدور الاستشارية وفي مقدمتها الدار السعودية للاستشارات ، على أن تتولى هذه اللجنة وضع تصور لخطة طويلة المدى محددة الأهداف ، وتقوم بدراسة الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف في ضوء الامكانيات المتاحة ، كما يجب من ناحية أخرى المواءمة بين تخطيط التعليم وتخطيط الاحتياجات من القوى العاملة في ضوء الخطة الموضوعة ، وكما ذكرنا يجب أن يرتكز ذلك على أساس دراسة شاملة تحدد فيها أولويات التصنيع بناء على مدى توافر المواد الخام وتوافر الطلب ، وأيضا على مدى القدرة على التصدير ، بحيث يؤدي في النهاية إلى حدوث نوع من التكامل مع الصناعات الأخرى بدل من المنافسة الضارة ، وبحيث يتم توجيه الجانب الأكبر من المدخرات إلى الاستثمار المنتج ، فكلما ارتفع معدل الادخار وأحسن توجيهه للاستثمار المنتج كلما ازداد الدخل القومي ، وكلما كان ذلك أفضل للأجيال القادمة ، إذ نضحي في هذه الحالة باستهلاك حالي من أجل دخول أكبر مستقبلا .

فالعناية بالآجيال القادمة ليس فقط باحسان تربيتهم بل لابد وأن يمتد ذلك لتوريثهم اقتصادا قويا سواء على المستوى الفردي أو العام .

الباب الرابع

الفصل الثاني : السعودية منطقة جذب استثماري

يواصل الاقتصاد السعودي مسيرته نحو التقدم والنماء بعد أن تجاوز أزمة الخليج وماترتب عليها من أعباء ، ويعتبر هذا التطور الاقتصادي الذي تشهده المملكة حقيقة ملموسة للجميع ، ويرجع هذا التقدم إلى خطط التنمية الواقعية والطموحة التي تتبعها المملكة منذ بداية خطتها الأولى عام ١٣٩٠هـ ، واستراتيجيات الخطط الخمس التي تجاوبت مع كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية بدرجة عالية من المرونة بدأت بالتركيز على التوسع المطرد في النشاط الاقتصادي خاصة بانشاء التجهيزات الأساسية للهيكل الاقتصادي حتى وصلت إلى الاسراع في تنويع القاعدة الاقتصادية للمملكة بقطاعيها الحكومي والخاص والتركيز على قطاعات مختارة والاهتمام بتنمية وتطوير القوى البشرية الوطنية ، واعطاء دور متزايد للقطاع الخاص ، حيث هدفت خطة التنمية الخامسة ١٤١٠/١٤١٥هـ أن يساهم باستثمارات تصل إلى ٥ر٢٨ مليار ريال من بين اجمالي الاستثمارات المقررة وفقا للخطة والبالغة ٨ر٤٣ مليار ريال .

وقد أثمرت هذه الجهود في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٨ر١٠% في العام المالي ١٤١٠/١٤١١هـ وبنسبة ٨ر٩% في العام المالي ١٤١١/١٤١٢هـ كما ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بنسبة ٦ر٦% في عام ١٤١٢هـ ، وهو مايعني أن اقتصاد المملكة لايعتمد اعتمادا كليا على القطاع النفطي وبدأ يتجه إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وذلك بالتركيز بصفة خاصة على قطاعي الصناعة والزراعة وتنمية الثروة المعدنية وتشجيع استكشافها واستثمارها والتركيز على التنمية النوعية بتحسين أداء ماتم إنجازه من منافع وتجهيزات .

والواقع أن سياسة الحرية الاقتصادية التي تتبعها المملكة ، وهو مايتفق مع شريعتنا الاسلامية في احترام الملكية الخاصة وحرية التملك والاستثمار وتوظيف ملكات الانسان في الابداع العلمي والعملي واعمار الأرض ، فضلا عن الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به المملكة ، قد شجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى السعودية بالاضافة إلى عودة الأموال المهاجرة اليها حتى بلغ عدد المشروعات العاملة طبقا لنظام استثمار رأس المال الأجنبي نحو ٣٦٠ مشروعا تبلغ استثماراتها ٣ر٥٥ مليار ريال منها ٨ر٢٢ مليار ريال تمثل مساهمات أجنبية أي بنسبة ٤٣% من جملة الاستثمارات ، وتعتبر هذه المشروعات ذات نوعية مميزة من المشروعات

الصناعية التي تتسم بارتفاع درجة الكثافة الرأسمالية حيث تبلغ نسبة رؤوس الأموال المستثمرة فيها إلى اجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات الصناعية نحو ١ر٥٧% ، ويعتبر قطاع الصناعات المعدنية من أهم القطاعات الصناعية التي تتجه اليها هذه المشروعات ، يليه قطاع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية ، حيث استحوذت هذه القطاعات مجتمعة على ٨٠% من اجمالي هذه المشروعات ، وتمثل رؤوس الأموال الأمريكية في المشروعات المشتركة أكبر المساهمات حيث بلغت ٣ر٢٣ مليار ريال حتى عام ١٤١١هـ تمثل ٢ر٤٢% من اجمالي الأموال المستثمرة في المشروعات المشتركة .

الجدير بالاشارة إلى أن جذب المملكة لهذه المشروعات ، يأتي في ضوء العديد من المزايا والحوافز التي تقدمها المملكة للمستثمر الأجنبي ، وفي مقدمتها تمتع رأس المال الأجنبي بالمزايا التي يتمتع بها رأس المال الوطني ، حيث تتمتع المشروعات الانتاجية في مجالي الصناعة والزراعة والتي يشترك فيها رأس المال الأجنبي بالاعفاء من الضرائب لمدة عشر سنوات ابتداء من مباشرة الانتاج ، كما تتمتع المشروعات الأخرى باعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات ، كما يتوفر للمستثمرين الحصول على قطع من الأراضي في المدن الصناعية بأجر رمزي فضلا على حصولهم على الخدمات كالكهرباء والماء بأسعار مخفضة ، كما تتمتع جميع السلع الداخلية في مناطق الانتاج الصناعي بالمملكة بالاعفاء من الرسوم الجمركية .

ولم تكتف الحكومة بعدم فرض ضرائب على المنتجات الوطنية بل عمدت ايضا إلى انشاء المؤسسات التمويلية الحكومية التي تمنح المستثمر قروضا بدون فوائد لآجال طويلة مثل صندوق التنمية الصناعية السعودي وصندوق التنمية العقاري والبنك العقاري وهم يقدمون قروضا ميسرة للمؤسسات الصناعية والزراعية والعقارية تصل إلى ٥٠% من اجمال تكاليف المشروع ، وبالقاء نظرة على حجم القروض التي قدمتها مؤسسات التمويل الحكومية يدرك المرء مدى الدور الذي لعبته هذه المؤسسات في دفع المستثمر إلى خوض مجالات الاستثمار بمختلف القطاعات الاقتصادية ، ففي المجال الصناعي قام صندوق التنمية الصناعية بتقديم قروض بلغت أكثر من ٩ر١٣ مليار ريال حتى نهاية العام المالي ١٤١٢/١٤١١هـ ونتيجة لذلك فقد توسعت القاعدة الصناعية في المملكة حتى بلغ عدد المصانع الوطنية المنتجة حوالي ٢٠٣٦ مصنعا يبلغ رأسمالها حوالي ٥ر١٣٨ مليار ريال ويعمل بها مايزيد على ١٧٥ ألف عامل .

ولترسيخ قاعـ ـ ـدة صلبة للصناعة ، أنشأت الحكومة المدن الصناعية بمختلف المناطق حيث بلغت مساحتها الاجمالية أكثر من ٧٥ مليون متر مربع ، بالاضافة إلى مساحات توسعية تبلغ

حوالي ٣٤ مليون متر مربع ويبلغ اجمالي تكاليف هذه المدن حوالي ٢ مليار ريال ، ويضاف إلى ذلك انشاء الدولة مدينتين صناعيتين في الجبيل وينبع حيث تتركز فيها صناعة البتروكيماويات .

والواقع أن من أهم ملامح مميزات مناخ الاستثمار الصناعي في المملكة توافر المواد الخام والمواد الوسيطة بكميات كبيرة ، ومواصفات جيدة وبأسعار معقولة ، هذا بالاضافة إلى السياسة الصناعية التي تنفذها المملكة لحماية وتشجيع الصناعات المحلية ، وتوفير التجهيزات الأساسية اللازمة للصناعة ، كما يتوافر في المملكة الثروة المعدنية التي تتمثل في الخامات المعدنية وغير المعدنية التي تشكل موردا هاما للمواد الخام اللازمة لاقامة الصناعات الجديدة ، ولتوفير احتياجات الصناعة القائمة من المواد الأساسية والوسيطة .
وبالاضافة إلى هذه المزايا والحوافز التي توفرها المملكة للمستثمر الأجنبي ، فان هناك ميزات أخرى تتمثل في حرية تحويل الأرباح وأصل رأس المال واستقرار سعر صرف الريال السعودي بالاضافة إلى أن المملكة تمثل سوقا كبيرا للاستهلاك ، حيث تقدر السيولة المتاحة بأكثر من ٢٠٠ مليار ريال ، كما أن موقع المملكة المتميز يتيح للمنتج سهولة الوصول إلى الأسواق الخارجية .

<u>مقترحات لما ينبغي أن يكون عليه بالنسبة للاستثمار الأجنبي :</u>

١- أن يرتبط السماح للمستثمرين الأجانب باقامة مشروعات داخل المملكة بنقل التكنولوجيا المتطورة ، وبتوظيف وتدريب نسبة عالية من العمالة السعودية .

٢- اعطاء الشركات والمصانع التي تستخدم مواد خام محلية أو مواد نصف مصنعة ميزة تفضيلية من حيث الضرائب أو من حيث الاعفاء الجمركي ، حتى وان تطلب الأمر اعادة النظر في النظام الضريبي لما في ذلك من تشغيل للمصانع الأخرى داخل المملكة وتدعيم نظام التكامل الاقتصادي الداخلي .

٣- طالما أن المملكة تعتبر سوقا كبيرا للعديد من المنتجات وينتشر فيها العديد من الوكالات التجارية الضخمة ، فانه يكون من المفيد الزام هذه الوكالات خاصة تلك التي تزيد مبيعاتها عن ١٠٠ مليون ريال سنويا باقامة صناعات تجميعية ذات نسبة مرتفعة أو جزئية ، وذلك يعتمد على طبيعة نوع الصناعات ، فإذا كانت صناعة ميكانيكية أو كهربائية فيمكن أن يقام مصانع لتصنيع بعض قطع الغيار على أن تكون شريك أساسي لهذه المصانع في الخارج . بمعنى أن تصدر قطع الغيار للمصانع الأم في الخارج أو بعض أسواقها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى إذا كانت الصناعات كيماوية أو بتروكيماوية فلابد وأن تصنع بمواصفات

الشركات الخارجية داخل المملكة ، وهدفنا من هذا الاقتراح هو ألا ينظر الينا العالم نظرة سوق استهلاكية فقط ، فيجب أن نكون شركاء في الانتاج وطالما أن سوقنا يمثل أهمية خاصة لهم فلا بد وأن نستغل هذه الأهمية فيما يعود على الاقتصاد الوطني بالخير والنفع بما يشمله من تشغيل أيدي عاملة ورؤوس أموال وايجاد قنوات استثمارية جديدة داخل الوطن .

٤- إذا كانت مهمة السياسة الاقتصادية إعادة توزيع الدخل بما يحقق المزيد من العدالة الاجتماعية فيجب على الشركات الأجنبية المشتركة طرح أسهمها للاكتتاب العام ، أو قد يكون مؤسسي هذه الشركات بالاضافة إلى الشريك الأجنبي بعض رجال الأعمال ، ثم يطرح باقي الأسهم للاكتتاب العام خاصة واذا كانت هذه الشركات تقوم بانتاج سلة تستحوذ على نسبة كبيرة من الطلب المحلي ، مع إعطاء هذه الشركات بعض المميزات كإطالة مدة الاعفاء الضريبي أو تخفيض الشريحة الضريبية ، ولاشك أن طرح أسهم الشركات الأجنبية أو جزء منها للاكتتاب العام سيساهم في امتصاص السيولة المحلية ، كما يساعد أيضا على ايجاد قنوات استثمارية جديدة .

٥- بالنسبة لمشاريع التوازن الاقتصادي والتي هي تعتبر ريع حقيقي لمكانة المملكة الاقتصادية ، فيجب أيضا أن نربط بين حجم المشروع وامكانية تحويله إلى شركة مساهمة ، وهذا يندرج تحت العدالة التوزيعية التي تحرص عليها المملكة بإيجاد فرص استثمارية شريفة للمواطنين .

الباب الرابع

الفصل الثالث : صناديق الاستثمار السعودية ... ودورها في التنمية

إن أحـ ـد القطاعات الهامة في مجال الاستثمار هـ ـو "صناديـ ـق الاستثمار" ، والتي هـ ـي وسيلة من وسائل الاستثمار الجماعي ، تنشأ من خلال تجميع مدخرات الأفراد ، ويتم توظيف هذه الأمـ ـوال أو استثمارها في المجالات المختلفـ ـة ومن أهمها السوق النقدي ، أو في الأوراق المالية .

كما أن هذه الصناديق يمكن أن يكون لها دور فعال وهام في التنمية الصناعية ، سواء في المشروعات الكبرى .. أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك لحجم الأموال الضخم الذي يتجمع في هذه الصناديق .

وإذا كنا في الفصل السابق قد ركزنا على ضرورة توجيه الجانب الأكبر من المدخرات إلى الاستثمار المنتج ، لأن ذلك يعني زيادة الدخل القومي ، فإننا نهتم هنا بدور صناديق الاستثمار في الدخل القومي والى أي مدى حققت الفائدة من تكوينها .

أولا : صناديق الاستثمار السعودي في الميزان :

في ضوء النشاط الحالي الذي تشهده سوق الأسهم السعودية ، وفي ظل ارتفاع معدل السيولة المتاحة في المجتمع والذي تقدره مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) بنحو ٢٢٠ مليار ريال (٥٨ر٧ مليار دولار) فان أنظار المستثمرين سواء كانوا بنوكا أو شركات مالية بدأت تتجه إلى انشاء صناديق الاستثمار ، حتى بلغ عدد هذه الصناديق حتى نهاية ابريل ١٩٩٣م حوالي ٤٩ صندوقا منها ١٤ صندوق لبنك الرياض ، ١٢ صندوق للبنك السعودي الأمريكي ، ٨ صناديق للبنك الأهلي التجاري ، ٤ صناديق للبنك العربي الوطني ، ٣ صناديق لكل من البنك السعودي البريطاني ، والبنك السعودي الفرنسي ، وشركة الراجحي المصرفية ، وهناك صندوقان لبنك القاهرة السعودي .

وهذه الصناديق جميعا تتنوع استثماراتها مابين الاستثمار في أسهم محلية وعالمية ، أو سندات للحكومة السعودية ، أو اذون الخزانة الأمريكية ، أو المضاربة في العملات والمعادن ، أو أوراق مالية قصيرة الأجل أو عمليات تأجير ومرابحة .

وقبل أن نبدأ بتقييم عمل هذه الصناديق وتصوراتنا المستقبلية لعملها فاننا سنقوم باعطاء تعريف مبسط لهذه الصناديق ، والهدف منها ، وكيفية ادارتها والدافع إلى انشائها .

فصناديق الاستثمار عبارة عن وسيلة من وسائل الاستثمار الجماعي فهي أدوات استثمارية تنشأ من خلال تجميع مدخرات الأفراد - خاصة صغار المدخرين - والذين ليس لهم خبرة في ادارة واستثمار هذه الأموال ، حيث يتم استثمار هذه الأموال سواء في السوق النقدي أو في الأوراق المالية بشروط معينة مبنية على دراسة السوق ودراسة الشركات العاملة بأنواعها المختلفة ، أما عن ادارة هذه الصناديق ، فيتم من خلال مؤسسات مالية يتوافر فيها الكفاءة والخبرة ، وبالتالي يتحقق لأصحاب هذه المدخرات عوائد ضخمة من خلال خبرة هذه المؤسسات ، فالخبرة التي توفرها هذه المؤسسات قد تضمن تحقيق عوائد أعلى مما لو قام المدخر بمفرده بتشغيل أمواله في أسواق قد لايتوافر له الخبرة والدراية بها ، وقد نشأت هذه الصناديق في ظل محدودية قنوات الاستثمار المتاحة في سوق الأسهم السعودي وخاصة في ضوء انخفاض أسعار الفائدة على الودائع المصرفية ، وزيادة الاتجاه نحو تقليص الاستثمار في شهادات الادخار والأوعية المصرفية الأخرى ، وأيضا في ضوء المخاطر التي تتعرض لها الأسواق المالية العالمية وتدهور العملات الأجنبية ، كما تمتاز هذه الصناديق بتوزيع المخاطر على عدد كبير من المدخرين ، وذلك من خلال توزيع المخاطرة التي تتأتى من خلال تنوع الأوعية الاستثمارية من حيث طبيعتها وعملاتها وبلدانها ، وبالتالي لايتحمل مدخر واحد بمخاطر الاستثمار نتيجة لدخوله في السوق مباشرة .

والواقع أن اختيار صندوق الاستثمار المناسب - في ضوء تعدد الصناديق الاستثمارية المتاحة أمام المستثمر السعودي - يتوقف على عدة اعتبارات ، أهمها هدف المستثمر من الاحتفاظ بالمحفظة الاستثمارية ، هل هو تحقيق عائد سريع فيلجأ إلى المضاربة ، أو تحقيق دخل منتظم ، فيلجأ إلى الاستثمارات المستقرة المنخفضة المخاطر ، أو قد يهدف إلى تحقيق مكسب رأسمالي فيلجأ إلى الاستثمارات طويلة الأجل التي تحقق معدلات نمو متميزة ، وماهي درجة المخاطرة التي يمكن للمستثمر أن يتحملها ، وماهي المدة المطلوبة للاستثمار ، فإذا كان المستثمر يفضل تحقيق أكبر عائد ثابت على استثماراته فيلجأ إلى الأوراق المالية ذات الدخل الثابت مثل سندات الخزانة الحكومية .

كما أن اختيار الصندوق المناسب يتوقف على مدى حاجة المستثمر لأموال في ظروف عارضة فإذا كان المستثمر يشعر بأنه قد يحتاج إلى أموال في أوقات طارئة ، فعليه أن يستثمر أمواله في صناديق ذات استثمارات سريعة التسييل وفي أقل وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة ، وكذلك إذا

أمكن للمستثمر متابعة استثماراته فانه يستطيع اختيار أكثر من صندوق ويقوم بتوزيع أمواله على هذه الصناديق كما أنه يستطيع التنقل من صندوق لآخر وفقا لرغباته .

ثانيا : تقييم أداء الصناديق الاستثمارية القائمة :

وبالنظر إلى الصناديق الاستثمارية القائمة والسابق ذكرها ، نجد أن هناك ٦ صناديق بنسبة ١٢% من اجمالي الصناديق حققت خسائر وكان أكبر معدل خسارة سجله صندوق المضاربة الشرعية بالأسهم (أسهم الشركات المحلية) والذي أسسته شركة الراجحي المصرفية حيث بلغ معدل الخسارة ١٧ر٣٢% خلال العام المنتهي في آخر ابريل ١٩٩٣م ، يليه صندوق المستثمر والذي أسسه بنك القاهرة السعودي للاستثمار في الأسهم السعودية المحلية والاستثمارات السائلة قصيرة الأجل وقد بلغ معدل الخسارة ١٣ر٢١% أما الصندوق الذي حقق أدنى معدلات الخسارة فهو صندوق المساهم (أسهم محلية وتجارة) والذي أسسه البنك السعودي الأمريكي وبلغ معدل الخسارة ١ر١٨% خلال الفترة من ٩٢/٦/٨م - ١٩٩٣/٤/١٩م .

أما الصناديق التي حققت أرباحا فقد بلغ عددها (٤٣) صندوق بنسبة ٨٨% من اجمالي عدد الصناديق القائمة ، وكان صندوق "محفظة سندات الدولار" الذي أسسه بنك الرياض قد حقق أعلى معدل للنمو في الأرباح بلغ ٢٥ر٤٩% خلال الفترة من ٩٢/٦/٨م - ١٩٩٣/٤/٥م ، أما الصندوق الذي حقق أدنى معدل نمو في الأرباح فهو صندوق "استثمار العملات" الذي أسسه البنك السعودي البريطاني وحقق معدل نمو في الأرباح بلغ ر٧٨% فقط ، كما أن هناك عدد ٨ صناديق (بنسبة ١٦ر٣% من اجمالي عدد الصناديق) حققت أرباحا تراوحت مابين ٣ - ٤% ، ونحو عدد ٦ صناديق (بنسبة ١٢ر٢% من اجمالي عدد الصناديق) حققت أرباحا تراوحت مابين ٢ - ٣% ، ونحو ٤ صناديق (بنسبة ٨ر٢%) حققت أرباحا مابين ١ - ٢% فقط .

وهذا يوضح أن ١٨ صندوق بنسبة ٤٢% من جملة الصناديق التي حققت أرباحا كان معدل الربح بها يقل عن معدل العائد السائد على الودائع المصرفية ، الجدير بالذكر أن هناك بعض الصناديق الاستثمارية الأخرى التي يساهم فيها المستثمر السعودي في منطقة الخليج العربي قد حققت معدلات أرباح تصل إلى ٦% خلال العام المنتهي في آخر ابريل ١٩٩٣م .

وبالنظر إلى الصناديق القائمة في السوق السعودية ، نجد أنها مازالت تركز عملياتها الاستثمارية على استثمارات قصيرة الأجل ، وبالتالي أصبح عملها شبيه بما تقوم به البنوك التقليدية ، ولم تضف إضافة حقيقية للمجتمع بل إنها قد تضر بالاقتصاد الوطني ، نظرا لقيامها بعمليات

المضاربة ، كما أن بعض هذه الصناديق - وهي التي تقوم على الاستثمار في العملات المختلفة - ترتكز على بيع مال بمال وهذا النوع من الصناديق ليس له أية منفعة اجتماعية أو اقتصادية سوى زيادة عرض النقود ، وبالتالي زيادة الاختلال الاقتصادي ، هذا فضلا عن هذا النوع من الاستثمار يحمل في طياته الكثير من المخاطر ، فقد يتصادف أن يحقق أرباحا قد تكون كبيرة في فترات معينة ، ولكنه قد يحقق خسائر ضخمة أيضا في فترات أخرى تفوق هذه الأرباح.

والملاحظ أيضا خلو السوق من صناديق لتمويل الصادرات ، أو صناديق لتمويل المواد الخام ، كما لم تنشأ صناديق استثمارية لاقامة مساكن لذوي الدخل المحدود أو صناديق لتمويل خطوط انتاج جديدة في أحد المجالات الاقتصادية الأساسية ، وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة ، ويثار هنا أيضا تساؤل ، هل تخضع هذه الصناديق لمراجع خارجي يقوم بمراجعة عمل هذه الصناديق وتقييمها واصدار تقرير دوري عن القيمة الفعلية والمعيار الذي يستخدمه في التقييم؟ .

وفي ضوء ذلك يستلزم اقامة صناديق استثمارية من شأنها انشاء شركات مساهمة تعمل في مجال انتاج السلع الأساسية والتي تقوم بدورها بتغذية الصناعات المكملة لها ، كما يجب اقامة صناديق لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة خاصة واذا علمنا أن حوالي ٨٠% من كافة المؤسسات الصناعية بالمملكة يمكن تصنيفها كصناعات صغيرة أو متوسطة ، وبالرغم من الدور الذي تلعبه هذه الصناعات في الاقتصاد القومي من توفير فرص عمل للشباب السعودي ومن تغذية للصناعات الكبيرة ، إلا أن هذا النوع من الصناعات يعوزه التمويل اللازم - خاصة في ضوء نقص الضمانات التي يمكن أن توفرها هذه الصناعات للبنوك - الأمر الذي يتطلب انشاء صناديق استثمارية لدعم ومساندة هذه الصناديق .

وختاما نقول أن اختيار المستثمر السعودي لصندوق الاستثمار - خاصة في مناخ تطغى عليه المضاربات ، وقد تتحدد فيه أسعار الأسهم بصورة مفتعلة لاتعبر عن الواقع - إنما يقتضى منه التعرف على كثب عن أوضاع الجهة التي تصدر هذا الصندوق حيث أن نجاح أو فشل أي صندوق يتوقف على كفاءة وخبرة القائمين على إدارته ، كما يتعين عليه دراسة السوق حتى يمكن الاختيار المناسب للصندوق الذي يتمشى مع أغراضه الاستثمارية .

الباب الرابع

الفصل الرابع : الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا

تزداد في الوقت الحاضر أهمية الدراسات والبحوث في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، خاصة في مجال الصناعة والزراعة ، باعتبارهما من أهم القطاعات الاقتصادية الأساسية المؤثرة في حياة الفرد ، بل نستطيع القول أن نجاح المشروعات الكبرى كان يقف وراءه دائما اعداد دراسات جدوى اقتصادية وفنية ترتكز على دراسة دقيقة للسوق ، تأخذ في الاعتبار المتغيرات التي تعمل في ظلها هذه المشروعات .

والـواقـع أن المكاتب الاستشاريـة تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية ، فبالاضافة إلى قيامها باعداد البحوث والدراسات الدقيقة عن المشروعات ، فانها تقوم أيضا بما يعرف بنقل التكنولوجيا مثلها في ذلك مثل الشركات المتعددة الجنسيات التي لعبت دورا كبيرا في نقل التكنولوجيا في العديـد من الـدول الناميـة خلال السنوات السابقة . ويكفي أن نشير إلى ماجاء في تقرير الاستثمار الدولي لعام ١٩٩٣م والذي صـدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" حول حجم الاستثمارات الخارجية ودورها في الاقتصاد العالمي وعملية التنمية في دول العالم الثالث ، حيث أكد هذا التقرير على أهمية الدور الذي تلعبه الشركات متعـددة الجنسيات في النظام العالمي الجديد ، الذي بدأت ملامحه في الظهور وانعكس في تلاشي إحدى القوى العظمى وظهور جمهوريات جديدة ، وقـد أشار إلى أن عـدد هذه الشركات بلغ ٣٧ ألف شركة يتبعها في الخارج نحو ١٧٠ ألف فرع ، وذلك بعد أن كان عدد هذه الشركات لم يتجاوز سبعـة آلاف شركـة في السبعينات وتصل استثمارات هـذه الشركات إلى أكثر من ٢ تريليون دولار ، ومن المتوقع ان يـزداد هذا الرقم في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي التي بـدأت تجتاح العديـد من دول العالـم وتبنيها لسياسـة السوق المفتوح ، الأمـر الـذي انعكس في زيادة معدل النمو الاقتصادي في العديد منها وظهور مايعرف بـ "النمور الآسيوية" ، وكان ذلك من العوامل التي جذبت الاستثمارات الأجنبية لهذه الدول حتى بلغت معدلات النمـو الآسيوية ضعف ماحققته الـدول الكبـرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا .

الجدير بالذكر أن موضوع نقل التكنولوجيا تبرز أهميته خاصة في ضوء المشروعات المدرجة بخطط التنمية ، حيث يتم تحديد درجة التكنولوجيا المطلوبة من خلال وضع تصور لعقود نقل

التكنولوجيا سواء كانت هذه التكنولوجيا تمثل تكنيكا في الأداء والآلات والمعدات ، أو كذلك الأسلوب المتبع في عملية النقل هل يتم شراء هذه التكنولوجيا مباشرة ، أو يتم شراء الإسم التجاري فقط مع الاستمرار في الاشراف على صيانة ومتابعة أداء هذه التكنولوجيا من خلال عقود الزامية من جانب البائع بتوفير فرص التدريب للأيدي العاملة المحلية وارفاق الكتالوجات الخاصة بهذه التكنولوجيا ، مع العلم بأن هناك عمولات ضخمة بالعملة الصعبة تدفع مقابل الحصول على هذه المعرفة الفنية **Know How** .

فإذا انتقلنا إلى دور المكاتب الاستشارية داخل المملكة ، نجد أنه بينما اعتمدت معظم الدول النامية خاصة حديثة التصنيع والتي عرفت فيما بعد "بالنمور الآسيوية" في سد احتياجاتها الاستثمارية على بيوت الخبرة الأجنبية التي ساعدتها كثيرا في نقل التكنولوجيا اليها ، فان المملكة سمحت بقيام العديد من المكاتب الاستشارية في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والادارية والقانونية ، حتى بلغ عدد هذه المكاتب والتي تدرج تحت اسم "مكاتب المهن الحرة" نحو ٢١١١ مكتب حتى نهاية عام ١٤١١هـ منها ١٩٠٣ مكتب محلي ، ١٨١ مكتب مختلط ، ٢٧ مكتب أجنبي ، إلا أنه من الملاحظ أنه بالرغم من ضخامة هذا الرقم إلا أنه تركز في اقامة المكاتب الاستشارية الهندسية والتي بلغت ٣٠٣ مكتبا بنسبة ٤ر١٤% من اجمالي عدد المكاتب يليه مكاتب المحاسبون والمراجعون القانونيون ٢٨٦ مكتبا بنسبة ٦ر١٣% ، ثم المكاتب القانونية وبلغت ٢٥٦ مكتبا بنسبة ١ر١٢% ، أما المكاتب الاستشارية العاملة في المجال الصناعي فلم تتجاوز سبعة مكاتب بنسبة لم تتعد ٣ر% من اجمالي عدد المكاتب ، كما أن عدد المكاتب العاملة في المجال الزراعي لم يتجاوز ٢٩ مكتبا بنسبة ٤ر١% فقط ، وكان من المأمول في ظل النهضة الصناعية والزراعية التي تشهدها المملكة أن يتزايد عدد هذه المكاتب الاستشارية العاملة في هذين المجالين الحيويين .

وبالرغم من الدور الحيوي لهذه المكاتب كما اسلفنا ، إلا أن الدور الذي تقوم به المكاتب الاستشارية داخل المملكة مازال قاصرا ، فبالاضافة إلى أن عدد المكاتب الاستشارية في أهم المجالات الاقتصادية وهو القطاع الصناعي مازال ضئيلا ، فان دورها مازال يقتصر على عمل الدراسات التسويقية دون الدراسات الفنية حتى مكاتب الاستشارات الصناعية فهي تقدم استشارات لقطاع الصناعة ككل دون التخصص الدقيــق في فروع قطــاع الصناعــة ، بحيث توجد مكاتب استشاريـة للصناعات الغذائيــة مثلا وأخــرى للصناعات التعدينيــة ... الخ وهكذا .

كما أن رؤوس أموال هذه المكاتب مازال ضئيلا ، مما يشكل عقبة أمام قيامها بالدراسات الدقيقة المتخصصة الأمر الذي يستلزم إما زيادة رؤوس أموال هذه المكاتب ، أو اندماجها معا لتشكل وحدة استشارية لها من الامكانيات مما يساعدها على أداء عملها على الوجه الأكمل ، أو قيام شركات ضخمة استشارية تقوم بالتعاون مع هذه المكاتب في إعداد هذه الدراسات ونقل التكنولوجيا المناسبة خاصة وأن الاستشارات العمرانية داخل المملكة أصبحت قوية في ضوء الحركة العمرانية التي تشهدها المملكة في الوقت الحالي ، وبالتالي فنحن لسنا بحاجة إلى مكاتب استشارية في هذا المجال .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يجب على الدولة تشجيع هذه المكاتب وخاصة المكاتب المختلطة سواء بتقديم الدعم لها أو حث القطاع الخاص على مزيد من التعاون واعطاء ثقته لهذه المكاتب ، إذ أن نقل التكنولوجيا يتم من خلال هذه المكاتب ، حيث يثار التساؤل لماذا يثق الناس في المكاتب الخارجية دون المحلية ، الأمر الذي يتطلب وضع المعايير التي تحكم كفاءة هذه المكاتب حتى ترتقي إلى المستوى العالمي ، وهناك سؤالان في غاية الأهمية هما ، لماذا لا تأخذ هذه المكاتب بنظام تحويل موظفيها إلى شركاء **Partners** كما هو متبع في المكاتب الخارجية ، والسؤال الثاني هو لماذا لاتقوم الجامعات - خاصة وأنه يتوافر بها جميع الكفاءات من مختلف التخصصات - بعمل دراسات تخدم البيئة أو يسمح للأساتذة بانشاء مكاتب استشارية ، كما أنه من الملاحظ أن أعداد الخريجين في تزايد مستمر ، فلماذا لاتستعين هذه المكاتب بهؤلاء الخريجين وتقوم باعدادهم الاعداد الجيد وتؤهلهم للعمل بهذه المكاتب وبالتالي نوفر لهم فرص عمل هم في أشد الحاجة اليها هذا من ناحية ، ونقلل من اعتمادنا على العمالة الأجنبية من ناحية أخرى .

الباب الرابع

الفصل الخامس : الاستراتيجية الاستثمارية وفض المنازعات

مما لاشك فيه أن هناك تباينا فعليا بين الدولة التي تستقبل الاستثمارات الأجنبية ، وبين المستثمر الأجنبي الذي يأتي لاستثمار أمواله في تلك الدولة ، وهذا التباين في وجهات النظر والأهداف يعزز العديد من الخلافات ، كما أنه يعزز كذلك العديد من الاتفاقيات ، وقد حاولت الدول والحكومات سواء في العالم المتقدم أو العالم النامي الوصول إلى صيغة توفيقية ، بعضها نجح وبعضها فشل ، إلا أن هناك العديد من التجارب الناجحة التي حددت الاستراتيجية المطلوبة سواء من الدولة التي تستقبل الاستثمار الأجنبي ، أو من المستثمر الأجنبي ومايريده من الدولة المضيفة ، ولاشك أن النمور الآسيوية قد نجحت بالفعل في الوصول إلى صيغة معقولة في هذا المجال ، الأمر الذي أتاح لها الموقع المتقدم الذي حازته حاليا في منظومة الاقتصاد العالمي .

وبالنسبة للمملكة يمكن استعراض تجربتها واستراتيجيتها في قبول الاستثمار الأجنبي ، ورؤيتها لحل كيفية حل المنازعات التي تنشأ في هذا المجال .

استراتيجية للاستثمار الأجنبي في السعودية :

أولا : ترشيد وتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي .

تمثل قضايا الاستثمارات الأجنبية ، بشقيها المباشر وغير المباشر ، محورا لاهتمام الكثير من الخبراء الاقتصاديين ورجال الأعمال والحكومات في الدول النامية والمتقدمة على السواء ، ويتركز هذا الجدل أساسا حول دوافع الشركات الأجنبية أو الشركات المتعددة الجنسيات وراء الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة ، ومحددات هذا الاستثمار والجدوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية له ، وبرغم الجدل الدائر حول الاستثمارات الأجنبية ، فان أحدا لايمكنه تجاهل أهميته بالنسبة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ، والواقع أنه بقدر اهتمام الدول المضيفة بالاستثمارات الأجنبية من حيث آثارها المختلفة ، تهتم أيضا الدول المصدرة لهذه الاستثمارات عن طريق شركاتها ، بالآثار الناجمة عن قيام هذ الشركات بالاستثمار في الخارج ، ولاشك أن المساعدات والحوافز المقدمة ، وكذلك الضوابط الموضوعية لمثل هذه الاستثمارات لها انعكاساتها سواء بالنسبة للدول المضيفة أو المصدرة لهذه الاستثمارات .

وهناك آراء متباينة إزاء جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشر ، فالبعض يرى أنها تنطوي على الكثير من المنافع التي تعود معظمها على الشركات متعددة الجنسيات ، وليس على الدول المضيفة ، ويبررون ذلك بصغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة وميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة ، فضلا عن قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل تكنولوجيا لاتتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة ، ويترتب على هذا النوع من الاستثمار خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لاتتلاءم مع تلك السائدة في هذه الدول ، وكذلك اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دولة أجنبية وخلق نوع من التبعية الاقتصادية للدولة الأم التي تتبعها الشركات الأجنبية .

أما الفريق الآخر فيرى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مفيدة لكلا الطرفين - الدولة الأم والدولة المضيفة - حيث أن كلا منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف معين ، وتتفاوت درجة الاستفادة وفقا للسياسات والاستراتيجيات التي ينتهجها كل طرف ازاء الطرف الآخر ، وحجة هذا الفريق تتضح في الانعكاسات التي تظهر من وراء الاستثمارات الأجنبية ، سواء من حيث الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة وخلق أسواق جديدة للتصدير ، والمساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة المضيفة ، مما ينعكس في تحسين ميزان مدفوعاتها .

وبصفة عامة ، يمكن القول بأنه على الرغم من وجاهة حجج كل فريق ، إلا أن الشواهد العملية تؤيد أهمية وجدوى الاستثمارات الأجنبية في علاقتها بالتنمية في دول العالم الثالث .

وبين الرأيين السابقين قد ينشأ تعارض أو عدم تطابق بين أهداف الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة ، وبالتالي تحاول الدول الأجنبية فرض شروط معينة على الشركات متعددة الجنسيات ، كأن تفرض عليها توظيف نسبة معينة من العمالة الوطنية ، والمساهمة في تنمية الموارد البشرية ، وتشجيع المشاركة الوطنية في الاستثمار ، وتنمية الموارد المحلية واستغلالها ، وتحسين المنتجات المحلية ، وزيادة الحصة الموجهة للتصدير ، وتخفيض الواردات ... الخ ، وفي نفس الوقت تطالب الشركات متعددة الجنسيات من الدول المضيفة الحد من الاجراءات البيروقراطية وتوفير كافة الخدمات المرتبطة بالبنية الأساسية ، وتحسين الشروط والقوانين الخاصة بالعمل والسماح بالتملك المطلق لمشروعات الاستثمار ... الخ .

والواقع أن درجة التطابق بين توقعات الدول المضيفة للاستثمار والشركات متعددة الجنسيات تتوقف إلى حد كبير على نوع وطبيعة أهداف كل طرف ، والفهم المتبادل لطبيعة المصلحة المشتركة بينهما .

أما بالنسبة للسياسات والاجراءات الحاكمة أو المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة ، فتعتبر من أهم العوامل المؤثرة في توطين هذا النوع من الاستثمارات ، وتتركز هذه القيود في عدم السماح للمستثمر الأجنبي بتملك الأرض أو المباني وقصر الملكية المطلقة لمشروعات الاستثمار على المواطنين دون المستثمرين الأجانب ، والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ، وغياب الضمانات اللازمة لتأمين الاستثمارات الأجنبية ضد الأخطار غير التجارية واصرار الحكومة المضيفة على شروط المشاركة في مشروعات الاستثمار ، هذه القيود جميعها تمثل عوائق أمام الدول المضيفة في جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية .

ومن هنا فان العوائد والمنافع التي يمكن للدول النامية الحصول عليها من الاستثمارات الأجنبية ، تتوقف ليس فقط على محددات أو مدى صلاحية مناخ الاستثمار بهذه الدول ، أو على مدى استعداد وخصائص الشركات متعددة الجنسيات ، بل تتوقف هذه العوائد أيضا على الأشكال والسياسات والممارسات المعمول بها في الدول النامية .

واذا تحدثنا عن الاستثمارات الأجنبية في المملكة حيث ارتفع عدد المشروعات العاملة طبقا لنظام رأس المال الأجنبي إلى ٣٦٠ مشروعا في نهاية عام ١٩٩٣م تبلغ استثماراتها ٣ر٥٥ مليار ريال منها ٨ر٢٢ مليار ريال مساهمات أجنبية بنسبة ٢ر٤١% وتوفر ١ر٤٠ ألف فرصة عمل ، نستطيع القول أن هذه المشروعات تضم نوعية متميزة من المشروعات الصناعية التي تتسم بارتفاع درجة الكثافة الرأسمالية وتمثل العمالة بالمشروعات المشتركة ١ر٢٧% من اجمالي العمالة في المشروعات بالمملكة ، ولكننا نضيف أنه لترشيد وتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في المملكة يجب تنويع أشكال الاستثمار الأجنبي المعمول أو المسموح به حاليا ، واتباع سياسات استثمارية تستهدف تحقيق منافع محددة بالذات من وراء الاستثمارات الأجنبية ، كالاهتمام بالمشروعات الموجهة للتصدير ، الموجهة لإحلال الواردات ، أو المشروعات كثيفة العمالة لإتاحة الفرصة لتوظيف أكبر عدد ممكن من العمالة الوطنية ، ومدى إحلال السعوديين محل العمالة الوافدة وتنمية المناطق النائية ، منعا للهجرة من الريف إلى المدينة ، واعطاء ميزات للمصانع التي تستخدم مواد خام محلية ، فلاشك أن هذه العوامل مجتمعة من شأنها اعطاء دفعة قوية للاستثمارات الأجنبية داخل المملكة .

ثانيا : التحكيم التجاري وجذب الاستثمارات الأجنبية

انضمت المملكة العربية السعودية خـلال عـام ١٩٩٤م إلى اتفاقية الأمم المتحدة لتبادل الاعتراف وتنفيـذ أحكـام التحكيم الأجنبي .. ولابد من القول أن هذا الانضمام يمثل خطوة متقدمة للغاية بالنسبة للمملكة في اطار المزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى السوق السعودي بكل مايعنيه هذا التدفق من زيادة تنمية القطاعات المختلفة وعلى رأسها القطاع الصناعي .

وبداية نقول إن التحكيم هو طريق لحل المنازعات بعيدا عن طريق التقاضي العادية وهو اتجاه حديث أخذ به كثير من دول العالم المتحضر ليكون بعيدا عن دروب القضاء التقليدي لما له من مميزات تأتي في مقدمتها عامل الوقت ، والتحكيم نوعان الأول تحكيم حر وخاص تتفق عليه أطراف النزاع ويتم تطبيقه بمعرفة أطراف النزاع ، والثاني فهو الذي يتم العمل به من خلال احدى المنظمات الخاصة المعترف بها مثل تحكيم غرفة التجارة الدولية في باريس أو مركز القاهرة الاقليمي وغيره من المراكز التي تنشأ بمقتضى اتفاقيات خاصة .

فبالنسبة للمملكة العربية السعودية يعتبر انضمامها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لتبادل الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبي خطوة هامة وتاريخية في مجال تنمية وازدهار التجارة السعودية مع مختلف دول العالم حيث سيترتب عليها تحقيق عدة مزايا أهمها بناء جسور الثقة بين رجال الأعمال السعوديين ونظرائهم الأجانب مما يعتبر خطوة هامة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية الضخمة بالمملكة وذلك في ضوء سياسة الحرية الاقتصادية التي تتبعها المملكة والتي تتفق مع شريعتنا الاسلامية في احترام الملكية الخاصة وحرية التملك والاستثمار وتوظيف ملكات الانسان في الابداع العلمي والعملي وإعمار الأرض ، فضلا عن الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به المملكة والذي شجع عل تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى السعودية وعودة الأموال المهاجرة اليها .

والواقع أن انضمام السعودية لاتفاقية الأمم المتحدة لتبادل الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبي يأتي تتويجا ومكملا لهذه العوامل المشجعة على الاستثمار الأجنبي داخل المملكة إذ أن عدم تنفيذ أحكام التحكيم السعودية على الأجانب في الخارج ، وعدم تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية بالمملكة كان يشكل عقبة تؤثر على النشاط التجاري بين المملكة ودول العالم مما كان يمثل حاجزا من عدم الثقة بين رجال الأعمال السعوديين ورجال الأعمال الأجانب الأمر الذي ينعكس سلبا على التدفق المطلوب للاستثمارات الأجنبية إلى المملكة خشية عدم التمكن من تنفيذ الأحكام عند النزاع .

وبالاضافة إلى هذه المميزات من انضمام المملكة لهذه الاتفاقية فان هناك ميزات أخرى أهمها سرعة حسم المنازعات التي تنشأ بين السعوديين والأجانب وكذلك تنفيذ أحكام التحكيم التي تصدر بشأنها سواء داخل المملكة أو خارجها ، هذا فضلا عن تجنب الأخطار التي قد تنشأ من صدور أحكام قد يترتب عليها الحجز على أرصدة رجال الأعمال السعوديين بالخارج أو على البضائع المشحونة باسمهم .

ونود أن نؤكد على أن التحكيم ليس عودة لنظام الامتيازات الأجنبية كما يدعى البعض بل هو نظرية اسلامية قبل كل شيء حيث يتمشى مع نصوص القرآن الكريم حيث يقول المولى عز وجل في سورة النساء : (وان خفتم شقاقا بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ، ان يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما ، ان الله كان عليما خبيرا) ، وكذلك قوله سبحانه وتعالى : (فلا وربك لايؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لايجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) .

بل ان السنـة النبويـة الشريفـة أقـرت أيضا نظام التحيكم عندما قال الرسول صلى الله عليه وسلم : "المؤمنون عند شروطهم" وكذلك قول الفقهاء : "العقد شريعة المتعاقدين" فهذه كلها تشير إلى أنه لاضرر ولا ضرار في الاحتكام إلى قوانين للعدل خصوصا وان قوانين التحكيم توفر وقتا طويلا يصرف عادة في المحاكم مما يقطع على الحيل القانونية والاجرائية التي قد يستفيد منها من يرغب في النصب والتحايل .

ان التحكيم أصبح ضرورة من ضروريات الأعمال في الزمن الذي نعيشه ، وياحبذا لو اجتمع فقهاء الشريعة وفقهاء القانون لوضع قواعد عامة يستلهمها الأفراد لعمليات التحكيم .

الباب الخامس: المؤسسات المالية ودورها في التنمية

الفصل الأول : التوسع في الشركات المساهمة

الفصل الثاني : البنوك السعودية ودورها الجديد

الفصل الثالث : تطوير سوق الأسهم السعودية

الباب الخامس

الفصل الأول : التوسع فى الشركات المساهمة

تهدف التنمية الصناعية فى أى مجتمع إلى تحقيق عدة أهداف أهمها توفير فرص عمالة للكادر البشرى بذلك المجتمع، وتحقيق مجتمع تتحقق فيه الرفاهية الاجتماعية بمعناها الشامل..

وقد استعرضت الأبواب السابقة من الكتاب رؤية مستقبلية للتنمية الصناعية فى المملكة من خلال استقراء عناصرها الموجودة وعناصرها المحتملة ، والعوامل التى تؤدى إلى تنمية وتطوير هذا القطاع ، ليتحقق الهدف الأساسى فى خدمة المجتمع السعودي .

وكانت أهم العناصر التى اعتمدت عليها هذه الرؤية توفير فرص عمالة كافية للقطاعات البشرية فى المجتمع الموجودة حاليا، والقادمة إلى سوق العمل بشدة والتى تحتاج إلى فرص العمل باعتباره حق لها يسمح بالحياة الكريمة فى الوقت الذى يصبح فيه هذا العنصر نفسه هو الركيزة الأساسية فى بناء الدولة الحديثة بكل أطرافها وعواملها .

وفى هذا الباب، نستكمل الحلقة الأخيرة من حلقات التنمية ، وهى المؤسسات المالية بأنواعها المختلفة ، ومدى الدور الذى يمكن أن تلعبه فى التنمية الاقتصادية والرؤية المطروحة لهذه المؤسسات لتلبية احتياجات المجتمع .

أولا : الشركات المساهمة وأرباحها :

اذا كانت ميزانية السنة المالية ١٤١٥/١٤١٤هـ تؤكد على قوة ورسوخ الاقتصاد السعودى وتكيفه مع المتغيرات الاقتصادية العالمية التى شهدها عام ١٩٩٣م ، وأهمها انخفاض أسعار البترول ، واذا كانت خطة التنمية السادسة ١٤١٥- ١٤٢٠ هـ ترتكز على أربعة محاور رئيسية تحدد مستقبل التنمية فى المملكة خلال السنوات الخمس القادمة ، وأهمها ترشيد الانفاق الحكومى وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص بوصفه ركيزة أساسية فى عملية التنمية ، الأمر الذى انعكس فى تحقيق معدل نمو قدر بنحو ١ر٥% فى عام ١٩٩٣م ، وأخيرا اتخاذ الوسائل الكفيلة بمعالجة المعوقات الى تواجه تنمية القوى البشرية ، وتوظيفها ووضع السياسات اللازمة والكفيلة بإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة ، خاصة فى ضوء تزايد عدد الطلاب الملتحقين بمختلف المراحل الدراسية ، والذى يبلغ حوالى ٣ر٥ مليون طالب ، وتوقع التحاقهم بسوق العمل خلال الستة عشر سنة القادمة ، سواء فى صورة خريجين جدد أو متسربين من التعليم لأدركنا مدى العبء الذي سيلقى على سوق العمل خاصة وأن القطاع الخاص وحده لن يستطيع استيعاب هذه

الأعداد المتوقع التحاقها بسوق العمل ، وفى ضوء ذلك فاننا نقترح التوسع فى انشاء المزيد من الشركات المساهمة على غرار شركة سابك التى تستوعب نحو ٧٠% من العمالة السعودية وشركة أرامكو الى تمثل العمالة السعودية فيها نحو ٦٠% ، أو التوسع فى الشركات القائمة باضافة خطوط انتاج جديدة أو تنويع أنشطة هذه الشركات .

الجدير بالذكر أنه وفقا للتقرير السابع لمجلس الغرف السعودية عن الشركات المساهمة السعودية لعام ١٤١٢/١٤١١هـ - ١٤١٤/١٤١٣هـ فان هذه الشركات قد شهدت فى عام ١٩٩٣م تحسنا فى أدائها حيث بلغ عدد الشركات الرابحة ٥٩ شركة ، وارتفعت الأرباح المحققة إلى حوالي ١٠ مليار ريال بزيادة بنسبة ١٦% وقد حقق قطاع البنوك انتعاشا واضحا ، حيث زادت الودائع بنسبة ١ر٧% وحقق هذا القطاع أرباحا بلغت ٤٧١٥ مليون ريال بزيادة نسبتها ٩ر٢٧% عن العام السابق ، كما شهدت شركات الأسمنت ومواد البناء تحسنا كبيرا وحققت جميع الشركات أرباحا بلغت ٥ر١٦٨٧ مليون ريال بزيادة نسبتها ١٦% وهو ما يوضح أن هذا القطاع يشهد انتعاشا كبيرا بالرغم من تخفيض الميزانية الحكومية.

وبالرغم من هذا النمو المتزايد لنشاط الشركات المساهمة فما زال عددها ضئيلا بالمقارنة بالأنواع الأخرى للشركات ، فوفقا للتقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام ١٤١٣/١٤١٢هـ بلغ عدد الشركات المساهمة العاملة فى المملكة حتى عام ١٤١٢هـ - ٩١ شركة تمثل ٣ر١% فقط من اجمالى عدد الشركات العاملة فى المملكة ، كما يبلغ عدد شركات المسئولية المحدودة ٤١٧٨ شركة تمثل ٩ر٥٧% من اجمالى عدد الشركات ، كما بلغ عدد شركات التضامن ٢١٣١ شركة تمثل ٥ر٢٩% ، وعدد شركات التوصية البسيطة ٨١٥ شركة بنسبة ٣ر١١% .

الجدير بالملاحظة أنه حتى بالنسبة للشركات المساهمة السعودية فان نسبة ما يتداول من أسهمها فى السوق ما زال ضئيلا لا يتجاوز ١٠% من اجمالى الأسهم المتاحة للتداول مما يترتب عليه ضآلة عرض الأدوات الاستثمارية فى سوق الأسهم ، فاذا علمنا أن من أهم الشروط الضرورية لانشاء سوق رأس مال نشط (بورصة) هو توافر عرض مناسب من الأوراق المالية والاصدارات الجديدة لا تضح لنا مدى العبء الملقى على هذه السوق الذى يتسم بضيق نطاقه وافتقاده الى السلع المتمثلة فى الأوراق المالية المتنوعة .

ثانيا : الشركات الحكومية :

والواقـ ـع أن ضآلـ ـة عـ ـدد الشركات التى يتداول أسهمها فى السـ ـوق إنما يرجع الى عدة أسباب أهمها سيـ ـادة النمط العائلى لهذه الشركات وما يترتب عليه من احتفاظ مؤسسيها بالغالبية العظمى من الاصدارات الخاصة بأسهم الاكتتاب سواء الجديدة أو الاصدارات اللاحقة عنـ ـد الزيادة فى رأس المال ، ومن الواضح أن طبيعة هذه الشركات تحرم السوق من أهم سلعة وتجعل قاعدة المساهمين والمتعاملين ضيقة للغاية ، يضاف الى ذلك أن بعض الشركات المساهمة ما زالت الحكومة تمتلك حصة كبيرة من أسهمها وبالتالى فان هذه الحصة غير قابلة للتداول ، فاذا كنا جادين حقا فى دعم وتنشيط سوق رأس المال فلابد من زيادة عدد الشركات المساهمة ، وزيادة الحصة المطروحة للاكتتاب العام ، وتحويل الشركات ذات المسئولية المحدودة والتي تستحوذ على ٥٨% من اجمالى عدد الشركات العاملة فى المملكة الى شركات مساهمة وذلك عند وصول رأس المال الى حد معين . ولا شك أن انشاء المزيد من الشركات المساهمة سيعمل على استيعاب اعداد متزايدة من العمالة مما يخفف من العبء الملقى على سوق العمل ، كما نقترح قيام الحكومة بمبادرة من جانبها بطرح حصتهـ ـا فى الشركات المساهمة للاكتتاب العام وكذلك قيامها بطرح المشروعات المملوكة لها مثل الخطوط الجوية السعوديـ ـة ، الهاتف ، الموانى للاكتتاب العام أيضا ، وبالتالى نزيد من عرض الأدوات الاستثمارية المتاحة بسوق الأسهم .

والـ ـواقع أن التوسع فى انشاء الشركات المساهمة انما يتطلب خلق مزيد من الثقة فى السوق من خـ ـلال حماية المستثمرين خاصة قليلى الخبرة من حدوث مضاربات قد تؤدى الى حدوث زيادات وانخفاضات مفتعلة غير مبررة فى الأسعار ، مما يترتب عليها ضياع استثماراتهـ ـم ومن ثم فان توفير عامل الثقـ ـة من العوامل الهامـ ـ ـة عنـ ـ ـد انشاء أو التوسع فى الشركات المساهمة وهو ما يتطلب اتخاذ العديد من الاجراءات ، أهمها الاشهار الكامل والتام عن أنشطة الشركات المساهمة التى يتداول اسهمها فى السوق ، وإلزامهم بنشر بيانات ربع سنوية توضح المركز المالى الحقيقى لهذه الشركات حتى يتمكن المستثمرون من فهم كامل لاستثماراتهم وتقييم قراراتهم على أسس سليمة ، وكذلك توفير المعلومات عن حركة التعامل على مستوى المملكة من خلال شبكة معلومات ، حتى تكون هناك رؤية واضحة أمام المستثمرين ، وايضا مراقبـ ـة عمل الوسطـ ـاء والمستشارين الماليين ووضع ميثاق شـ ـرف المهنـ ـة للعاملين فى السوق المالى ، ومنع أى تـ ـداول للأسهم خـ ـارج البنوك ، وعدم قيام البنوك فى المرحلة الحالية بتقديم قروض بضمان أسهـ ـ ـم منعا للمضاربة الغير منتجـ ـ ـة ، كما يتطلب الأمر أيضا قيام كل من وزارتى التجارة والصناعة بإقناع عـ ـدة شركات تتكامل أنشطتها أفقيا ورأسيا

للاندماج معا والتحول الى شركات مساهمـ ـة ، خاصـ ـة وأن الميزانية الجديدة تعطى دورا متزايدا للقطاع الخاص للقيام بعبء التنمية .

ان السوق اليوم بحاجة ماسة الى مزيد من الشركات المساهمة باعتبارها وعاء لتجميع وتوظيف المدخرات فى استثمارات منتجة ، بل ان السوق العالمى يتجه كله نحو انشاء هذا النوع من الشركات ، وقد يكون اعطاء مميزات للشركات التى تتحول الى شركات مساهمة أحد المزايا التفضيلية لهذه الشركات ، فكلما توسعت قاعدة المستفيدين كلما تحققت أهداف عدالة التوزيع التى ينشدها أى اقتصاد .

الباب الخامس

الفصل الثانى – البنوك السعودية ودورها الجديد

ان التنمية الاقتصادية بما تعنيه من زيادة حقيقية فى حجم السلع والخدمات يعوقها فى الأساس توفير رووس الأموال لتلك التنمية ، وتعتبر البنوك ركيزة هذه التنمية الاقتصادية إذ تلعب دورا أساسيا فى توفير الأموال اللازمة للتنمية باعتبارها المؤسسات المالية التى تمثل وسيطا ماليا بين المدخرين والمستثمرين .

ومما لا شك فيه أن المرحلة الحالية ، وما تشهده من تطورات على المستويين المحلي والعالمى تلقى بالمزيد من المسئولية على القطاع المصرفى فى المرحلة القادمة بوصفه ركيزة أساسية لدعم المقدرة الذاتية للاقتصاد الوطنى ، وتمويل التنمية الاقتصادية من خلال قيامه بتعبئة المدخرات وتوجيهها الى أوجه الاستثمار المختلفة ، حيث تقوم بدور حيوي فى توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، كما يقع عليها عبء القيام بالاستثمارات المالية المباشرة أو غير المباشرة عن طريق القيام بنفسها بانشاء المشروعات المباشرة أو المساهمة فى المشروعات عن طريق المشاركة فى رؤوس أموالها .

ومن هنا فانه من الأهمية بمكان تقويم الدور التمويلى والاستثمارى للبنوك السعودية وذلك حتى نتعرف على الدور الذى قامت به ، وما يجب أن تقوم به ، خاصة فى المرحلة القادمة .

أولا : فيما يتعلق بدور البنوك فى تجميع المدخرات :

تعتبر الودائع أحد العوامل الهامة والمؤثرة التى يتوقف عليها الدور التمويلى والاستثمارى للبنوك التجارية ، اذا كلما زاد حجم ونسبة الودائع الى اجمالى هيكل التمويل ومكوناته بهذه البنوك ، كلما ساعدها ذلك على الارتفاع بكفاءة دورها التمويلى والاستثمارى باعتبارها وسيطا ماليا بين المودعين والمستثمرين ، حيث أن زيادة وارتفاع نسبة الودائع بالبنوك التجارية دليل على اتساع نشاطها ، فالمنشآت المالية بصفة عامة ومنشآت البنوك بصفة خاصة تتميز عن غيرها من المنشأت الصناعية والتجارية بأنها تعمل بأموال الغير ، اذ تمتلك جزءا بسيطا من أموالها ، فلا تمثل حقوق الملكية الا نسبة بسيطة من الأموال التي فى حوزتها ، ولذلك فان تجميع وتنمية الودائع تعتبر أحد الأهداف الأساسية للبنوك التجارية بشكل عام التى تعمل على تحقيقها من أجل القيام بدورها التمويلى والاستثمارى .

فاذا نظرنا الى حجم الودائع المصرفية بالبنوك التجارية نجد أنها - وفقا للنشرة الاحصائية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي لعام ١٤١٣/١٤١٤هـ (١٩٩٣م) حققت زيادة للعام الثانى على التوالى حيث سجلت زيادة حاده خلال عام ١٩٩١م بلغت ٦ر٢٧ مليار ريال أى بنسبة ٢ر١٩% لتصل الى ٢ر١٧١ مليار ريال فى نهاية عام ١٩٩١م مقابل انخفاضها بحوالى ٦ر٢ مليار ريال أى بنسبة ٨ر١% فى عام ١٩٩٠م ويرجع ذلك أساسا الى استعادة الثقة فى النشاطات التجارية فى أعقاب انتهاء أزمة الخليج ، ثم واصلت هذه الودائع زيادتها خلال عام ١٩٩٢م والنصف الأول من عام ١٩٩٣م لتسجل أرصدتها ٤ر١٧٧ مليار ريال فى نهاية ديسمبر ١٩٩٢م ، كما سجلت ٧ر١٩١ مليار ريال فى نهاية يونيه ١٩٩٣م ، أي أنها زادت بنحو ٣ر١٤ مليار ريال خلال الستة شهور فقط الأولى من عام ١٩٩٣م ، وهى زيادة كبيرة توضح مدى الثقة الى تتمتع به البنوك السعودية فى هذه المرحلة الحرجة الى يمر بها الاقتصاد السعودي ، ولتواصل هذه الودائع زيادتها بصورة ملحوظة خلال النصف الثاني من العام المذكور لتبلغ ٤ر١٨٣ مليار ريال في نهاية ديسمبر ١٩٩٣م .

وبتقسيم الودائع حسب أنواعها في عام ١٩٩٣م ، يلاحظ أن الودائع الأخرى شبه النقدية قد زادت بنحو ٣ر٦ مليار ريال أي بنسبة ٤ر١٣% عن عام ١٩٩٢م ، كما زادت الودائع الادخارية ولأجل بنحو ٦ر١ مليار ريال أي بنسبة ٤ر١٣% ، هذا في حين انخفضت الودائع تحت الطلب بنحو ٩ر١ مليار ريال أي بنقص نسبته ٨ر٢% عما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩٢م .

ثانيا : فيما يتعلق بدور البنوك فى منح الائتمان

ومن جهة أخرى يعتبر الائتمان أحد المؤشرات الهامة الى تعكس كفاءة الدور التمويلى والاستثمارى للبنوك التجارية فى تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، فاذا نظرنا الىحجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية نجد أنه استمر فى اتجاهه نحو الزيادة حيث ارتفع بنحو ١ر٢٣ مليار ريال أى بنسبة ٢ر٢٧% ليسجل ٩ر١٠٧ مليار فى نهاية ديسمبر ١٩٩٢م ثم واصل الزيادة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣م حيث ارتفعت أرصدة الائتمان الممنوح لجميع القطاعات الاقتصادية لتسجل ٧ر١١٧ مليار ريال فى نهاية يوينه ١٩٩٣م ، أى أنها زادت بنحو ٢ر١٠ مليار أى بنسبة ١ر٩% خلال الستة الشهور الأولى من العام المذكور ، وليواصل حجم الائتمان زيادته خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٣م

ليسجل ١٢٠ مليار ريال في نهاية ديسمبر من العام المذكور ، أي بزيادة قدرها ١ر١٢ مليار ريال أي بنسبة ٢ر١١% عما كانت عليه في نهاية ديسمبر من عام ١٩٩٢م

تركيز البنوك على تمويل قطاع التجارة وضآلة نصيب قطاعي الصناعة والزراعة من التمويل

وبتقسيم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية حسب القطاعات المستفيدة فى عام ١٩٩٣م ، نجد أن قطاع التجارة استأثر بالنصيب الأكبر حيث بلغ نصيبه ١ر١٩% من جملة الائتمان الممنوح لمختلف القطاعات الاقتصادية ، يليه قطاع البناء والتشييد وحصل على ٣ر١٠% ، ثم قطاع التمويل وبلغ نصيبه ٧ر٩% ، أما قطاعي الصناعة التحويلية ، والزراعة وصيد الأسماك فلم يتجاوز نصيبهما سوى ٨% ، ٤ر٢% فقط على الترتيب ، وذلك على الرغم من أنهما يعتبران من أهم القطاعات الاقتصادية المنتجة .

الجدير بالذكـ ـر أن استمرار تركيـ ـز البنـ ـوك على تمويل القطاع التجارى وتضاؤلـ ـه بالنسبة لقطاعي الصناعة والزراعـ ـة ، إنما يعنى ذلك حرصها على توفير التمويل قصير الأجل ذي العائـ ـد السريع دون ما تركيز على قطاعات الاقتصاد القومى الأساسية ، الأمر الذى يتطلب منها توجيه المزيد من التمويل لهذه القطاعات خاصة الصناعات الأساسية المنتجة والصناعات التصديرية .

الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والحاجة الى تمويل استثمارات طويلة الأجل

أما فيما يتعلق بالائتمان الممنوح للقطاع الخاص فقد ارتفع الى ٢ر٨٧ مليار ريال فى نهاية ديسمبر ١٩٩٢م مسجلا زيادة قدرها ٦ر١٣ مليار جنيه أى بنسبة ٥ر١٨% بالمقارنة بما كان عليه فى نهاية ديسمبر ١٩٩١م ، وواصل زيادته خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣م ليسجل ٦ر١٠٠ مليار ريال فى نهاية يونيه ١٩٩٣م محققاً بذلك زيادة قدرها ٤ر١٣ مليار ريال خلال ستة شهور فقط ، ولتستمر هذه الزيادة خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٣م ليسجل ٧ر١٠٢ مليار ريال في نهاية ديسمبر من العام المذكور ، وهو ما يعنى انبعاث الثقة فى الأعمال والنشاطات التجارية الخاصة .

ولكن اذا قمنا بتحليل الائتمان المصرفي الى مكوناته (القروض والسلفيات - الاستثمارات) نجد أنه بينما استأثرت القروض والسلفيات بنسبة ٦ر٩٣% من جملة الائتمان المصرفي فى نهاية

ديسمبر ١٩٩١م فقد ارتفعت هذه النسبة الى ٩٥% فى نهاية ديسمبر ١٩٩٢م ، ثم إلى ٧ر٩٥% في نهاية ديسمبر ١٩٩٣م .

والنظرة الفاحصة لذلك ، توضح أن البنوك ما زالت تقوم بالتركيز على توفير الائتمان فى صورة قروض وسلفيات مضمونة العائد، دون الدخول فى استثمارات طويلة الأجل ، تعود بالنفع على الاقتصاد الوطنى ، وتعمل على إتاحة الفرص للعديد من الشباب السعودى ، والواقع أن ذلك قد يعزى الى أن هيكل الودائع بالبنوك ما زال يوضح أن الودائع تحت الطلب تستأثر بنسبة كبيرة منه مقارنة بالودائع الادخارية ولأجل حيث بلغت نسبة الأولى الى اجمالى الودائع ٩ر٤٤% بينما بلغت نسبة الثانية الى اجمالى الودائع ١ر٢٦% ، الأمر الذى يتطلب من البنوك ايجاد قنوات استثمارية تتمشى مع طبيعة هذا النوع من الودائع وذلك للاستفادة من الأرصدة الضخمة من الودائع تحت الطلب المودعة لديها .

تصورات للعمل المستقبلى للبنوك فى المرحلة القادمة :

الواقع أن دور القطاع المصرفى يبرز - خاصة فى ظل تزايد السيولة المحلية - فى جذب المزيد من المدخرات وتوظيفها بشكل فعال بما يخدم عملية التنمية ، ومن هنا فإن استراتيجية العمل المصرفى فى المرحلة القادمة يجب ان ترتكز على :

١- توفير متطلبات القطاع الخاص ليؤدى دوره المستهدف والمتزايد فى خطة التنمية الاقتصادية ١٤١٥هـ - ١٤٢٠هـ خاصة وأنه من المقدر اضطلاعه بنسبة كبيرة من جملة استثمارات الخطة .

٢- الاتجاه المتزايد لتمويل قطاع الصناعة بصفة عامة والصناعات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة ، بما لها من دور بارز فى التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل حقيقية ويمكن فى هذا الصدد اعطاء أسعار فائدة تفاضلية داخل قطاع الصناعة نفسه بحيث يتم التركيز وبأسعار فائدة منخفضة على تمويل الصناعات الأساسية والمنتجة دون الصناعات الاستهلاكية .

٣- اتجاه البنوك نحو انشاء المزيد من المشروعات الجديدة المدروسة الجدوى الاقتصادية حتى وان استلزم الأمر تعديل نظام البنوك بما يسمح لها بانشاء شركات جديدة بالتعاون مع مجلس الغرف التجارية ووزارة التجارة حيث تتولى هذه المجموعة فترة احتضان هذه الشركات ، ثم القيام بتحويل هذه المشروعات الى شركات مساهمة تمهيداً لطرحها للبيع ، ولا شك أن قيام هذه المجموعة - ذات الخبرة والدراية الواسعة - بادارة هذه المشروعات فى فترة احتضانها سينعكس فى زيادة سعر الأسهم عند طرحها للبيع .

٤- قيام البنوك بالمشاركة مع مجلس الغرف التجارية ووزارة التجارة بالتعاون فيما بينهما بانشاء شركات تسويق كبرى برأس مال كبير تقوم بتسويق المنتجات التصديرية من خلال اقامة المعـــارض فى مختلف انحــــاء العالـــم ، كما يمكن لهذه الشركة القيـام بعمليات التغليف والشحن .

٥- اذا كانت مشكلة الضمانات تمثل عقبة أمام قيام البنوك بتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة فيمكن للبنوك تمويل المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية والتى يقوم باعدادها مكاتب استشارية متخصصة ذات سمعة وخبرة كبيرة ، كما يمكن للبنوك أيضا - كبديل للضمانات - تعيين المراجع الداخلى والخارجي ، وكذلك الاطلاع على الحسابات الخاصة بهذه الشركات .

٦- لقد آن الأوان لقيام البنوك مجتمعة بانشاء بنك استثمارى أهلى برأس مال كبير يتراوح ما بين ٢٠-٣٠ مليار ريال تكون حصة البنوك فيه ٥٠% والنسبة الباقية تطرح للاكتتاب العام ، على أن يقوم هذا البنك بما يتوافر به من خبرات وكفاءات متميزه باعداد دراسات الجدوى لعدد من الصناعات الأساسية المترابطة والمتكاملة .

٧ عدم قيام البنوك - فى المرحلة الحالية - بتقديم قروض بضمان أسهم ، منعا للمضاربة العشوائية التى قد تضر الاقتصاد الوطنى ، ولا تعود بفائدة حقيقية عملية انما يقتصر فائدة ذلك على المضاربين وحدهم .

٨- قيام البنوك بعمل حملات اعلامية مكثفة للشركات المساهمة التى تطرح أسهمها للاكتتاب العام ونشر ميزانيتها العمومية ، حتى يمكن للمشترين التعرف على مستوى اداء هذه الشركات .

٩- قيام البنوك بانشاء شركات متخصصة لبيع المنتجات الوطنية بالتقسيط .

١٠- عـــدم قيام البنوك بتمويل عمليـــة شـــراء الأسهم ، أو شراء العقارات منعا للمضاربة التي لا يستفيد منها الاقتصاد الوطنى .

١١- اعطاء الأولوية لتمويل الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع الانتاجى والتصديرى .

١٢- دعــــم ســـوق الأسهـــم عن طريق المشاركة الفعالة سواء بالترويج لعمليات الاكتتاب الجديدة أو ضمان عمليات الاكتتاب ، أو بانشاء شركات مالية متخصصة فى مجال الأوراق المالية .

١٣- العمل على استحداث وابتكار قنوات استثمارية جديدة - خاصة فى ظل تسارع معدل نمو السيولة المحلية - بما يتوافق مع رغبات مختلف فئات المواطنين وبما يسمح بالتمويل طويل الأجل .

١٤- قيام البنوك بعمليات تمويل المواد الخام اللازمة للقطاعات الاقتصادية الأساسية .

١٥- اذا كانت الصناديق الاستثمارية بوضعها الحالى ، يدخل فيها عنصر المضاربـ ـة ، نظرا لأنها صناديق قصيرة المـ ـدى ، بما يحمله ذلـ ـك من مخاطر جسيمة للمستثمرين ، فيمكن للبنـ ـوك - بما لديها من خبرات اداريـ ـة وفنيـ ـة وكفاءات عالية - انشاء صناديق استثمارية طويلة المدى تخدم الصناعة أساسا بحيث يرتفع العائد على هذه الصناديق بشكل مغرى للمستثمرين .

١٦- توجيـ ـ ـه المزيـ ـد من التمويل لقطاعات الاقتصاد الوطني الاساسية كقطاعى الصناعة والزراعة .

الباب الخامس

الفصل الثالث : تطوير سوق الاسهم السعودية

لقد أصبحت قضية تطوير سوق رأس المال من القضايا الهامة التى تشغل الخبراء والمختصين فى المجالات الاقتصادية المختلفة ، حيث أن هناك اقتناع تام بأنه بدون سوق مال قوية ونشطه لن تتحقق التنمية الاقتصادية التى ننشدها ، فأسواق رأس المال تلعب دورا بالغ الأهمية فى الحياة الاقتصادية وذلك من خلال المهام التى تؤديها وأهدافها المتمثلة فى تعبئة المدخرات وتخصيصها للاستثمار الكفء القائم على المنافسة وحرية السوق ، هذا فضلا عن ترشيد الموارد المالية ولعل الوظيفة الأساسية للسوق تتمثل فى خلق السيولة للأدوات المالية وفى إمكانية تحويل الاستثمارات طويلة الأجل الى أصول سائلة ، ومن هنا فهي لا تهيئ عنصر الثقة لعمليات الادخار والاستثمار فحسب ، بل تؤدي من خلال الحركة فى سوق الأوراق المالية الى تحديد أفضل مجالات الاستثمار ونوعية المشروعات المستثمرة .

فاذا كان سوق رأس المال يشكل ركنا أساسيا من أركان هيكل النظام التمويلى - كما أسلفنا خاصة فى النظم الاقتصادية التى تعتمد بالدرجـــة الأولى على القطاع الخاص ، إلا أن هـــذه السوق لا تنشأ بمجرد الرغبة فى ذلك ولا بصدور قــــرار من السلطات المختصة ولكنـــه يتطلب مجموعة من الشروط الأساسيـــة ، أهمها توافـــر حجـــم كـــاف من المدخرات المعروضة للاستثمار يقابله توفر طلب كاف على هذه المدخرات ، طاقة استيعابية مقبولـــة وقادرة على استيعاب رأس المال المعروض ، تتمثل فى توفر مشروعات ذات جدوى اقتصادية وربحية مجزية ، وجود اطار تشريعى وتنظيمى قــــادر على التطور باستمرار للتكيف مع المتغيرات المستحدثة ، وعلى تسهيل المعاملات مع توفيـــر الحمايـــة اللازمـــة لحقوق المتعاملين ، وجود مؤسسات مالية ومصرفية من جميع التخصصات لتؤدي دورها فى عدة اتجاهات من أهمها تعبئـــة المدخرات وخلق الفرص الاستثمارية وبلورتها فى شكل مشروعات محددة والترويج لها والتوسط لتحقيق التقاء العرض بالطلب ، والشرط الأخيـــر والأهـــم لقيام ســـوق رأس مال نشط هو تنويع أدوات الاستثمار ذات المزايا المختلفة التى تضمن للسوق توسيعا وفاعلية وتتيح العرض أمــــام كافـــة المتعاملين .

أولا : تعريف سوق رأس المال السعودى

بداية حتى يمكننا تقييم سوق رأس المال السعودى سنعطي تعريفا مبسطا لهذه السوق ذلك ، أن لسوق رأس المال وجهان يكمل بعضهما الآخر ، ولا يمكن أن يقوم أحدهما بمعزل عن الأخر وهذان الوجهان هما السوق الأولية أو سوق الاصدارات الجديدة ، والسوق الثانوية أو سوق التداول ، فالسوق الأولية هى تلك السوق الى تنشأ فيها علاقة مباشرة بين مصدر الورقة المالية والمكتتب الأول فيها أو بين القائم على الاستثمار والمستثمر أى أنها سوق تتجمع فيها المدخرات الخاصة لتحويلها الى استثمارات جديدة . أما السوق الثانوية أو سوق التداول فهي التى يتم فيها التعامل على الأوراق المالية بعد إصدارها وهى السوق الحقيقية الى تحمل مفهوم السوق .

فاذا نظرنا الى سوق رأس المال السعودي ، نجد أن السوق الثانوية لا تزال غير خاضعة للتنظيم الكامل ولكنها ما زالت تخضع بشكل جزئي للقواعد التنفيذية التى صدرت خلال عام ١٩٨٣م لتنظيم عملية تداول أسهم الشركات عن طريق البنوك التجارية ، وبالرغم من قصر تداول الأسهم على البنوك الا أن مكاتب الوساطة ما زالت تمارس عملها من خلال البنوك ، وبالرغم من أن سوق التداول فى السعودية تعتبر من الأسواق النشطة وذلك على الرغم من حداثتها نسبيا حيث بدأت منذ منتصف السبعينات وكانت بداية مشجعة عندما قامت الحكومة بتحويل ملكية شركات الكهرباء الى المواطنين مما أوجد قاعدة كبيرة من المساهمين وقيامها كذلك خلال الربع الأخير من السبعينات بتحويل جميع فروع البنوك الأجنبية الى شركات مساهمة سعودية يمتلك المواطنين فيها أكثر من نصف رؤوس أموالها ، واستمرت هذه السوق فى نشاطها وتطورها حتى بلغ كمية الأسهم المتداولة خلال عام ١٩٩٤م نحو ١ر١٥٢ مليون سهم بزيادة كبيرة بلغت نسبتها ٢ر١٥٢% عن عام ١٩٩٣م ، وارتفعت قيمة الأسهم المتداولة الى ٩ر٢٤ مليار ريال بزيادة بنسبة ١ر٤٣% ، كما ارتفع عدد الصفقات المنفذه الى ٢ر٣٥٧ ألف صفقه بزيادة بنسبة ٨ر١١% عن عام ١٩٩٣م .

ثانيا : عقبات تعترض النمو :

والواقع أن هذه الحركة النشطه فى سوق الأسهم سواء من حيث كمية الأسهم المتداولة أو قيمتها ، أو من حيث عدد الصفقات المنفذه أدت الى حركة مقابلة فى الأسعار ، حتى أدت هذه الحركة التصاعدية فى أسعار الأسهم الى التخوف من أن تكون أسعار الأسهم فى المملكة قد تجاوزت المستويات التى تعكس القيمة الفعلية للشركات ، مما يؤدي الى حدوث تراجع تصحيحي فى الأسعار ، ومن ناحية أخرى فانه بالرغم من النشاط الظاهري لهذه السوق ، فان هناك مجموعة

من العقبات التى تعترض نموها وتحد من كفاءة ادائها وهذه العقبات تتركز فى محورين رئيسيين هما :

١- ضآلة عرض الأدوات الاستثمارية فى السوق .
٢- افتقار هذا السوق الى المؤسسات الصانعه لها .

فبالنسبة للمحور الأول وهو ضآلة عرض الأدوات الاستثمارية :

فنستطيع القول أن من أهم الشروط الضرورية لانشاء سوق رأس مال نشط توافر عرض مناسب من الأوراق المالية والاصدارات الجديدة بشكل منتظم (غير متذبذب) إلا أنه من الملاحظ أن سوق رأس المال السعودي يتسم بضيق نطاقه وافتقاده الى "السلع" المتمثلة فى الأوراق المالية المتنوعة ، والواقع أن ذلك يرجع الى عدة أسباب من أهمها سيادة النمط المغلق للشركات المساهمة وما يترتب على وجود هذا النمط من الشركات احتفاظ مؤسسيها بالغالبية العظمى من الاصدارات الخاصة بأسهم الاكتتاب سواء الجديدة أو الاصدارات اللاحقه لها عند الزيادة فى رأس المال ، ومن الواضح أن طبيعة هذه الشركات تحرم السوق من أهم سلعة وتجعل قاعدة المساهمين والمتعاملين ضيقه للغاية ، كذلك استمرار تملك الحكومة لنسبة كبيرة من أسهم الشركات المساهمة وعدم طرحها للجمهور ، وأيضا بدائية توزيع الاكتتابات فما زال أسلوب التوزيع قائما أساسا على الاتصال الشخصي المباشر بسبب الافتقار الى وجود المؤسسات التي تقوم بضمان التغطية والمعاونة فى توزيع الاكتتابات الأمر الذي يترتب عليه الاعتماد على البنوك التجارية فى هذا الشأن .

ويمكن التدليل على ضآلة عرض الأدوات الاستثمارية فى السوق اذا نظرنا الى عدد الشركات العاملة فى المملكة فى صورها المختلفة والتى يزيد فيها عدد العمالة عن (٩) عاملين ، حيث يلاحظ ضآلة عدد الشركات المساهمة بمقارنتها بالأشكال الأخرى من الشركات ، وذلك كما أوضحنا سابقا .

أما بالنسبة للمحور الثاني وهو افتقار سوق الأسهم الى المؤسسات الصانعه لها (**MARKET-MAKER**) فيمكننا القول أن سوق الأسهم السعودي وخاصة السوق الأولية يفتقر الى وجود بنوك أو شركات استثمارية متخصصة يقع على عاتقها توزيع مخاطر الاكتتاب ، أما السوق الثانوية فإن المؤسسات الصانعة لهذه الأسواق (كالشركات المالية وشركات المقاصة) يكاد ينعدم فيه توافر هذه المؤسسات بالرغم من أنها تلعب دورا هاما فى تنشيط الأسواق الثانوية وذلك بتوفير السيولة للسوق نتيجة لقيامها بالمتاجرة بأدوات الاستثمار .

أما عن الاجراءات اللازمة لتنشيط سوق رأس المال السعودي ، فيمكننا أن نوجزها فى النقاط الاتية :

١- تعزيز عرض أدوات السوق .
٢- تشجيع الطلب على أدوات السوق .
٣- دعم الهياكل التنظيمية والمؤسسية للسوق .

أما بالنسبه لتعزيز عرض أدوات السوق فاننا نقترح ما يلى :

١- تحويل الشركات ذات المسؤليه المحدودة (والتى رأينا أنها تستحوذ على حوالى ٥٨% من اجمالى الشركات العاملة فى المملكة) الى شركات مساهمة ، وذلك عند وصول رأس المال الى حد معين .
٢- التوسع فى اقامة الشركات المساهمة الى تطرح أسهمها للاكتتاب العام والتقليل من اقامة الشركات ذات المسئولية المحدودة .
٣- تطوير الشركات المفرطة فى الاستهلاك ، كشركات المياه الغازية ، وتحويلها الى شركات مساهمة بالتعاون مع وزارة المالية ، وذلك بهدف زيادة العرض ، وبالتالى توجيه الاستثمارات الى الانتاج الفعلى بدلا من المضاربات .
٤- تشجيع اقامة شركات استثمارية ، تقوم بتوظيف أموالها فى مشروعات انتاجية ثم تحويلها الى شركات مساهمة ، ثم طرحها للبيع ، وإعادة اقامة مشروعات أخرى .
٥- قيام مبادرة من جانب الحكومة بطرح حصتها فى الشركات المساهمة للاكتتاب العام ، وكذلك قيامها بطرح المشروعات المملوكة لها للاكتتاب العام ويمكن تطبيق ذلك على الخطوط الجوية السعودية والهاتف والموانىء كمرحله أولى .
٦- تحويل شركات التأمين الى شركات مساهمة لما تحققه من أرباح عالية .
تحويل بعض الوكالات المشهورة التى عليها إقبال جماهيري الى شركات مساهمة ، إذا تعدت أرباحها أو مبيعاتها حدا معينا ، خصوصا اذا كانت وكالات استهلاكية لا تفيد الوطن ، فعلى الأقل تستفيد منها القاعدة العريضة من المواطنين .
٧- قيام وزارة الماليه ووزارة التجارة بالتعاون مع مجلس الغرف التجارية والبنوك بجرد المشروعات التى يمكن انشاؤها ، وذات مردود اقتصادى مرتفع ، على أن يتولى ادارة هذه المشروعات بعض رجال الأعمال وبعض البنوك التى ترشحهم الغرف التجارية من ذوى الخبرة والدراية ، بحيث تتولى هذه المجموعة فترة احتضان هذه المشروعات ، ثم بيعها فى شكل أسهم ، الامر الذى ينعكس فى زيادة قيمة أسهم هذه الشركات عند بداية الانتاج .

٨- قيام الدولة باصدار صكوك ملكية مؤجرة بحيث توزع عليها أرباح ايجارية سنوية ، بالاضافة الى استهلاك الأصل ، على أن تعود ملكيتها الى الدولة ، وهذه الصكوك سوف تدفع بالتنمية الى الأمام لتوفير مبالغ حقيقية ، كما تعمل على امتصاص السيولة الكبيرة لدى الأفراد ، كما تحدث توازنا فى المعروض من القنوات الاستثمارية مع الطلب على الاستثمار الداخلى وتدفع بأسعار الأسهم الى الاعتدال .

٩- اقامة شركات مساهمة تجارية تؤدي خدمات التسويق والتوزيع .

أما بالنسبه لتشجيع الطلب على أدوات السوق : حيث يتطلب تنمية وتطوير سوق رأس المال تكثيف الجهود فى جانب الطلب ، وذلك باتخاذ عدد من الاجراءات اللازمه لتوجيه المدخرات نحو حيازة الأوراق المالية ، وخلق الثقة فى السوق من خلال حماية المستثمرين ، خاصة قليلى الخبرة منهم ، من حدوث مضاربات قد تؤدى الى حدوث زيادة حادة فى الاسعار ، أو انخفاض حاد يترتب عليه ضياع استثماراتهم .

والواقع أن توفير عامل الثقة من العوامل الهامة فى أي سوق مالية ، حيث أن إقبال المستثمرين على استثمار أموالهم فى أدوات مالية يتميز بعنصر المخاطرة ، ومن ثم فان ذلك يتوقف على مدى توفير الطمأنينة فى سلامة التعامل بهذه الأدوات ، وهو ما يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات نذكر منها :-

أ - الاشهار الكامل والتام عن أنشطة الشركات المساهمة التى يتداول أسهمها فى السوق والزامهم بنشر بيانات ربع سنوية ، توضح المركز المالى الحقيقى لهذه الشركات ، حتى يتمكن المستثمرون من فهم كامل لاستثماراتهم وتقييم قراراتهم على أسس سليمة .

ب - توفير المعلومات عن حركة التعامل على مستوى المملكة ، من خلال شبكة معلومات حتى تكون هناك رؤية واضحة أمام المستثمرين ، وبما يحقق تكافؤ الفرص لديهم .

ج- مراقبة عمل الوسطاء والمستشارين الماليين .

د- وضع ميثاق شرف المهنة للعاملين فى السوق المالى .

هـ- منع أى تداول للأسهم خارج البنوك .

و- عـــدم قيــام البنـــوك - فى المرحلة الحالية - بتقديم قروض بضمان أسهم ، على أن ينظر فى ذلـــك مستقبلا بشرط توجيه هذه القروض نحو إنشاء مشروعات انتاجية ، وليس لشراء أسهم .

ز- عدم التصريح ببيع الأسهم إلا بعد مرور عام كامل على امتلاكها ، حتى يهدأ السوق فى هذه المرحلة ، ثم تخفض هذه الفترة الى ستة شهور ، ثم الى ثلاثة شهور ، ويعتبر هذا الاجراء ترشيدا لعمليات السوق الذى أفسدته مضاربة العملاء ، والتي تؤدي الى استنزاف أموال

المستثمرين بغير مبرر اقتصادى ، والدليل على ذلك أنه حدث نتيجة لهذه المضاربات خسارة للمستثمرين بلغت اثنا عشر بليون ريال فى ثلاثة أشهر كان يمكن استخدامها فى اقامة اثني عشر شركة مساهمة تعمل على تدعيم الاقتصاد الوطني ، كما توفر فرص وظيفية لعدد كبير من الشباب السعودى .

أما بالنسبة لدعم الهياكل التنظيمية والمؤسسيه فى السوق ، فنقول إن تطوير سوق رأس المال السعودى يتطلب توافر شبكة متكاملة من المؤسسات المالية المتطورة الفعالة فىكل من السوق الأولية والسوق الثانوية حيث تلعب هذه الشركات دورا هاما فى تجميع المدخرات ، وتوجيهها الى الاستثمار ومن أمثلتها الشركات المالية التى تقوم بمهمة الترويج والتسويق بما تصدر من أوراق مالية وإعطاء المشورة بشأن ما يمكن إصداره فى السوق فى ضوء ما يتوافر لديها من خبرات ، وما تجريه من تحليلات ، ثم القيام بمهمة الاعلان عن الاوراق المالية ، وبيان مزاياها المرتقبة ، بالاضافة الى ذلك تقوم بتغطية ما يصدر من اكتتابات ، أى تقوم بشراء مالا يكتتب فيه منها وتحتفظ به لبعض الوقت ، حتى يكون السوق متقبلا لهذه الأوراق ، فتقوم ببيعها فى السوق ثم تعاود استغلال هذه الحصيلة فى اكتتابات أخرى .

هذه بعض المقترحات التى من شأنها تطوير سوق رأس المال السعودى ، وأخيرا نقول انه اذا كان سوق رأس المال الى جانب سوق النقد (القطاع المصرفى) يشكلان جناحى سوق المال ، بما لهما من أهميه فى توفير التمويل اللازم للمشروعات المختلفة ، فان الأمر يتطلب التنسيق الكامل بينهما ، فكما تعتبر البنوك من أهم المؤسسات المالية التى تسهم فى الترويج وادارة الاصدارات فى سوق رأس المال ، وتتلقى ضمان تغطية الاكتتابات فى الأوراق المالية ، تمهيدا لإعادة طرحها على الجمهور ، فإنه من ناحية أخرى فإن وجود سوق رأس مال منظم ونشط وفعال يشكل مجالا هاما لتوظيف مصادر التمويل المتاحة للقطاع المصرفى ، كما أن حماية المستثمرين خاصة الصغار منهم من عمليات المضاربة العشوائية من شأنها خلق مناخ للثقة فى السوق بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطنى .

القسـم الثاني

الاقتصاد الخليجي

الباب السادس : العمالة الوافدة والمجتمع الخليجي

الفصل الأول : أضواء على ظاهرة تزايد العمالة الوافدة وانعكاساتها على المجتمع الخليجي .

الفصل الثاني : مرحبا بالتنافس الخليجي في ظل المنافسة المتكافئة.

الباب السادس

الفصل الأول : أضواء على ظاهرة تزايد العمالة الوافدة وانعكاساتها على المجتمع الخليجي .

تمثل العمالة الوافدة ظاهرة حديثة العهد نسبيا ، حيث بدأت واتسع نطاقها منذ الفوره البترولية التى حدثت فى عام ١٩٧٣م ، وما أعقبها من تصحيح لأسعار البترول فى مواجهة الشركات الاحتكارية التى استنزفت الموارد النفطية لسنوات عديدة .

وفى ضـــوء ما تختزنه دول الخليج العربى فى باطن الأرض من حصة كبيرة من النفط والاحتياطى العالمى منه ، فقد توفر لهذه الدول موارد ضخمة ، مما ترتب عليه تغير الكثير من سمات المنطقة الخليجية فضلا عن اعطائها بعدا قويـا آخـــر مضافا لأهميتها الاستراتيجية ، وكان من الطبيعى أن تسارع هذه الـــدول الى تنفيذ خططها فى مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وإحداث النهضة العمرانية والثقافية والصحية التى استنفزت مئات المليارات من الدولارات .

وفى ضوء هذه النهضة التنموية والعمرانية التى شهدتها المنطقة الخليجية فى اطار ما تتسم به هذه المنطقة الحيوية من سمات ديموجرافية ، يأتى فى مقدمتها انخفاض عدد سكان هذه المنطقة وانخفاض المستوى التعليمى والثقافى للسكان ، بالصورة التي لا تشجع على الاعتماد على الكفاءات الوطنية فى تنفيذ وادارة المشاريع ، التى تتطلب كفاءة من نوع معين ، يضاف الى هذين العاملين انخفاض نسبة مساهمة المرأة الخليجية انخفاضا ملحوظا فى قوة العمل بسبب النظرة الى عمل المرأة كأمر غير مرغوب فيه ، حتى أن نسبتها فى بعض هذه الدول لم تتجاوز ٢% من قوة العمل ، هذا فضلا عن النظرة المتدنية للأعمال اليدوية التى ينظر لها المواطن الخليجى ، والوفرة المالية التى يتمتع بها المواطن فى استقدام المزيد من العمال والخدم حتى أن المرأة تخلت فى العديد من الحالات عن العمل المنزلى والتربوى لأطفالها ، كما أن الكثير من المنشآت لم تقم لاعتبارات تجارية بحتة ، وإنما كانت وسيلة شرعية لإدخال المزيد من العمالة الوافدة ، واحيانا المتاجرة بتأشيرات الدخول (الفيزا) .

ففى ضوء هذه الظروف ، فقد تم استقدام المزيد من العمالة الوافدة والأجنبية بشكل خاص ، على الرغم من أن جميع دول هذه المنطقة تتضمن قوانينها على تفضيل العمالة العربية الوافدة على العمالة الأجنبية ، ورغم صراحة هذه القوانين تزايدت نسب مشاركة العمالة الأجنبية وخاصة الآسيوية فى قوة العمل وفى السكان ، حيث يبرر أرباب العمل تفضيلهم للعمالة الأجنبية بأنها لا تتطلب إلا أجورا منخفضة .

أما عن الآثار السلبية ، فبجانب ما تتركه هذه العمالة الوافدة خاصة العمالة الآسيوية من انعكاسات سلبية ، لاختلاف الثقافات والعادات السائدة فى بلادهم عن تلك السائدة فى الدول الخليجية ، فهي معروفة ، وبدأت تظهر بشكل كبير .

ونظرا لسهولة استيراد العمالة الأجنبية ورخص أجورها فقد تم التركيز على استخدام قوة العمل كبديل عن رأس المال ، مما أدى الى ظهور قيم وأخلاقيات متدنية للعمل والانتاج متمثلا فى قيم الترفع عن الأعمال اليدوية والإنتاجية ، والاكتفاء بالادارة والإشراف ، حيث لا يتطلب ذلك جهدا ومعرفة كافية فى عملية الإنتاج .

أما بالنسبة للآثار الاجتماعية الناتجة عن العمالة الوافدة فهى تكمن فى ظاهرة الاختلال السكانى حيث تجاوز معدل نمو الوافدين معدل نمو المواطنين بصورة كبيرة ، هذا فضلا عن الآثار الاجتماعية الأخرى ، مثل ظاهرة التسول وزيادة عدد الجرائم ، بل إن انتشار المربيات الأجنبيات وأكثرهن مهاجرات من الدول الآسيوية كان له أثره السئ على تكوين ونشأة شخصية الطفل واتخاذ مربيته كقدوة له فى حالة غياب الوالدين عنه .

ومن الأثار الاقتصادية المترتبة على ذلك هو تحويل كم كبير من الأموال وهى عبارة عن الفائض الادخارى من الأجور والذى فى تصورى لا يقل عن ٤٠ ألف مليون ريال سنويا كان الأجدر أن تنفق داخل الاقتصاد الوطني .

وأخيرا نقول أنه اذا كان هناك خطة لاستقدام عمالة وافدة فهل توجد خطة أخرى للانكماش فى الاعتماد على هذه الأعداد وتقنين الاستقدام وفقاً لمعايير أمنية ومعايير اقتصادية ، ولنبدأ بترحيل ما ثبت خطؤه كما يجب أن تكون هناك الاحصاءات المتوافرة لدى جهات الأمن ، ولابد أن تحتوى هذه الخطة على أمور هامة :-

أولها : منع نقل الكفالات مطلقا الا لبعض المهن الدنيا مثل المربيات والسائقين .

وثانيا : إذا كان من المقرر الاستغناء عن حوالي ٢٥٠ ألف عامل ، حسب ما هو متوقع فى الخطة الحالية فإنه يجب أن تحدد هذه المهن حسب نمو التخصصات داخل المملكة .

ثالثا : توزيع هذا العدد حسب مناطق المملكة حسب التأشيرات التى سبق أن منحت ، نحن بحاجة الى خطة دقيقة لهذا الأمر .

الباب السادس

الفصل الثاني : مرحبا بالتنافس الخليجي فى ظل المنافسة المتكافئة

إن العالم اليوم هو عالم التكتلات الاقتصادية ، فبالرغم من موافقة الولايات المتحدة الامريكية على الانضمام الى اتفاقية الجات فقد سعت الى انشاء تكتلين عالميين ، الأول يضم الامريكتين وتعداد سكانه يقترب من المليار نسمة ، والثانى الباسفيك الذى يضم ١٨ دولة ، هذا علاوة على تكتل النافتا" القائم بالفعل ، فان لم يكن هناك فوائد خاصة من وراء هذه التكتلات فلا أعتقد أن دوله مثل الولايات المتحدة تلجأ الى هذه التكتلات ، ناهيك عن التكتل الأوربى الذى بلغ مراحل متطورة .

سأركز موضوعى فى هذا الفصل على الجانب الاقتصادى من موضوع التكتلات بالنسبة لدول الخليج ، فقيام سوق خليجية مشتركة هو الهدف النهائى للاتفاقية الاقتصادية ، فالتكتل فى حد ذاته أمر مطلوب ، ولكن لابد من تساوى الظروف المؤثرة اقتصاديا ، فنحن نعلم أن عناصر الانتاج هى القوى العاملة ورأس المال والأرض ، ولابد من تساوى السياسات المؤثرة على هذه العناصر داخل هذا التكتل ، حتى لا تكون هناك مميزات تفضيلية لمنطقة على أخرى فتخل بشروط التنافس الحر .

فمثلا اذا لم تتساو التشريعات الخاصة بالعمالة المستخدمة والحصول على تأشيرات الدخول "الفيزا " ، وكذلك الخدمات التى يجدها العامل الوافد ، فان المشروعات ستنتقل الى حيث تتوافر مثل هذه المميزات ، وبالتالى قد نجد منطقة مثل " جبل على " قد تستحوذ على كافة الاستثمارات الأجنبية والخليجية بما تتيحه من مميزات غير متوافرة بمناطق أخرى ، مما يخل بشروط المنافسة المتكافئة ، وهنا قد تثار عدة تساؤلات :-

أولها : هل مجرد إقامة صناعة معينة على أرض خليجية وبأيدى عاملة ورؤوس أموال غير خليجية ، وبأسماء شركات أجنبية يكسب هذه الصناعة الحق فى ان تحصل على هذه المميزات التى تتيحها مثل هذه المنطقة ، فاذا أخذنا بذلك فان من شأنه الحاق الضرر بمصالح القوى العاملة الخليجية خاصة الدول ذات الكثافة السكانية العالية مثل السعودية .

أما عن تجارة الجملة ، فهل هذه التجارة وانفتاح الاسواق على بعضها يحقق أى نشاط انتاجى ؟ فالواقع ان لم يضبط فان التنافس يكون لمصلحة الانتاج الخارجى ، قد يضر ذلك الدول التي ليس فيها مناطق تجارة حرة ، ولا تتمتع فيها العمالة بمميزات هذه المنطقة ، لذلك نرى تركيز الشركات العالمية على المنطقة الحرة بجبل على فى ظل المميزات المتاحة ، يعطيها الفرصة من الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير ، ووفورات البيع ، فتنافس بذلك التجار المحليين فى الدول الأخرى التي لا يتوافر بها مثل هذه المميزات ، فما هى النتيجة إذن ؟ .

وبالنسبة لحرية السماح بتملك العقارات لمواطنى دول مجلس التعاون الخليجي ، فهى وإن كانت تمثل ضرورة فلابد من وضع ضوابط لها ، بحيث لا يترتب عليها وجود اقتصاد ساكن يرتكز أساسا على المضاربة التى تزيد أسعار العقارات بصورة عشوائية فى أماكن معينة مثل جدة ومناطق المصيف السعودى مما يثقل كاهل شبابنا ويعوقهم من الحصول على قطعة أرض فى مدنهم ، وقد يثار تساؤل آخر : ما أثر تمويل البنوك لشراء العقارات ؟ فهو قد يضر اضرارا بالغا بأسعار الأراضى مما يجعلها تصل الى معدلات فلكية غير مبررة ، وبالتالى يحرم الشباب من الحصول على قطعة أرض بأسعار مناسبة ، وهي أحلام مشروعة لهم ، هذا بالاضافة الى عمليات الاحتكار التى تتم داخل مخططات المدن التى وفرت لها الدولة المرافق ، مما اضطر الناس الى الخروج خارج نطاق السكن العمرانى ، وبما يضيف أعباء أخرى على كاهل الدولة ، لذلك أرى أن يكون التملك بغرض البناء وتحدد له مدة للأراضى البيضاء ، ومن هنا فلابد من وجود ضوابط بما فيها فرض ضرائب على الأراضى الفضاء .

ومن ناحية أخرى اذا كانت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التى تم توقيعها فى شهر فبراير ١٩٨١م قد نصت على "**حرية ممارسة النشا**ط الاقتصادى لمواطنى دول المجلس فى أى دولة من دول المجلس " فأرى أن هذا النص يتضمن الحق فى افتتاح فروع للمصارف والشركات المالية فى أى من دول مجلس التعاون الخليجي ، أو على الأقل السماح بفتح مكاتب تمثيل أو مراسلين رسميين لهذه المصارف والشركات .

وفيما يتعلق بالبترول والصناعات البتروكيماوية ، وهى العمود الفقرى للاقتصاد الخليجى فلابد من تحويل سياسة التنافس الحالية الى سياسة التكامل ، فنحن ننتج حوالى ٢٥% من الانتاج العالمى من البترول ولدينا احتياطى يقترب من ٦٠% من الاحتياطى العالمى ، لذا فان اتحدنا بالتعاون مع أصدقائنا من الدول العربية والاسلامية فيمكننا ان نحدد السعر العادل له دون شطط فى تحديد هذا السعر ، وبذلك يتحول سوق البترول من سوق المشترين الى سوق البائعين ،

وأقترح هنا أن تدمج شركات البترول الخليجية فى شركة واحدة كبيرة تقوم بتحديد سقف الانتاج والأسعار ثم توزع لكل دولة نصيبها من الدخل على أن يكون لها مجلس إدارة تصدر قراراته على أسس اقتصادية بحتة ، وبالتالى نتجنب مشكلة التنافس فى الصناعات البترولية .

بل يجب أن نتوسع فى صناعة المشتقات البترولية للحصول على فوائد ارتفاع الأسعار ، وإقامة مصافي عديدة ونوجه إنتاجها الى دول العالم الثانى والدول الصناعية الحديثة .
وهنا أركز على الاهتمام بالسلع الوسيطة والنهائية بحيث نتجاوز مرحلة المنتج الأساسى فلا تقتصر نظرتنا الى البترول على أنه مادة خام ، واذا كان ذلك يحتاج الى استثمارات ضخمة فيمكن أن تساهم الدول الخليجية بحصة ويطرح الباقى للاكتتاب العام ، فيتيح للمواطن ولرأس المال المهاجر قنوات استثمارية جديدة وخصوصا أسهم لحامله لجذب رأس المال المهاجر . فالعالم كله يبحث الأن عن مصادر بديلة للطاقة ، لذا فلابد أن نستغل هذه الفترة فى تنمية صناعية حقيقية .

وفيما يتعلق بالمحافظة على سعر البترول وتثبيته ، فان الأمر قد يقتضى انشاء بنك ضخم تكون مهمته تثبيت الأسعار وإقراض الدول التى تحتاج الى رؤوس أموال ، على أن يستعيد أمواله بالتقسيط ، ويصدر فى نفس الوقت أسهم وسندات وصكوك بعوائد مرتفعة عن تلك السائدة فى أوربا ، يجتذب من خلال هذه الآلية ، الأموال الخليجية المهاجرة ، خاصة اذا ما قام بإصدار أسهم وسندات لحامله ، بل يستطيع هذا البنك إعادة بيع الديون ذات الفوائد المرتفعة التى تثقل دول الخليج (إن القدرة على التفاوض لرفع الأسعار تقضى توافر مصادر تمويل تسدد احتياجات الدولة لمدة ٦ شهور على الأقل حتى يقل المخزون العالمى ويضعف مركز المشترى الذى تحكم فى السوق ، ثم عدم البيع إلا وفقا لحاجة السوق الفعلية) .

وهناك نقطة هامة أخرى تتعلق بالعامل الاستراتيجى الأنسب ، والتي يجب أخذها فى الاعتبار ، فلو اعتمدنا على موانىء التصدير الواقعة على البحر الأحمر واستخدمنا الأنابيب فى نقل البترول فان ذلك من شأنه أن يوفر الكثير من تكلفة الشحن ، فضلا عن الخروج من منطقة التوتر السياسى فى منطقة الخليج الأمر الذى يتطلب إقامة مستودعات ضخمة على شواطىء البحر الأحمر لمواجهة الطوارىء غير المحسوبة وذلك بهدف اعطاء عمق استراتيجى لدول الخليج .

فنحن بحاجة الى حلف استراتيجى مع دول أخرى مثل مصر وسوريا والسودان وأرتيريا للاستفادة من منابع المياه وأراضيها الخصبة وإقامة مشاريع زراعية ضخمة ، حتى وإن أدى الأمر الى

شراء أراضى بهذه الدول ، وتطوير عمليات الزراعة واقامة الصناعات الزراعية ، فقد يعتبر ذلك أرخص من استصلاح الأراضى فى دول الخليج ، فلا شك أن هذه الدول تمثل عمق استراتيجى لمنطقة الخليج الأمر الذى يتطلب إقامة اتفاقيات تجارية مع هذه الدول تكون فيها المصالح متبادلة فتعداد سكان الخليج لا يتجاوز ٢٠ مليون نسمة ، وهذا لا يكفى لايجاد سوق كبير تستفيد من وفورات الاقتصاديات ذات الحجم الكبير .

أما بخصوص الصناعات البتروكيماوية ، فلابد من وضع خطة تكاملية طموحة ، وبدلا من التنافس واقامة مجمعات للصناعات الأساسية ، لابد من دمج الشركات والاستفادة من رؤوس الأموال فى إقامة الصناعات الوسيطة والنهائية والتى ترتفع أسعارها محققة دخلا إضافيا ، هذا فضلا عن عدم تأثيرها بضريبة الكربون ، وأيضا يمكن الاعتماد على طرح أسهم للمواطنين لاجتذاب رؤوس الأموال المهاجرة ، خصوصا اذا وضعت أسهم لحامله ، أعتقد أنه يمكن انشاء ما لا يقل عن ٤٠٠ صناعة تصديرية . إن الأمر يحتاج إلى سرعة التحرك ، فباقى من الزمن ١٠ سنوات قبل التطبيق النهائي لاتفاقية الجات .

إن سرعة التحرك مطلوبة فى هذا الوقت الذى يتحرك فيه العالم بأجمعه نحو مصالحه ، خاصة فى ضوء التوجه الغربى للاستثمارات البترولية فى دول آسيا الوسطى والاتحاد السوفيتى السابق ، فهم يعدون العدة لحرب أسعار أخرى يجب أن نعد أنفسنا لها ولننتقل من مرحلة تصدير الزيت الخام الى إقامة صناعات وسيطة ونهائية ، مع بناء المزيد من مصافى البترول فى دول الخليج ووضع استراتيجية موحدة للتصدير والتسويق .

فلتكن أيدينا متشابكة معا ، ونستعد لهذه التكتلات من الان ، فيد ا مع الجماعة .

القسـم الثالـث

الاقتصاد العربى

الباب السابع

التكامل الاقتصادى العربى والحاجة إلى إنشاء سوق عربية موحدة

الفصل الأول : حول ضرورة التكامل الاقتصادى العربى .

الفصل الثانى : حلم السوق العربية المشتركة، هل يتحول إلى حقيقة

الباب السابع

الفصل الأول : حول ضرورة التكامل الاقتصادى العربى ؟؟؟

لقد اتجه كثير من دول العالم - على اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية - فى الآونة الأخيرة نحو التكامل مع بعضها البعض ، تحقيقا لعدة أهداف ، أهمها حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة والمواد الخام ، ولعل من أهم هذه التكتلات أوربا الموحدة ، مجموعة النافتا (الولايات المتحدة - كندا - المكسيك) ، مجموعة دول آسيا (آسيان) هذا فضلا عن التكتلات القائمة مثل مجلس التعاون الخليجى ، ودول المغرب العربى .

ولم يكن طريق التكامل سهلا وميسورا أمام هذه التكتلات ، بل أن تكتل أوربا الموحدة مثلا أخذ أكثر من ثلاثين عاما حتى تم قيامه ، حيث بدأ بإنشاء السوق الأوربية المشتركة عام ١٩٥٧م ، واذا كانت تجربة أوربا الموحدة ستجعل منها قوة اقتصادية لها اعتبارها فى النظام العالمى الجديد ، على الرغم من عدم توافر مقومات كثيرة لتلك الوحدة ، فان وطننا العربى يملك من هذه المقومات الكثير سواء من حيث وحدة اللغة أو الدين أو العادات أو التقاليد ، فللوطن العربى إمكانية أكبر فى أن يصبح قوة كبرى عندما يتمكن من استغلال هذه المقومات .
إن الأمة تمتلك من مقومات التكامل وعوامله ، ما لا تمتلكه غيرها من الأمم والشعوب ، ومع ذلك لم تستطع هذه الأمة أن تقطع شوطا ملحوظا على طريق التكامل ، كما قطع غيرها من الأمم والشعوب ممن لم يتوافر له هذا القدر من المقومات والعوامل .

فاذا كانت المحاولات العربية فى طريق التكامل قد انتهت بقيام مجلس الوحدة الاقتصادية ، ليتولى مهمة تحقيق هذه الوحدة وما تلاه من انشاء عدة أجهزة تكاملية عربية ، فان حصاد التجربة كان متواضعا للغاية ، حيث لم تسفر نتائجه عن صيغة المشروعات المشتركة لتحقيق الأمن الغذائى العربى من خلال منظور انمائى تكاملى ، والتى لم يشعر بانجازاتها المواطن العربى بصورة بارزة وقوية ، تجعله مطمئنا على مستقبل التنمية العربية ، وبالقدر الذى يتناسب مع طموحاته ، فالمشروعات المشتركة رغم كثرتها العددية ، وارتفاع قيمة رؤوس الأموال المستثمرة فيها نسبيا ، لم تتزايد أهميتها النسبية عن ٥% من اجمالى النشاط الاقتصادى العربى ، وعلى الرغم من أنها أحد الأشكال الهامة التى تسمح بتدفق رؤوس الأموال العامة والخاصة من الدول ذات الفائض المالى الى الدول ذات العجز ، كما أنها قد توفر حجما من رأس المال لبداية بعض المشروعات

التي لا تتمكن فيها الدول الى تواجه أزمة فى تمويل استثماراتها من توفيره لبداية مشروعات ذات حجم اقتصادى مناسب ، على الرغم مما تقدم جميعاً فان صيغة هذه المشروعات ستبقى محدودة الأثر فيما يتعلق بتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية ، وذلك ما لم يتم تكوينها فى إطار خطة محددة سلفا لتسهيل عملية التكامل الاقتصادى بين الدول العربية ، وفق تصور استراتيجى لإعادة هيكلة تقسيم العمل بين الدول العربية على أساس تفاوضى ، يحقق التقارب بين المنافع المحلية والقومية ، وما لم تلعب المشروعات المشتركة فى القطاعات المرشحة للتكامل دورا قياديا فى توجيه النشاط الاقتصادى فى اطار القطاع العربى فى مجموعه .

واذا كان بعض الاقتصاديين ينظرون الى تحرير التبادل التجارى على أنه هو المدخل الوحيد للتكامل الاقتصادى العربى ، فان البعض الآخر يذهب الى التأكيد على ضرورة جعل ذلك التحرير

مرتبطا بعملية تنمية تكاملية قائمة على أساس من التخطيط ، بما فى ذلك القيام بالمشروعات المشتركة السابق ذكرها ، ثم توزيع عناصر فروع الانتاج بين الدول العربية وفقا للميزات النسبية لكل منها بما يحقق أكبر قدر من التكامل الاقتصادى .
إن السؤال المطروح هنا الآن هو : لماذا لم يتحقق التكامل الاقتصادى العربى بالصورة المرجوة مثلما حدث فى التكتلات الاقتصادية العالمية ؟ .

مرتكزات التكامل الاقتصادي العربي :

ان الاجابة على التساؤل السابق تقودنا الى القول أنه لابد من ضرورة تفهم الواقع العربى الذى يتسم بغلبة المحتوى السياسى على المحتوى الاقتصادى فى تحديد وتكييف ما يسمى بالمصالح المحلية والقومية ، ان تحقيق التكامل الاقتصادى لابد أن يرتكز على عدة مرتكزات أهمها :

١- لابد من العمل على خلق الإرادة العربية للتنمية الجادة ، فهى المدخل الوحيد للوقوف على المصلحة القومية العليا فى التكامل .
٢- دفع جهود التنمية فى جميع الدول العربية ، ذلك أن نجاح التنمية فى أى بلد عربى هو بالتأكيد ذو مردود ايجابى على عمليات التنمية فى الدول العربية الأخرى ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، وبذلك ترتفع روح التعاون والتكامل بين أبناء الوطن العربى فى الدول المختلفة .

٣- انتقاء بعض الأنشطة الاستثمارية التى يمكن اعتبارها نقطة البداية فى العمل التكاملى الجاد مثل مشروعات تنمية الموارد المائية ومصادر الطاقة الطبيعية والأمن الغذائى والصناعات الدوائية .

٤- اضطلاع الغرف التجارية والاتحادات المهنية ومختلف الهيئات بدورها فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى لتقوم بدورها الى جانب الحكومات ، وحتى لا يترك الأمر كله للحكومات وحدها .

٥- النظر الى المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية للتكامل الاقتصادى العربى بعين الاعتبار ، فلا ننظر الى تجربة تكامل بين مجموعة من الدول ونقوم بمحاكاتها ، دون النظر الى ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

٦- ان ندرك جميعا أنه لا وجود لفرص نمو حقيقية لأى بلد عربى منفردا وبعيدا عن التكامل العربى ، حتى وان كان هذا البلد من أكثر الدول العربية مالا ، أو أكبرها رقعة أو أفضلها نظام حكم ومجتمع .

٧- أو لا يكفى قول ا تعالى (ان امتكم هذه أمة واحدة وأنا ربكم فأعبدون) صدق ا العظيم .

المطلوب من الدول العربية تحقيق نوع من التكامل وليس التنافس :

إن التكامل الاقتصادى يعنى أن تنتج الدول العربية ، وتتعامل بما هو أسهل عليها فى الإنتاج ، من ناحية التكاليف ، ومن ناحية تواجد الموارد المعنية بإنتاج تلك السلعة ، أى أن تتخصص الدول وفقا لما فيها من مميزات اقتصادية يتيح الفرصة لكل دول عربية أن تتخصص فى إنتاج سلع تتمتع فيها بميزة نسبية ، وتتخلى عن الإنتاج غير الاقتصادى لسلع أخرى ، وهى واثقة من امكانية حصولها عليها باستيرادها من الدول التى تنتجها بتكلفة أقل .

فالحادث اليوم هو أن الدول العربية تتنافس ، وتنتج سلعا وخدمات متشابهة ، بدلا من أن تكون متكاملة ، وبالتالى يمكن تقسيم عملية التكامل الى قسمين :

الأول : وهو التكامل فى عوامل الإنتاج .

الثانى : هو التكامل فى تبادل السلع والخدمات ، فاذا كان التكامل فى السلع والخدمات قد تأخر ، فان التكامل فى عوامل الإنتاج قد تقدم ، حيث نلاحظ أن هناك حركة واسعة فى رؤوس الأموال بين الدول العربية وحركة فى العمالة والمواد الخام ، والدليل على ذلك أن جملة رؤوس الأموال المتنقلة بين الدول العربية قد بلغت أكثر من ٥٠ مليار دولار بين الدول ذات الفائض المالى الى الدول ذات العجز ، كما أن هناك مشروعات مشتركة تجاوزت

أربعة آلاف مشروع ، الأمر الذى يوضح أن التكامل الاقتصادى من جانب عوامل الإنتاج تكامل ايجابى ، ولكن من ناحية السلع والخدمات فإن الدول العربية تستطيع أن تتخصص فيما تتميز به من ميزة اقتصادية .

إن التنوع الطبيعى فى عناصر الإنتاج بين الدول العربية من رأسمال وعمل ومواد خام زراعية ومعدنية وأرضى زراعية وغيرها ، قد حقق نوعا من التكامل النسبى فى هذا الجانب فقط ، ولكن هناك بعض القيود ، والتى لابد للاقتصاديات العربية ، وفى مسيرتها نحو التكامل أن تتخلص منها ، حيث يسهل ذلك مسيرة التكامل العربى ، ويأتى فى مقدمة هذه القيود تلك المفروضة على الاستثمار بصفة خاصة ، وعلى القطاع الخاص بصفة عامة ، فلابد من النظر فى دمج وحدات بعض الصناعات العربية المتكاملة ، والاستفادة من وفورات الحجم الكبير ، وخاصة اذا ما أطلقت يد القطاع الخاص وتوفر له المناخ المشجع ، وعلى الحكومات العربية اليوم أن تقتنع بأن دورها الأساسى هو التشريع التنظيمى لبناء البنية الأساسية للاقتصاد الوطنى ، أى أن المطلوب من الحكومات تهيئة المناخ المناسب للقطاع الخاص بالتشريع والتنظيم ، وايجاد المؤسسة التنفيذية الجيدة والمرنة لتطبيق قواعد الترخيص والتشغيل والضرائب والإعفاءات والحوافز وغيرها ، ولا يخفى أن تخفيف هذه القيود خطوة كبيرة نحو التكامل الاقتصادى العربى .

وقد يثار تساؤل هنا : لماذا لم يتحقق التكامل الصناعى العربى ، كنواة للتكامل الاقتصادى العربى ؟ونعنى بذلك بناء صناعة عربية تتسم بدرجة عالية من التشابك والاعتماد المتبادل ، وبذلك تتزايد درجات الترابط بين الأنشطة الصناعية للدول العربية ، مما يؤدى الى زيادة التجارة البينية فيما بينها وبين بعضها البعض .

وردنا فى ذلك أن التنمية الصناعية فى الدول العربية لم تتحقق بالشكل الذى يستهدف خلق وتعضيد فرص التكامل الاقتصادى العربى ، فاستراتيجيات التصنيع العربية التي تقوم على الاحلال محل الواردات ، قد ارتضت لصناعاتها المستوى الأقل من حيث الجودة والنوعية ، وبالتالى لم تتطور الصناعة العربية وفق المقاييس العالمية التي تسمح لها بالمنافسة فى الأسواق العالمية ، كما غاب عن هذه السياسات توفير مستلزمات بناء النهضة الصناعية والتى تتمثل أساسا فى الإنفاق على البحث والتطوير ، ومن هنا قد يكون من الأجدى الآن إنشاء بنك لتنمية الصناعة العربية على غرار البنك الإسلامى للتنمية يضم مجلسا للمديرين ولجنة للخبراء ... الخ ، ويقوم بتمويل التنمية الصناعية فى الدول العربية بالشكل الذى يدعم تحقيق التكامل الصناعى العربى ، كما قد يكون من المفيد انشاء منظمة للتجارة العربية لتسهيل التجارة البينية فيما بين الدول ، على

أن يكون هناك مركز للمعلومات عن الصناعات المنافسة يقوم بإمداد بنك التنمية الصناعية للدول العربية ، ومنظمة للتجارة العربية بالبيانات اللازمة عن الأسواق المنافسة سواء من حيث السعر أو الجودة ... الخ ، وفى ضوء ذلك يجب التفكير فى اقامة معارض دائمة للتجارة العربية داخل الدول العربية تقوم بعرض منتجات هذه الدول حتى يتمكن مستهلكو كل دولة من التعرف على منتجات الدول العربية الأخرى ، ويكفى أن نتذكر قول الرسول الكريم صلى ا عليه وسلم : "" يوشك أن تتداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة على قصعتها ، قيل أو عن قلة يارسول ا ؟ قال : لا ، أنتم حينئذ كثير ، ولكنكم غثاء كغثاء السيل"" وفى الحديث اشارة الى القصعة وهى الاقتصاد ، فالغزو والتداعى هو ما نشهده اليوم .

وأخيرا نقول اننا مدعوون كل فى موقع عمله ، مفكرين ومنفذين واعلاميين ومسئولين ، للعمل من أجل حشد كافة الامكانيات لترجمة استراتيجية العمل العربى المشترك ، وتحويلها الى مشروعات وبرامج عملية تخدم الوطن والمواطن العربى ، ولندرك جميعا أننا لن نستطيع تقديم الحلول الموفقة لقضايا التكامل الاقتصادى العربى الا بالدراسة العلمية ، والفهم المتأنى ، لأوضاع ومقومات الاقتصاد العربى فى ضوء خبرتنا التاريخية الخاصة . ولكي ينجح الفكر الاقتصادى فى النهوض بمهامه لابد من النظر الى عملية التكامل الاقتصادى العربى بوصفها عملية تاريخية تتفاعل مع مختلف التيارات التى تتجاذب الوطن العربى ، من سياسية واجتماعية ، ومن داخلية وخارجية ، فليس هناك شك فى أن التنسيق فى المواقف والسياسات التفاوضية له أكبر الأثر فى تحقيق قدر أكبر من الحماية للمصالح العربية ، فى مواجهة القوى والضغوط الخارجية ، فالوطن العربى يملك من الامكانيات والقدرات ما يسمح له بأن يكون طرفا مؤثرا فى عمليات اعادة صياغة نمط العلاقات الاقتصادية الدولية بما يعود بالنفع على المواطن العربى .

والنصيحة الذهبية لنا بعد أن ابتلينا فىالأربعين عاما المنصرمة بالعديد من الأنظمة التي أثارت الخوف فى الأمة العربية نتيجة لإصرار تلك الأنظمة على تصدير أيدلوجيتها السياسية حصدنا بذلك التباعد والخوف ، فلتقتنع كل دولة بأيدلوجيتها السياسية لنفسها . فقد بات واضحا أن الدولة الاقليمية مقدمة فى عصرنا الحاضر على الدولة القومية .

فلنوحد جهدنا الى الاقتصاد بدون تفكير سياسى وذلك حرصا على التكامل الاقتصادى الأهم والذى يمثل المستقبل لأجيالنا القادمة - ان شاء ا - اللهم إنك الهادى ، اهد أمتنا للخير آمين

الباب السابع

الفصل الثانى : حلم السوق العربية المشتركة ...
هل يتحول إلى حقيقة ؟؟؟

منذ أكثر من ثلاثين عاما وبالتحديد منذ عام ١٩٦٤م حين وقعت أغلب الدول الأعضاء فى جامعـة الدول العربيـة اتفاقيـة انشاء السوق العربية المشتركـة ، وحـلـم انشـاء هذه السوق ما زال يراود كل مواطن عربى ، وخلال هذه الفترة الطويلة فقد صدرت عدة توصيات فى هذا المجـال ولكنها لـم تـر النـور حتى الآن ، فالتعاون الاقتصادى العربي لم يتم عمليا وذلك بالرغم من مرور هذه الفترة الطويلة ، وبالرغم من الخطوات الضخمة غير المجدية التى تمت فى هذا المجال ، الأمـر الذى يحتم علينا ونحن على أبـواب مرحلة جديدة وخطيرة تشهد قيام سوق شرق أوسطية ، كما شهدت من قبل قيام عدة تكتلات اقتصادية سواء أوربية أو أمريكية أو آسيوية - أن نقيم هذا التعاون على أسس جديدة وأن نسرع الخطى نحو قيام سوق عربية مشتركة ، وذلك قبل أن يتفرق العرب اذا ما انضموا فرادى الى تجمعات اقتصادية ، فالوقت لم يعد فى صالحنا وكلما تأخرنا عن قيام هذه السوق كلما اتسعت الفجوة وأصبح من العسير مواجهة هذه التكتلات .

فحلم قيام سوق عربية مشتركة يمثل تطورا منطقيا للتنمية العربية ، وهو أول مقدمات العقلانية فى العلاقات العربية ، إذ أنه يقوم على المصالح المشتركة ولا يمكن أن يستغل فى شعارات ومزايدات أجاد العرب دروبها ردها طويلا من الزمن .

فاذا كانت جامعـة الدول العربيـة وأجهزتها الرسميـة قـد بذلت جهدا كبيرا فى هذا المضمار فهل لنا أن نقترح عليها أن تضع يدها مع أيدى أبناء السوق ، وأعنى بهم رجال الأعمال ، بمعنى اعطاء قوة دفع قوية للنشاط الخاص لاتمام هذه السوق التي عجزت عن انشائها الأجهزة الرسمية ، وقديما قالوا " أعط القوس لباريها " ، ولماذا لا تتبنى جامعة الدول العربية انشاء غرفة تجاريـة تقـوم بعمل الدراسات اللازمـة لانشـاء هـذه السوق ودراسة المعوقات الى تواجه انشاءها ، والعمل على تذليل هذه المعوقات الضريبيـة أو الجمركية أو الاجرائيـة أو كل ما يتعلق بالمناخ الاقتصادى ، على أن تقوم الغرف العربية بتمويل هذه الدراسات وتوفير

الخبراء المتمرسين فى هذا المجال على أن تمتد هذه الدراسات لتغطى أساليب الاتصال وتوفر المعلومة المناسبة فى الوقت المناسب للبائع والمشتري تحت لواء شركة عربيـ ـة مساهمة موحدة تقوم بأغراض التسويق ، من خلال اقامة معارض دائمة داخل الدول العربية ، وذلك على غرار معرض القاهرة ودمشق الدوليين ، يتم فيها عرض المنتجات العربية مصنفة حسب المنشأ ، وكذلك توفير المعلومات الخاصة بالفرص الاستثمارية المدروسة من حيث الجدوى الاقتصادية ومدى تلاؤمها مع خطط التنمية الاقتصادية بها ، وابراز المميزات الممنوحة لهذه المشاريع ذات المردود الاقتصادى ، وهو ما يعنى توفير قدر من الثقافة الاستثمارية لكل مستثمر عربى عن الفرص المتاحة داخل الأقطار العربية وعوائدها .

ومن جهة أخرى لابد من وضع نظام عربى تلتزم به جميع الدول العربية يقوم أساسا على الفصل التام بين السياسة والاقتصاد ، ويتضمن عدم وجود حواجز جمركية أمام السلع التى يتفق عليها ، كما يتضمن ضمانات بعدم المصادرة أو التأميم أو أى مضايقات قد تفسد المناخ الاستثمارى فى الدول العربية وتحول دون جذب رؤوس الأموال العربية للاستثمار فيها .

ولعل تشجيع إنشاء شركات عربية مساهمة على المستوى الوطنى يكون مقدمة لهذا التعاون ، على أن تكون المساهمة فى هذه الشركات متاحة لجميع مواطنى الدول العربية ، مع إعطاء هذه الشركات العديد من المميزات التى تنفرد بها دون غيرها مثل المميزات الضريبية ، كأن تنخفض ضريبة الدخل فى هذه الشركات بنحو ٥٠% عن المعدلات السائدة فى الشركات القائمة ، ومضاعفة فترة السماح ، والأهم من هذا وذاك هو إعطاء منتجات هذه الشركات مميزات جمركية فى جميع الدول العربية بحيث تعفى هذه المنتجات من أية تعريفة جمركية ، أو تقليل هذه التعريفة الى أدنى حد ممكن ، أما من ناحية توظيف العمالة ، فتلتزم هذه الشركات بتوظيف ٥٠% من العمالة المحلية فى الدولة المضيفة .

أما بالنسبة لتمويل هذه الشركات فيمكن لاتحاد المصارف العربية انشاء صندوق جديد لتنمية الصادرات البينية التى ما زال حجمها ضئيلا مقارنة بصادراتها للعالم الخارجى ، حيث لم تتجاوز قيمة التجارة العربية البينية ١٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٢م فى الوقت الذى بلغت فيه الصادرات العربيـ ـة للعالـ ـم أكثر من ١٣٧ مليار دولار ، أى أن التجارة العربيـ ـة البينيـ ـة لم تساهم إلا بنحو ٩٫٥% فقط ، على أن يتحول هذا الصندوق فيما بعد الى بنك عربى لتمويل الصادرات العربية ، تطرح أسهمه للجمهور العربى ، وحتى لا تضخم مصروفاته فيمكن الاستعانة بمراسلين فى الدول العربية للقيام نيابة عنه بالدراسات المتعلقة بالعمليات المراد تمويلها ومدى ربحيتها .

وفى إطار ذلك أيضا قد يكون من المفيد عند انشاء شركات مساهمة أن يتم ذلك وفقا لأهمية احتياجات الدول العربية ، فاذا كان معظم الدول العربية مستوردا للتكنولوجيا ، فلنبدأ فى المرحلة الاولى بإنشاء شركات مساهمة لصناعة قطع الغيار ، فهى ضرورة استراتيجية يفرضها علينا الواقع الاقتصادى ، وذلك بهدف الإقلال من السيطرة والتبعية التكنولوجية تمهيداً للانطلاق نحو تكنولوجيا محلية ، كما أن انشاء شركات مساهمة غذائية زراعية وصناعية تبنى على معايير اقتصادية بحتة يمثل ضرورة قصوى للبلاد العربية ، فاذا كان انشاء هذه الشركات يحتاج الى مقومات معينة مثل المناخ ، التربة ، توافر المياه ... الخ ، فيجب أن تقام هذه الشركات بغير محاباة فى الأماكن التى تتوافر فيها هذه العناصر ، فالأمن الغذائى العربى يمثل استراتيجية ، حيث تحدد السلع التى نحتاجها ولنبدأ بها فلدينا وادى النيل ولدينا الهلال الخصيب ولدينا المغرب العربى ، ألا يكفى ذلك لاستغلال ما تحت أيدينا من هذه الكنوز ؟ ولا نعتمد على العالم الخارجى فى سد احتياجاتنا الغذائية .

يأتى بعد ذلك مساهمة الانتاج الحيوانى فيجب أن ننشئ له الشركات فى الدول التى يتوافر فيها آخذين فى الاعتبار أن المساهمة الغذائية والحيوانية لا ينصب اهتمامها فقط على توفير المنتجات الزراعية والحيوانية ، بل يمتد ايضا للاستفادة من المجال التصنيعى للصناعات الغذائية ، وهو مجال خصب جدا يشمل صناعة المعلبات الغذائية ، صناعة الجلود ، صناعة الصوف .. الخ .

ومن جهة أخرى يحتاج كثير من الدول العربية الى الصفقات المتكافئة توفيرا للنقد الأجنبى ، ولذا يمكن انشاء شركة خاصة تتولى هذا الأمر ، وتوفر على كثير من الدول الكثير من العناء ، وهناك نقطة أخرى جديرة بالمناقشة وهى تختص بالملكية العقارية فى الدول العربية ، فلماذا تلجأ بعض الدول الى وضع العراقيل أمام المستثمرين العرب فيما يتعلق بهذا الملكية ، فاذا كانت الدول المتقدمة وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة تجيز التملك الدائم للاجانب ، فلماذا تقيم الدول العربية الحواجز أمام هذه الملكية ، ان السماح بالتملك يعنى تنشيطا لقطاع البناء وتوفيرا لمزيد من فرص العمل وهو ما يعني نشاطا اقتصاديا شاملا.

واستكمالا لمقومات انشاء سوق عربية مشتركة لابد من انشاء سوق مالية موحدة يسمح فيها بتداول الأسهم العربية بلا استثناء ، فهل رأيتم حظرا على تداول الاسهم اليابانية على الأجانب ؟ أم رأيتم حظرا على تداول الأسهم الأوربية والأمريكية؟.

صحيح أن بعض الدول وضعت ضوابط لتملك الأسهم، كوجود حد أقصى للملكية لا يمكن تجاوزه وهـ ـذا لا بأس بها ، ولكن فلنعمل جميعاعلى توسيع حجم السوق بطرح كافة الأسهم العربية للتداول بغرض انشاء سوق رأس مال ثانوى نشيط، فاذا كانت الأسهم فى الأسواق الناشئة اليوم (النمور الآسيوية) تنافس مثيلاتها فى الدول الغربية، فما بالنا نحن لا نتيح هذه الفرص للمواطن العربى؟.

لقد تكالبت الأمم على قصعتها ، كما قال المصطفى صلى ا عليه وسلم ، فلماذا لا نقرب قصعتنا الى أبنائنا فهم أولى بذلك ، ان الدول التى لا يوجد بينها أية روابط مثل التى تربط بين أبناء الوطن العربى اتجهت الى انشاء مثل هذه الأسواق تحت ظل المصلحة المتبادلة ، فما بالنا نحن ندور في حلقة مفرغة ، أم أنها شعارات جوفاء مازالت تتردد على ألسنة المزايدين ولم تتحول الى برنامج عمل واحد .

اللهم أهد قومى الى ما ينفعهم ، وجنبهم الشحناء والتباغض والتدابر . اللهم آمين.

القسـم الرابـع

الاقتصاد العالمى

الباب الثامن

أزمة الدول النامية والسوق الشرق أوسطيه ولعبة الدولار

الفصل الأول : أزمة الديون العالمية .. والدروس المستفادة .

الفصل الثانى : أزمة المواد الأولية .

الفصل الثالث : السوق الشرق أوسطية : المخاوف والمحاذير

الفصل الرابع : الإنهيار المتعمد للدولار الأمريكي

الفصل الثامن

الفصـل الأول : أزمة الديون العالميـة ... والدروس المستفادة

ما من شك ، أنه لم تحظ قضية اقتصادية عالمية من اهتمام سياسى واعلامى على مستوى العالم، بمثل ما حظيت به مشكلة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث ، حيث بدأت هذه المشكلة تظهر على نحو واضح فى السبعينات ، فى ظل تزايد العجز فى موازين مدفوعات الدول النامية بشكل متزايد ، نتيجة لانخفاض الطلب على صادرات هذه الدول من المواد الأولية وانخفاض أسعارها ، والارتفاع الكبير فى أسعار المواد الغذائية المستوردة . وقد عزز هذا الاتجاه الكساد الذى كانت تعانى منه الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، وظهور ما يعرف بفائض السيولة الدولية الناتجة عن إعادة تدوير الفوائض البترولية وتراكم أرصدة ضخمة لدى البنوك العالمية، الأمر الذى دفع بهذه البنوك الى اعادة تدوير ما لديها من أرصدة وذلك فى شكل قروض كبيرة قامت بمنحها للدول النامية ذات العجز المالى ، حتى بلغ معدل نمو هذه القروض خلال الفترة من ١٩٨٢/٧٣م نحو ٢٧% سنويا .

وقد تفجرت هذه المشكلة عندما أعلنت كل من المكسيك والأرجنتين فى عام ١٩٨٢م التوقف عن الدفع ، نتيجة للأعباء التى فرضتها أزمة الديون، بل أصبحت تهدد أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، هذا وقد استمر حجم الديون الخارجية فى التزايد حتى بلغت ١٤٢٣ر٥ مليار دولار فىعام ١٩٩٣م بعد أن كانت هذه المديونية لم تتعد ٦٨ مليار دولار فى أوائل السبعينات ونحو ٩٤٠ مليار دولار فى منتصف الثمانيات .

وبتقسيم هذه الديون فى عام ١٩٩٣م حسب التوزيع الجغرافى نجد أن قارة آسيا - والتى يوجد بها بعض الدول التى حققت معدل نمو قياسى في اقتصادياتها وعرفت بالنمور الأسيوية مثل تايلند - هونج كونج - تايوان - كوريا - تستأثر بأكبر نصيب من هذه المديونية حيث بلغت ٤٥٥ مليار دولار تمثل ٣٢ر٥ % من جملة الديون الخارجية للدول النامية فىعام ١٩٩٣م، تليها دول أمريكا اللاتنية وبلغت مديونيتها ٤٤٨ مليار دولار تمثل ٣١ر٥% عن جملة الديون، ثم دول الشرق الأوسط وأوربا وبلغت ديونها ٢٩١ر٦ مليار دولار بنسبة ٢٠ر٥% من اجمالى الديون، وأخيرا تأتى قارة أفريقيا وبلغت ديونها ٢٨٨ر٩ مليار دولار تمثل ١٦ر١% من جملة ديون الدول النامية فى عام ١٩٩٣م .

هذا وقد بدأ ناقوس الخطر لهذه الأزمة يدق فى الأونة الأخيرة، الأمر الذى يستلزم معه وضع علاج حقيقى وجذرى لهذه المشكلة التى أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على جهود التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، ولا شك أن وضع علاج لهذه المشكلة ، إنما يتطلب أولا وضع تشخيص لها ، والتعرف على أسبابها ، واتجاهات نموها .

أ- تشخيص المشكلة :

هناك تشخيصان لمشكلة المديونية الخارجية للدول النامية أحدهما : يرى أن هذه الأزمة تطبيق فاشل للنظرية الكينزية على المستوى العالمى، حيث أن هذه النظرية تقوم أساسا على ضرورة تدخل الدولة فى فترات الكساد من خلال زيادة الانفاق الحكومى والاستثمارات ، حتى يمكن زيادة حجم الطلب الكلى الى المستوى الذي يؤدي الى تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة. وهذا هو ما حدث للاقتصاد العالمى فى فترة السبعينات ، حيث اتسمت هذه الحقبة بالكساد، وانخفاض معدلات النمو، الأمر الذى دفع بالدول المتقدمة - فى محاولة منها لتنشيط الطلب العالمى - الى زيادة القروض الممنوحة للدول النامية .

أما التشخيص الثانى: فيرى أن الدول النامية كانت تعانى من عدة اختلالات تتمثل فى عجز موازين مدفوعاتها، وفى زيادة استثماراتها عن مدخراتها، الأمر الذى فرض عليها اللجوء الى الاقتراض لتغطية ذلك .

ب - أسباب المشكلة :

هناك عدة أسباب لتفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، بعضها يرجع الى أسباب داخلية، تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول النامية نفسها، والبعض الآخر يرجع الى أسباب خارجية تتعلق بالاقتصاد العالمى ككل .

وفيما يتعلق بالأسباب الداخلية نراها تشمل :

١- الاعتماد المتزايد على القروض الخارجية لسد فجوة الموارد المحلية .
٢- ضعف كفاءة ادارة النشاط الاقتصادى وخاصة فيما يتعلق بنمط التنمية والتصنيع .
٣- غياب السياسة الواضحة والملائمة لادارة الدين الخارجى أو ما يعرف بنمط استخدام هذه المديونية .

أما بالنسبة للعوامل الخارجية التى ساعدت على تفاقم أزمة المديونية فتشمل :

١- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية .
٢- زيادة الميل للاقتراض من البنوك التجارية .
٣- تدهور شروط التبادل الدولى للبلاد المدينة .
٤- الانخفاض الذى طرأ على أسعار البترول .

وسوف نتناول كلا من العوامل الداخلية والعوامل الخارجية السابق ذكرها بشئ من التفصيل.

أولا : بالنسبة للعوامل الداخلية :

أ- الاعتماد المتزايد على القروض الخارجية لسد فجوة الموارد المحلية :

اتسمت الدول التي عانت من أزمة المديونية، بتعاظم اتساع فجوة مواردها المحلية ، حيث اعتمدت هذه الدول على القروض الخارجية، لزيادة معدلات استثمارها، وذلك بدلا من الاعتماد على مواردها المحلية ، لا سيما ان الظروف الدولية كانت مهيأة لهذه الدول للحصول على قروض ميسرة، ولم تنظر هذه الدول الى القروض الخارجية على أنها موارد ثانوية ، بل اعتبرتها موارد أساسية بديلة عن الادخار المحلى ، وكانت تلك النظرة ، وما ترتب عليها من إفراط فى الاعتماد على العالم الخارجى سببا رئيسيا فى صعوبات الديون الخارجية لها .

والجدير بالذكر أن هذه الدول لم تنجح فى تحقيق معدلات نمو ايجابية بسبب عدم كفاءة استثماراتها .

والواقع أن اتساع فجوة الموارد المحلية يرجع الى تزايد الاستهلاك المحلى بمعدلات تزيد عن معدلات نمو الناتج المحلى وذلك بسبب زيادة السكان وزيادة الدخول النقدية .

ب - ضعف كفاءة ادارة النشاط الاقتصادى وخاصة فيما يتعلق بنمط التصنيع والتنمية :

فقد كان لنمط التصنيع الذى تبنته الدول المدينة آثارا، وخيمة فى تفاقم مشكلة المديونية، حيث أن استراتيجيات التصنيع التى انتهجتها هذه الدول ، خاصة المعروفة بالإحلال محل الواردات، والتحيز لاقامة صناعات كثيفة فى رأس المال، قد تطلب الحصول على الكثير من القروض الخارجية لتمويل هذه الاستثمارات الضخمة، وكان الهدف الظاهرى من هذه الاستراتيجية تقليل الواردات من هذه الصناعات، وبالتالى تحسين العجز فى ميزان المدفوعات، ولكن من الناحية العملية، فقد أدت هذه الاستراتيجية الى زيادة تدفق الواردات وما ترتب على ذلك من ركود صادراتها وصناعتها .

ثانيا : العوامل الخارجية :

١- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية :

نظرا لأن غالبية القروض الممنوحة للدول النامية تمت على أساس سعر الفائدة المعلوم (حوالى ٤٣% من جملة القروض) خاصة خلال الفترة ١٩٨٤/٧٩م ، فقد ترتب على ذلك أن تكبدت هذه الدول مبالغ متزايدة فى صورة خدمة مدفوعات هذه الديون ، وأصبحت تستأثر بنسبة كبيرة من مواردها بالنقد الأجنبى ، مما تسبب فى تزايد عجز موازين مدفوعاتها ، حتى أن بعض الاقتصاديين قدر الأعباء الاضافية التى تحملتهاالدول المدينة بسبب زيادة أسعار الفائدة الحقيقية بنحو ٤١ مليار دولار .

٢- زيادة الميل للاقتراض من البنوك التجارية :

فى ظل تراكم الفوائض البترولية لدى البنوك التجارية على أثر ارتفاع أسعار البترول فى منتصف السبعينات ، فقد قامت هذه البنوك باعادة تدوير هذه الفوائض ، وذلك بمنحها للدول النامية بشروط ميسرة ، خاصة وأن الفترة التي سادت اتسمت بتزايد العجز فى موازين مدفوعاتها ومن ثم فقد اعتمدت على الاقتراض ، حيث وجدت فيه بديلا سهلا لتمويل استثماراتها وتعويضا لنقص مدخراتها المحلية ، وقد ترتب على ذلك زيادة القروض الممنوحة من البنوك التجارية ونقص القروض الممنوحة من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية حتى أن الأولى بلغت نسبتها من جملة الديون حوالى ٥٣% فى أوائل الثمانينات بعد أن كانت لا تتعدى ٤٧% فى أوائل السبعينات .

٣- تدهور شروط التبادل التجاري للدول المدينة :

عانت الدول النامية المدينة من تدهور مستمر فى شروط تبادلها التجارى ، خاصة فى حقبة السبعينات ، وزاد هذا التدهور خلال الثمانينات ، مما كان له أكبر الأثر السلبى على موازين مدفوعاتها ، الأمر الذى دفع بهذه الدول الى الحصول على المزيد من القروض لتمويل هذا العجز ، وبالتالى مزيد من الاستدانه ، حيث انخفضت أسعار المواد الأولية التى تعتمد عليها هذه الدول بشكل ملحوظ ، فقد أشار تقرير البنك الدولى الصادر فى عام ١٩٨٣م ، الى أن هناك بعض العوامل التى خففت من حدة تدهور التبادل التجاري يكمن أهمها فى أن غالبية التبادل التجاري للمواد الأولية كان يحكمه اتفاقيات ثنائية طويلة الأجل ، وبالتالى فان هذه الاتفاقيات لا تتأثر بشكل كبير بالانخفاض الذى حدث فى أسعار السلع فى الأجل القصير ،

كما كان أيضا انخفاض أسعار المواد الغذائية فى ذلك الوقت أثره الايجابى للتخفيف من حدة انخفاض أسعار المواد الأولية للدول النامية ، وقد أشار أحد الاقتصاديين الى أن تدهور شروط التبادل الدولى للدول النامية نتج عنه خسارة بلغت فى عام ١٩٨١م حوالى ٢٥ مليار دولار بالنسبة للصادرات ، وزادت تكلفة الواردات بنحو ١٠ مليار دولار ، أما فى عام ١٩٨٢م فقد تضاعفت هذه الخسارة بشكل ملحوظ حتى بلغت ٤٤ مليار دولار بالنسبة للصادرات .

ولبيان أثر تدهور حصيلة الصادرات على تدهور المؤشرات الأساسية للدين يتضح أن نسبة خدمة الدين للصادرات ارتفعت بشكل ملحوظ من ١٥% فى عام ١٩٧١م الى أكثر من ٢٠% فى عام ١٩٨٢م ، كما زادت نسبة الدين للصادرات من ١٠٩% الى ١٣٥% .

٤- انخفاض أسعار البترول :

وعندما بدأت اسعار البترول فى الانخفاض منذ عام ١٩٨١م (انخفض بنسبة ٢١% خلال الفترة ١٩٨٥/٨٢م ثم ٤٨% فى عام ١٩٨٦م) نتيجة للسياسات التى انتهجتها الدول الصناعية ، سواء بتكوين مخزون احتياطى كبير ، أو بالبحث عن بدائل أخرى للطاقة ، كان هناك بعض الدول المنتجة للبترول غير الأعضاء بمنظمة الأوبك مثل المكسيك قد بنت برامج طموحه للتنمية ، ولكن فى ضوء الانخفاض الذى حدث فى أسعار البترول فقد لجأت هذه الدول - تعويضا عن الانخفاض فى أسعار البترول - الى زيادة المبالغ المقترضة لهذه الدول ، أما بالنسبة للدول العربية غير البترولية ، فقد أدى هبوط أسعار البترول الى تزايد مديونيتها ، وذلك فى ظل تراجع تحويلات المغتربين وانخفاض المعونات المقدمة لها .

الدروس المستفادة من أزمة المديونية ومحاولة تجنبها فى المستقبل:

والآن بعد أن استعرضنا العوامل التى أدت الى تفاقم أزمة المديونية ، سواء العوامل الداخلية أو العوامل الخارجية ، فإننا نستعرض هنا أهم الدروس المستفادة من هذه الأزمة وهى :

١- وجوب استخدام القروض فى استثمارات منتجة :

فقد اتضح من تشخيص تفاقم المديونية العالمية للدول النامية ، إن هذه الدول لجأت الى عقد هذه القروض لتمويل وارداتها من السلع الاستهلاكية ، ومن المعلوم أن هذا الاسلوب لا ينتج عنه أي زيادة فى الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى ، ومن ثم تعجز هذه الدول عن سداد أعباء هذه الديون .

٢- انتهاج سياسات رشيدة لادارة الاقتصاد القومى :

كانت أزمة المديونية علامة بارزه على سوء ادارة الاقتصاد القومى ، حيث ركزت هذه الدول على بعض الأنشطة الاقتصادية وذلك على حساب قطاعات أخرى لا تقل أهمية عن الأولى الأمر الذى ترتب عليه حرمان هذه القطاعات من الاستثمارات اللازمة لتطويرها .

٣- دراسة المتغيرات الاقتصادية العالمية دراسة متعمقة :

فقد كان أحد الأخطاء التى وقعت فيها الدول المدينة ، أنها لم تأخذ فى حسبانها ما قد يحدث من تغيرات على المستوى العالمى ، فهذه الدول عندما انخفضت أسعار الفائدة ، لجأت الى عقد المزيد من القروض ، حتى أن معدل نمو دخلها قد فاق أسعار الفائدة ولكن عندما أخذت أسعار هذه الفائدة فى الارتفاع ، فقد أنهار معدل نمو هذه الدول حيث أن هذه الدول لم تأخذ هذا المؤشر فى الاعتبار .

٤- التركيز على القروض من مصادر رسمية بدلاً من البنوك التجارية :

فقد كان أحد أهم اسباب تفاقم مشكلة المديونية العالمية للدول النامية ، أنها ركزت فى عقد قروضها على اللجوء الى البنوك التجارية ، ومن المعلوم أن الأموال المقترضة من هذه البنوك عادة ما تكون قصيرة الأجل ومرتفعة الفائدة ، وتظهر حدة هذه المشكلة بصفة خاصة اذا لجأت الدول المدينة الى استخدام هذه الأموال ، وهي قصيرة الأجل فى تمويل استثمارات متوسطة وطويلة الأجل ، مما يخلق أمام الدول المدينة مشكلة تسديد التزاماتها فى الأوقات المناسبة .

الباب الثامن

الفصل الثانى : هل يواجه العالم بأزمة فى المواد الأولية ؟

أدى تفاقم مشكلة الموارد الطبيعية فى الاقتصاد الرأسمالى المعاصر فى السبعينات الى قيام بعض الباحثين الى التحدث عن أزمة واضحة فى الموارد الأولية وأزمة البيئة وغيرها، ويرى كثير من الاقتصاديين الغربيين ان تفاقم أزمة الطاقة والموارد الأولية المعدنية والمواد التموينية هى النتيجة الحتمية لنمو القوى المنتجة وازدياد عدد السكان .

وبغض النظر عن الاختلاف القائم فى حجم هذه المشاكل حتى وقت قريب، الا أن نتائج تأثير المجتمع الانسانى على الطبيعة، كانت ذات طابع محدود وموضعى، ولم تؤد الى أى اختلاف فى توازن الوسط الطبيعى .

ولكن مع تطور القوى المنتجة تكنولوجيا، وما ترتب عليه من زيادة نسبة استعمال الموارد ، فان تلك الموارد التى لا يعاد تكوينها ، تكتمل بتلك الأنواع التى يعتبر انتاجها الطبيعى لا يفى بالحاجة الاقتصادية لها، فالنفط مثلا لمئة عام مضت كان يمكن اعتباره بكل ثقة من المواد التى يعاد تكوينها ، لأن عملية تشكيل النفط كما هو معروف كانت تجرى بصورة دائمة وحتى بداية استعماله صناعيا فى الستينات من القرن الماضى، وكان الاحتياطى المطلق من النفط فى ازدياد دائم . أما الآن فإن إعادة تشكل النفط طبيعيا لا يمكن مقارنتها بالكمية التي تستخرج وهكذا أصبح النفط الآن نموذجا لتلك الموارد الى لا يعاد تشكيلها، وأيضا لا يمكن إعادة استخدامها، وحتى الآن لا تخضع العملية الجيولوجية لتشكل المواد المعدنية والثروة الحيوانية حيث تقدم العلم التكنولوجى فى ذلك وزادت وفرة الانتاج . ان هذا الأمر يدعونا الى إدراك الأهمية الحقيقية للموارد الطبيعية القابلة للنفاذ .

ان جوهر مشكلة الموارد الطبيعية فى الزمن المعاصر يكمن فى التناقض بين ازدياد حاجة المجتمع للمواد الأولية القابلة للنفاذ من جانب، وتدهور أسعار هذه المواد من جانب آخر ، بالاضافة لعدم القدرة على اعادة انتاجها وهذا يتطلب العدالة فى أسعار البيع للثروات التى تصيرالى نفاذ مراعاة للدول المصدرة للمواد الخام واحتياجات التنمية لديها، وكذلك يجب العمل على ترشيد استهلاك هذه الموارد على مستوى العالم لضمان بقائها للأجيال القادمة.

وفى الواقع أن حاجة الاقتصاد العالمى للمواد الأولية قدرت بنحو ٤٥٠ مليار دولار سنويا فى منتصف السبعينات، ولقد لام الكثير ازدياد أسعار الطاقة وهذا غير صحيح فقد كان سعر الزيت أقل من سعر الماء، كما أنه مادة قابلة للنفاذ ولها أهمية خاصة . فالواقع أن استخدام المصادر الأولية للطاقة قد تضاءل بنحو ثلاث مرات خلال الفترة ١٩٧٧/١٩٥٠م وكان جزء كبير من الاستيراد يوجه للتخزين بغرض ضرب الأسعار لموارد الطاقة فى عملية التفاف على المنتجين وان كان استخدام المواد الأخرى زاد بنسبة أكبر ، حيث زاد استخدام المواد الكيمائية المعدنية - على سبيل المثال - بنحو ٥ر٣ مرة ، ومن الملاحظ أن الدول النامية زادت فى استهلاكها للطاقة . أما بالنسبة للدول الصناعية فهى تحتكر بشكل كامل الاستخدام الصناعى للمعادن النادرة والثمينة ، ويكفى التدليل على ذلك أن ٧٥% من المواد الأولية المعدنية المستخدمة فى الاقتصاد العالمى يستهلكها ستة دول فقط هى الولايات المتحدة واليابان والمانيا وبريطانيا وفرنسا وايطاليا ، حيث يعيش أقل من ٢٠% من عدد سكان العالم الرأسمالى . ففى اليابان مثلا فقد زاد استهلاكها من النفط خلال الربع قرن الأخير بأكثر من ١٥٠ مرة ومن الألمنيوم بنحو ٧٠ مرة وفاقت استخدام أوربا الغربية مجتمعة ، فتأثير التقدم العلمى مزدوج فهو من ناحية يزيد الطلب ومن ناحية أخرى يطور وسائل الاستخراج بشكل كبير مما يضغط على الاحتياطى المحدود .

أولا : توافر الموارد الطبيعية بالدول النامية :

تعرضنا فيما سبق لمشكلة المواد الأولية من وجهة نظر الاقتصاد العالمى المعاصر، ومتطلبات هذا الاقتصاد فى تلك الأنواع الهامة من المواد الأولية ذات المنشأ المعدنى ونواصل هنا تناول مسألة مدى نفاذ الموارد المعدنية فى ضوء محدوديتها النسبية والمطلقة ، وكذلك مدى احتكار الدول المتقدمة للمواد الأولية .

فالواقع أن الآراء المتشائمة التى كانت ترى أن هناك امكانيات لنفاذ بعض الموارد المعدنية من الطبيعة قد تراجعت وذلك اذا استمرت معدلات استهلاكها على هذه السرعة ،وقد قال البعض بأن التشاؤم تراجع نتيجة للتقدم التكنولوجي فى الاستخراج ،بحيث يمكن الوصول الى أدنى تراكم للمعدن فى ظل الأسعار المناسبة .

فحجم موارد هذه الفئة يعتبر محصلة تفاعل عدة متغيرات تشمل حجم استخراج الموارد الطبيعية من باطن الأرض، ومستوى أسعارها، وحجم ونتائج الأبحاث الخاصة بالتنقيب الجيولوجى، وأخيرا المستوى الفنى والتكنولوجي للاستخراج، فالعوامل الثلاثة الأخيرة اذا زادت أثرت فى الاحتياطى ما لم يؤد التقدم التكنولوجي والاستكشاف لمكامن جديدة .

ان النفط والغاز الطبيعى تتميز عن الموارد الأخرى بأنها منفصلة تماما عن الخليط الذى يرافق المعادن الأخرى، كما أن مصادر موارد الطاقة تقع فى أماكن متفرقة ، ولذلك فان التقدم العلمى وزيادة الأسعار لا تؤثر حتى الأن تأثيرا ملموسا على زيادة الاحتياطى منها، فالتقديرات الحالية للحد الأقصى من احتياطى النفط تتراوح ما بين ١٦٥ مليار - ٣٢٠ مليار طن ، ومن حيث المبدأ هناك أساس جدى لامكانية نفاذه، فلو افترضنا أن التقديرات الحالية سوف يعاد النظر فيها باتجاه الزيادة ، حتى فى هذه الحالة فهناك تظل الكميات محدودة ، كما يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن هناك حوالى ترليون طن من النفط موجودة فى الرمال النفطية، ولكن بالرغم من كل هذا فانه على المدى المتوسط يبدو أن عامل النفاذ يمكن أن يكون تأثيره على الاحتياطى الصناعى من النفط أقوى من تأثير أعمال التنقيب الجيولوجية والتقدم العلمي التكنيكي .

الجدير بالذكر أن الدول النامية تحظى بتوافر احتياطى كبير من الموارد الطبيعية بالرغم من توافـ ـ ـر كميات أخرى كبيرة فى العالم الصناعى ، إلا أنه لا تكفى لاحتياجات هذا العالم وهذا ما يخلق نوع من الضغط المتزايد على الدول النامية من حيث السعر .

أما بالنسبة لمدى احتكار العالم الرأسمالى للمواد الأولية ، فبعد أن كانت الشركات الأمريكية والأوربية الكبرى تسيطر على استخراج خامات الفحم والنفط وتكرير المعادن (بعض هذه الشركات موجودة بقوة الأن مثل شركة اكسون الأمريكية) تحولت هذه الشركات الى شركات احتكارية متعدددة الجنسيات وتحكمت بصفة كاملة فى المواد الأولية حتى أن ٥ شركات أمريكية كان يبلغ نصيبها فى صناعة النفط حوالى ٥٠% من الانتاج العالمى، وفى أوربا كان يخضع انتاج المعادن غير الحديدية لشركتين أو ثلاثة على الأكثر، ولكن بحصول العديد من الدول المنتجة للمواد الأولية على استقلالها وتأميم ثرواتها الطبيعية فقد نجم عن هذا الوضع أن سيطرة هذه الشركات الاحتكارية التامه لسوق المواد الأولية وانتاجها قد تأثر بشكل كبير ، ولكن هذا لا يعنى أنه تم القضاء نهائيا علىهذه السيطرة ، حيث ان ما حدث هو فقط مجرد تغيرات فى اساليب وأشكال التحكم باقتصاد المواد الأولية ، فى حين أن سلطة الشركات الكبرى الاحتكارية لم تضعف من الناحية العملية ، خصوصا فى مجال التسويق والتكرير والتوزيع وانتاج المنتج النهائى .

الجدير بالاشارة ، أننا نلاحظ أن ٤ شركات امريكية فقط تسيطر على ٧٠% من انتاج الالومنيوم ، وأن ٥ شركات تسيطر على ٨٠% من انتاج النحاس، وفى اليابان تتركز صناعة الالومنيوم فى (٥) شركات والنحاس (٦) شركات ، أما فى أوربا الغربية فيخضع انتاج المعادن غير الحديدية لشركتين أو ثلاثة لا أكثر .

واذ كانت نسبة الاحتكار فى مجال الصناعات التعدينية الحديدية هى نسبة عالية ، فان هذه النسبة فى مجال الطاقة أقل ، وهو ماينطبق على الولايات المتحدة ، حيث يعمل فى مجال استخراج النفط عدة عشرات من الشركات الكبرى المستقلة، والواقع أن انخفاض نسبة الاحتكار الموجودة فى الولايات المتحدة عنها فى أوربا الغربية لا تعنى أبدا ضعف قدرة الشركات الامريكية أمام الشركات الأوربية اليابانية المنافسة لها ، بل على العكس فان مواقعها أقوى وأكثر ثباتا، فالتوظيفات الخارجية المباشرة للشركات الأمريكية فى الصناعات النفطية والاستخراجية والمعدنية زادت بنسبة ٩٠٠% فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى بلغت تقريبا أكثر من ٥٠ مليار دولار منها ٦٥% فى عمليات استخراج النفط .

واذا كانت التوظيفات الأمريكية فى الدول النامية تقتصر فقط على الصناعات الاستخراجية فإنها فى الدول الصناعية تتعداها الى الصناعات التعدينية ، حيث تشير الاحصاءات إلى أن الاحتكارات الأمريكية تسيطر على ٨٥% من انتاج بعض أنواع المواد الأولية في كندا ، حيث تسيطر هذه الشركات على ٥% من انتاج الحديد في كندا ونحو ٦٠% من الفحم الحجري في استراليا و ٥٠% من الحديد فيها ، وهكذا تحاول هذه الشركات السيطرة على المواد الأولية الخام في العالم ، ولم تكن الشركات اليابانية تمثل المكانة التي تحتلها الشركات الأمريكية في هذا المجال ، فمع أن النفط يحتل المركز الأول في مجال الاستثمارات الخارجية اليابانية ، إلا أن اليابان تختلف هنا عن الولايات المتحدة الأمريكية حيث يشكل النفط في الحجم الكلي للاستثمارات مابين ٤٥ - ٥٠% ، وهذا لايعكس أبدا قلة اهتمام اليابان بالاستثمارات في النفط بقدر مايعكس النتيجة الموضوعية لضعفها في عالم الاحتكارات السائدة في السوق الأولية .

وهناك نقطة أخيرة يجدر ذكرها في هذا الصدد ، وهي أن الاحتكارات النفطية الكبيرة المتعددة الجنسيات قد بدأت توظف رؤوس أموالها خارج مجال الطاقة ، ولكن التغلغل في تلك المجالات الصناعية كصناعة النحاس وصناعة الالومنيوم يشكل حالة مستجدة من حيث الجوهر ، ومؤهلة لأن تؤثر تأثيرا جديا على تطوير الاستخدام للمواد وخاصة على امكانيات التنقيب وحيازة مصادر الموارد الطبيعية .

ثانيا : الدور الذى تلعبه الدول النامية فى السياسة الاقتصادية الدولية :

بداية نقول أنه فى ظل السيادة الوطنية للكثير من الدول النامية ، فلم تعد القرارات التى اتخذتها هذه الدول نحو الغاء العقود المجحفة التي تم التوقيع عليها مع الشركات الأجنبية غير قانونية ، كما لم تعد قرارات تأميم مصادر الموارد الطبيعية بما فى ذلك ممتلكات الشركات الأجنبية غير قانونية أيضا ، فقد أصبحت هذه القرارات جزءا من اعادة سيادة الدول النامية على ثرواتها الطبيعية ، وخيـــر مثـال على ذلك ما اتخذته الدول الأعضاء فى منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك " خلال الفترة ١٩٧٥/٧٣م من زيادة لأسعار النفط تتجاوز خمسة أضعاف ، وذلك كرد فعل على ما كانت تتخذه الدول الصناعية من زيادات متتالية فى أسعار السلع تامة الصنع ، وبالرغم من هذه الخطوة الجريئة التى أتخذتها الدول المصدرة للبترول تجاه الاحتكارات الراسمالية ، الا أننا نود أن نشير الى أن تأثير الدول النامية على عملية تحديد الأسعار فى السوق الرأسمالى ما زال محدودا ، فالأصناف الرئيسية للمواد الأولية (باستثناء النفط والقصدير والبوكسيت) تستخرج أساسا من أراضى الدول المتطورة وليس من أراضى الدول النامية ، حيث تشير الاحصاءات الى أن ٨٨% من الغاز الطبيعى ، ٨٩% من الفحم الحجرى ، ٧٠% من الرصاص ، ٧٥% من الزنك ، ٩٤% من أملاح البوتاسيوم ، قد تم استخراجها من أراضى الدول الصناعية ، كما أن هذه الدول الأخيرة ما زالت تسيطر كلية على عمليات شحن وتسويق سلع المواد الأولية فى فى السوق الرأسمالية العالمية ، وما زالت حتى الان حصة الدول الصناعية كبيرة فى مجال استخراج وتكرير المواد الأولية فى الدول النامية ، وهو ما يعني محدودية القدرة على التأثير فى الأسعار لعدم التنسيق القوى بين المصدرين ، بالاضافة الى تصاعد الاستثمار الأجنبى في مجال التنقيب .

فالشركات الاحتكارية الكبيرة متعددة الجنسيات تشكل قوة اقتصادية هائلة ، قد تفوق ماتملكه الدول النامية من ثروة طبيعية كافية ، مالم تتضامن هذه الدول تضامنا فعليا .

ان سعى الدول النامية للحصول على حقها العادل يتطلب منها الاهتمام باستخدام التكنولوجيا المتطورة ذات الفاعلية الانتاجية العالمية ، والمتوافرة فى الدول المتقدمة ، اذ أن زيادة دور الدول النامية بتضامنها الفعلى الذى يجب أن يصل الى حد إنشاء بنك لتعويض الدولة المتضررة فى حالة خوض حرب أسعار ، يغذى هذا البنك من الواردات السنوية لهذه الدول ، فهذه الدول قد ذاقت الأمرين من انخفاض أسعار صادراتها ، وارتفاع أسعار صادرات العالم الصناعي .

ففى الثمانينات حيث مثلت تجارة المواد الأولية ثلث التجارة العالمية لاقتصاديات الدول المتقدمة ، فقد اتسمت هذه الحقبة بزيادة عدم استقرار التجارة الدولية فى مجال السلع الأولية (الطاقة بصفة خاصة) مما ترتب عليه تحقيق خسائر باهظة للدول النامية ، خاصة المصدرة

لهذه المواد ، حيث أن معظم هذه الدول لا تملك القوة الحقيقية التى من شأنها توجيه هذه التقلبات لمصلحتها ، فلابد من التفكير جديا فى ذلك حيث أن الفائض التجارى انخفض بصورة ملحوظة الى حوالى ٤٠ مليار دولار فقط فى عام ١٩٩٢م (نتيجة أيضا للانخفاض القياسى فى أسعار البترول) كما قامت مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وبينها وبين الاحتكارات المنتجة للمواد الأولية فى شكل التمويل أو التسويق مما وفر لها فرصة التدخل أيضا .

فالشركات الأمريكية متعددة الجنسيات حتى تحافظ على مواقعها الاحتكارية لجأت الى اشراك رأس المال المحلى معها ، كما لجأت الى استخدام وسائل السياسة الاقتصادية الخارجية كالمعونات ، وأيضا لجأت الى استخدام امكانيات المنظمات التمويلية الدولية وأهمها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وذلك فى التأثير على الاحتكارات الدولية لصالحها، ومن جهة أخرى فقد كثفت الدول المتقدمة جهودها لتكوين احتياطيات من المواد الأولية (كما حدث بالنسبة للبترول) وذلك بهدف حماية مستهلكيها من حدوث أية تقلبات فى الأسعار الدولية لهذه المواد ، حيث لجأت فرنسا الى وضع خطط لتكوين احتياطيات من المعادل غير الحديدية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد اتجهت الى تكوين مخزون احتياطى من المواد الأولية يكاد يبلغ حوالى ١٠٠ نوع من السلع.

أما بالنسبة لكيفية تحديد أسعار المواد الأولية فى التجارة الدولية ، فما زالت البورصات تلعب دورا رئيسيا كمراكز للتجارة الدولية ، ومركزا اشعاعيا لتحديد أسعار السلع ،والذى ينبغى الأن هو تشكيل اتحادات للدول المصدرة للمواد الخام بتنظيم أقوى وعلاقة أكثر صرامه تأخذ فى الاعتبار المصالح الوطنية لهذه الدول، وتصمد أمام الضغوط الهائلة على الاسعار .

فمصالح الدول النامية تفرض عليها التعاون والتضامن خصوصا فى الاقلال من العرض لتحقيق هدفين ، الأول رفع أسعار المواد الخام والثانى الاحتفاظ بمخزون احتياطى لأطول مدة ممكنة .

فمثلا لو اتفقت الدول المصدرة للبترول على تخفيض الانتاج بـ ٣٠ % مع الالتزام بهذا التخفيض ، ألا يترتب على ذلك زيادة السعر من ١٢ دولار الى ٢٠ دولار ، وعندها لن يقل الدخل الحقيقى بل سيرتفع، فطالما أنهم يخططون لنا فى محاولة منهم لايقاف عملية نمو الدول النامية ، فلابد فى موجهة ذلك من ايجاد تكتل يصارعهم لدفع الضرر على الأقل.

الباب الثامن

الفصل الثالث : السوق الشرق أوسطية .. المخاوف والمحاذير

إذا كانت السوق شرق أوسطية أصبحت رسميا واقعا ملموسا في ضوء اقرار مجموعة العمل متعددة الأطراف في ختام اجتماعها الخامس يومي ١٥ ، ١٦ يونيو ١٩٩٥م بمدينة الرباط ، والتي أقر فيها انشاء لجنة اقليمية تضم كل من السلطة الفلسطينية واسرائيل والأردن ومصر والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا واليابان ، حيث تكون هذ اللجنة بمثابة النواة في عملية تحديد الأولويات لبناء السوق شرق أوسطية ، واذا كان هناك بعض الآراء المؤيدة لقيام هذه السوق حيث ترى في قيامها تعزيزا تفاوضيا ، وقوة اقتصادية في مواجهة تكتلات عالمية مماثلة كالسوق الأوربية الموحدة وأمريكا الشمالية (النافتا) ، بينما يرى فريق آخر أن دول الشرق الأوسط تختلف تماما في مراحل نموها وامكانياتها ومواردها وبالتالي قد تسود وتسيطر بعض هذه الدول المتفوقة تكنولوجيا مثل اسرائيل ، ايران ، تركيا على اقتصاديات الدول الأخرى الأقل نموا ، فان نجاح هذه السوق وقيامها بالدور المنوط بها بصورة أكثر فعالية لن يكون إلا في اطار وجود علاقات متكافئة ومتوازنة بين الدول الأعضاء ، وليس أن تكون هناك دولة واحدة هي دولة المركز وتكون باقي الدول مجرد أطراف مشاركة ، وهذا ماجعل دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية - تبدي تحفظها تجاه إقامة هذه السوق - فالسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي تريد أن تكون جميع الدول الأعضاء في هذه السوق دولا مشاركة بصورة فعالة فيها ، لا أن تكون دولة واحدة فقط مستفيدة على حساب الدول الأخرى .

ان التحفظ والحذر اللذان تتبناهما دول الخليج إنما يأتي في ضوء حرصها على نجاح هذه السوق ، فالتاريخ الاقتصادي حافل بالتجارب التي شهدت اقامة العديد من التجمعات الاقتصادية التي انشئت في ظل موجة من الحماس باعتبارها الطريقة الوحيدة للتغلب على مشاكلها الاقتصادية ، ثم مالبثت جذور الحماس أن تلاشت بعد أن أصبحت مثل هذه السوق تمثل عبئا على التنمية بدلا من أن تكون ركيزة لها ، كما أصبحت مثل هذه التكتلات والتجمعات مصدر خلافات دائمة بين الدول الأعضاء ، فكل بلد عضو تريد الاستفادة القصوى على حساب الآخرين ، أي أن كل عضو ينظر إلى مصلحته المحلية دون النظر إلى المصالح القومية .

وبالاضافة إلى ماسبق فان تحفظ المملكة إنما ينبع من خصوصيتها التي تضم في جنباتها الأماكن الاسلامية المقدسة ، والتي يفد اليها ملايين الحجيج والمعتمرين سنويا ، وهو مايتطلب ضوابط أمنية وسياسية معينة لحماية هؤلاء الحجيج والمعتمرين في ضوء حرية انتقال العمالة التي تفرضها

قيـ ـام هـ ـ ـذه السوق ، وأيضا حتى لاتصبح منطقة جذب للعمالة مما يؤدي إلى اختلال سوق العمل بها.

فاذا كان قيام سوق شرق أوسطية يرتكز أساسا على قيام منطقة حرة ، تلغى فيها الحواجز الجمركية ، وتسمح بحرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة ، فان ذلك لايكفي خاصة في ظل اختلاف الهياكل الانتاجية في معظم هذه الدول ، حيث لايسمح إلا بقدر متواضع جدا من التجارة البينية والتي تعتبر من بين الأدوات الأساسية لبلوغ التكامل الاقتصادي ، وفي نفس الوقت فان أهميتها النسبية لاتكاد تذكر حيث تبلغ ٨% من اجمالي التجارة العربية مع العالم ، ويرجع ذلك أساسا إلى ضعف الخدمات المساندة للتجارة ، مثل وسائل الاتصالات والتمويل والنقل والتسويق وخدمات الضمان والمعلومات الادارية ، ومن ثم فان السوق الشرق أوسطية ستعتمد بشكل رئيسي على إنشاء شركات مشتركة وستكون الغالبية فيها للاقتصاديات المتقدمة وخاصة اسرائيل ، وأما مايقوله البعض من أن هذه السوق تتمتع بمزايا لانظير لها في التجارب السابقة ، حيث يوجد درجة عالية من التكامل بين التكنولوجيا من اسرائيل ، ومصادر التمويل من دول الخليج والعمالة من الدول العربية الأخرى الأكثر كثافة عمالية ، فان هذه الحجج الواهية غير مقنعة فهذه العوامل مجتمعة (التكنولوجيا والتمويل والعمالة) إنما تتوافربجميع دول المنطقة وان كان بدرجات متفاوتة فيما بينها ، فالتكنولوجيا ليست حكرا على اسرائيل ، بل يمكن لأي من دول المنطقة استيراد هذه التكنولوجيا من الخارج ، ولايجب أن ينظر إلى دول الخليج على أنها مجرد دول ممولة لهذه السوق ، بل يجب أن ينظر اليها كشريك كامل ، خاصة وان السعودية تحقق الآن معدلات نمو اقتصادية مرتفعة ، كما أن معدل النمو السكاني بها أصبح من أعلى معدلات النمو في العالم (٣ر٤%) مما سيمكنها بجانب توفير مصادر التمويل توفير عنصر العمالة أيضا .

ان اقامة مثل هذه السوق إنما يتطلب منا ضرورة الاهتمام بقيام علاقات اقتصادية وثيقة مع جميع الدول العربية ، بما يصنع قاعدة شعبية للعمل العربي المشترك ، كما يتطلب الاسراع في تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي ، واعادة الهيكلة القطرية بما يكفل جذب الاستثمارات العربية من الخارج إلى داخل الوطن العربي ، والتي تقدر سنويا بنحو ٧٥٠ مليار دولار ، لايستثمر فيها داخل الدول العربية سوى ١٥% منها ، وأيضا الاستفادة القصوى من التكنولوجيا وتطويعها وفقا للبيئة المحلية لكافة قطاعات الانتاج ، كما يتطلب منا احياء اقامة السوق العربية المشتركة وتنشيط فعالية مختلف التكتلات الاقتصادية العربية ، واعادة النظر في النظم الاقتصادية والهيئات المالية المختلفة بشكل يخدم اقتصاديات هذه الدول حتى يمكنها الصمود أمام التكتلات الاقتصادية العالمية ، فلننفتح كعرب على بعضنا البعض ، ثم نفكر بعد ذلك على أساس شرق أوسطي أو غيره ، فما أقوله دائما إن الحرب المقبلة هي حرب اقتصادية وليست عسكرية .

الباب الثامن

الفصل الرابع : الانهيار القياسي المتعمد للدولار الأمريكي ؟

فى محاولة من الادارة الأمريكية لعلاج العجز التجارى الذي ارتفع الى ٤ر٨ مليار دولار في ابريل ١٩٩٤م ، فقدت تعمدت تخفيض سعر صرف الدولار الى أدنى مستوياته أمام الين اليابانى وهو المستوى الذى لم يصل اليه منذ الحرب العالمية الثانية ، وكان الهدف الظاهرى من ذلك هو زيادة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية وتقليل هذا العجز، وقد انعكس هذا الانخفاض المحموم فى أسواق الأسهم والسندات خاصة فى بورصتى "وول ستريت" و"طوكيو" حيث هبط مؤشرا داو جونز بنحو ٤٤ نقطة ، كما انخفض مؤشر نيكي بنحو ٣٤٠ نقطة، أما بورصة لندن فقد انخفض فيها مؤشرالفاينتشيال تايمز بنحو ٣١ نقطة، الأمر الذى امتد الى هبوط فى أسعار سندات الخزانة الامريكية لمدة ٣٠ عاما فى ظل ارتفاع الفائدة طويلة الأجل الى ٤٩ر٧% ، مما قد يترتب عليه هروب المستثمرين من الاستثمار فى الأصول المقومة بالعملة الأمريكية الى عملات أخرى، كما امتد ذلك أيضا الى أسواق الذهب الذى استفاد من هبوط الدولار حيث ارتفعت أسعاره من ٣ر٣٩٠ دولار للأوقية الى ٢٥ر٣٩٣ دولار للأوقية ، وهو أعلى سعر له تحقق خلال عام ١٩٩٤م ، كما ارتفعت أسعار النفط الى ٤ر٢٠ دولار للبرميل بزيادة قدرها ٧١ سنتا .

واذا كان رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالى "آلن جرينسبان" قد أعلن أنه لن يقف مكتوف الأيدى ازاء حركة الدولار ، فان التساؤل الذى يتبادر الى الذهن هو : ما هى الترتيبات التى ينوى مجلس الاحتياط الفيدرالى اتخاذها فى المرحلة القادمة ؟ ، وما هى الخطة الذى ستتخذها الادارة الاميريكية لمواجهة الهبوط القياسى للدولار فى الأسواق العالمية ؟ .

من جهة أخرى هل يعتبر هذا الانخفاض القياسى للدولار أمام الين اليابانى فى صالح الاقتصاد اليابانى، فمما لا شك فيه أن هذا الانخفاض سيؤثر بلا شك بالزيادة على أسعار المنتجات اليابانية وخاصة أسعار السيارات ، كما سيؤثر سلبيا على أرباح الشركات اليابانية التى كانت تتوقع أن تحقق زيادات كبيرة خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٥/٩٤م .

أما بالنسبة للدول المصدرة للمواد الأولية وخاصة البترول والتى تصدر سلعها بعملة الدولار ، فمما لا شك فيه ، أن هذا الانخفاض سيقلص بشدة من العائدات الحقيقية لهذه الدول . وهنا تثور عدة

تساؤلات . أولها هل يحق لدولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية أصبحت عملتها يتم تداولها فى مختلف أنحاء العالم ، ويقيم بها ، ليس فقط صادرات وواردات هذه الدول ، بل ويقيم بها أيضا الأصول المستثمرة فى هذه الدولة سواء فى صورة أسهم أو سندات أو استثمارات عقارية أو صناعية ، فهل يحق لهذه الدولة تخفيض عملتها فى أى وقت يتراءى لها ، دون الأخذ فى الاعتبار الأضرار الى ستصيب بها الاقتصاديات الأخرى ؟ إن هذه الاستثمارات تفوق فى قيمتها المئات من المليارات من الدولارات، وماذا أيضا عن حجم الخسائر التى سيصيب بها هذا الانخفاض التجارة العالمية التى تعتمد بشكل كبير على سعر صرف الدولار .

إن الدولار الذى أصبح الآن لا يستند الى قاعدة اقتصادية قوية فى ضوء انهيار اتفاقية "بريتون وودز" فى فترة السبعينات ، وانهيار نظام ثبات سعر التحويل الى ذهب ، إنما كان هذا الانهيار بسبب ضعف الثقة فى الدولار نتيجة للعجز المستديم فى ميزان المدفوعات الأمريكى ، والذى صاحبه انخفاض احتياطيات الولايات المتحدة الأمريكية من الذهب ، واظهر بالتالى التشكك فى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها فى امكانية استمرارها فى تحويل الدولار الى ذهب لفترة طويلة، حتى أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية فى شهر اغسطس عام ١٩٧١م - فى ضوء انخفاض أسعار الفائدة على الدولار داخلها وهروب عملة الدولار الأمريكى الى الأسواق الأوربية - الى التخلص نهائيا من التزاماتها بتحويل الدولار الى ذهب، أى أن الدولار فى الوقت الحالى لا يستند فى قوته الى أى مبررات اقتصادية ولكنه يستند على مجرد الثقة الذى توليه دول العالم نتيجة لتعاملاتها فيه .

إن تخفيض سعر صرف الدولار وإن كان السبب الظاهرى له علاج العجز التجاري الامريكي ، إنما يعكس فى حقيقة الأمر ويؤكد بدء انهيار الاقتصاد الامريكى الذى توقعه العديد من الاقتصاديين فى ضوء تزايد خدمة الدين الذى وصل الى ٢٠٠ مليار دولار في عام ١٩٩٤م وأصبح يستهلك نحو ٥٠% من الدخل القومى الامريكى ، بل من المتوقع خلال الخمس سنوات القادمة ان تستهلك خدمة الديون المتراكمة اجمالى الدخل القومي الامريكي بأكمله ، وذلك اذا لم تتخذ الادارة الامريكية الاجراءات الحاسمة والحكيمة لخفض نفقاتها .

إن الذي يهمنا نحن كدول مصدرة للبترول ودول عربية تعتمد أساسا على صادراتها من المواد الأولية ، وتكاد تكون احتياطياتها كلها بالدولار، أن أى انخفاض فى سعر صرف الدولار سوف ينعكس فى انخفاض هذه الاحتياطيات بصورة متوازية ، ومن هنا فلابد لنا من استراتيجية جديدة - فى ضوء هذه المتغيرات - تقوم أساسا على ما يأتى :

١- مرونة أسعار البترول تجاه الدولار ، بحيث كلما تدهور سعر الدولار ارتفع سعر البترول .
٢- ربط أسعار البترول بأربع أو خمس عملات قوية بالاضافة الى الذهب ومعدن آخر نفيس مثل الماس ، مما يشكل سـلـة عملات تتحاشى أى تأثر بانخفاض أسعار الدولار .
٣- على النظام العالمى أن يبحث عن نظام أكثر ثباتا لأسعار الصرف ، حماية لحقوق الدول من تلاعب المتهورين والمضاربين ، ومن تخطيط الخبثاء ، وما كان هذا يحدث لو لم ينظر الى النقود كسلعة فى عصرنا الحالى حيث خرجت عن وظيفتها الأساسية كمخزن للقيمة وفقا لشريعتنا الاسلامية .

وأخيرا أقول ماذا يتبقى لنا نحن كمصدرين للمواد الخام وبصفة خاصة البترول ، حيث اجتمعت علينا عدة عوامل تشمل انخفاض أسعار الدولار وفرض ضريبة الكربون ، فهل هناك حرب وعوامل اقتصادية أشـد وطأة مما هو عليه الأن ؟ .

أكرر أن المرحلة القادمة ليست حربا عسكرية وانما هى حروب اقتصادية يكون البقاء فيها لمن يخطط على المدى الطويل ، وهذا لا يأتى إلا بالتعاون البناء المثمر بين الدول العربية والدول المصدرة للبترول (أوبـــك) تعاونا يتخطى المصلحة القطرية الى المصلحة القومية ، كما يجب علينا وضع حلول جذرية تمكننا من تحويل أسواقنا من مجرد أسواق يتحكم فيها المشتري الى أسواق يتحكم فيها المصدر للمواد الخام ، فمن عجيب الأمور أن نملك عصب الحضارة وهى الطاقة ، ولا نملك التحكم فى السوق .

وليد/asma

سعادة / الرئيس **" حفظه الله "**

السلام عليكم ورحمة ا وبركاته ،،،

الموضوع / نظام المضاربه الاسلامية للتكافل الإجتماعى لحماية الطلاب

١- هذا النظام المقصود به دفع المصاريف اللازمة - المتفق عليها فى العقد بين المشترك (ولى أمر الطالب أو أى شخص يتبرع بالإشتراك) والمضارب (وهو الشركة الاسلامية العربية للتأمين) وذلك طوال مدة دراسته حتى تخرجه من الجامعة بعد وفاه أو العجز الكلى الدائم للمشترك .

٢- والطالب يستفيد من هذا النظام فى حاله الوفاه أو العجز الكلى الدائم للمشترك بإستلام باقى الدفعات السنوية - حسب إتفاق الطرفين - خلال الفترة التعليمية .

٣- يتم عمل عقد منفصل لكل مستفيد يشتمل على : إبتداء فترة الإشتراك وانتهاؤها طريقة دفع الإشتراكات ومبالغ الإشتراكات .

٤- يحق للمشترك الانسحاب من هذا العقد وقتما يشاء بموجب إبلاغ كتابى للمضارب وفى هذه الحالة يعتبر متبرعا بما يكون مستحقا له من فائض فى صندوق التكافل .

٥- يلتزم المشترك بسداد أقساط الإشتراك فى مواعيدها المبينه بالجدول الملحق بالعقد وإلا يعتبر منسحبا بعد مضى شهر على تاريخ إستحقاق أى قسط .

٦- يجب أن يبلغ المستفيد المضارب كتابه بالوفاه أو العجز الكلى الدائم للمشترك خلال ٦٠ يوما من الوفاه أو حدوث العجز الكلى الدائم ، ويجب إثبات الوفاه أو العجز الكلى على النموذج المعد لذلك خلال ١٢٠ يوما من تاريخ العجز أو الوفاه وفى حالة الاخلال بذلك دون عذر مقبول يسقط حق المستفيد فى مزيه التكافل .

٧- يشترط لاستحقاق مزية التكافل عدة شروط أهمها :

أ - أن تكون البيانات التى ذكرها المشترك فى طلب الإشتراك صحيحه .

ب - أن يكون المشترك قد وفى بجميع الإقساط عليه .

ج - ألا يكون عجز المشترك الكلى الدائم أو الوفاه بسبب الإنتحار أو محاولة الانتحار.

د - ألا يكون عجز المشترك الكلى الدائم أو الوفاه بسبب إشتراكه بصورة فعاله فى حرب أو اضطرابات أو شغب أو تمرد أو عصيان مدنى أو إعتداء من الخارج .

هـ - ألا يكون المستفيد قد إنتهت فترة دراسته .

و - أن يقوم المستفيد بتزويد المضارب بالوثائق القانونية المسببه لعجز المشترك الكلى الدائم أو الوفاه .

٨ - لا يتم دفع مزيه التكافل اذا توفى المستفيد المشمول بالعقد قبل إنتهاء العقد .

٩- تدفع مزيه التكافل فى حالة عجز المشترك أو وفاته الى ولى أمر المستفيد أو وصيه الشرعى أو إليه اذا كان رشيدا .

١٠- قامت هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة أحكام نظام المضاربة الاسلامية للتكافل الإجتماعى لحماية الطلاب ولم تجد فيها ما يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية .

علما بأن هذا النظام قد يتناسب مع حالة الاستاذ / عمر كامل (نظرا لسنه وحالته الصحية) ألا أنه لن يتم الموافقة عليه بالنسبة للدكتور / حسن كامل من جانب الشركة الاسلامية العربية للتأمين .

وفيما يخص أبناء الأستاذ / عمر كامل - الذين يمكن استفادتهم من هذا النظام فهم الذين في مراحل التعليم حاليا وهم :

١- الأنسة فاطمه : ونظرا لكونها في نهاية المرحلة الثانوية فسوف يشمل النظام سنوات دراستها الجامعية وبافتراض أن هذه السنوات ٧ سنوات (لدراستها للطب بالولايات المتحدة الأمريكية) تبدأ من العام الدراسي ١٩٩٦/٩٥م . وتكاليف دراستها السنوية يعادل ٣٥ ألف دولار أي ١٣١٢٥٠ ريال فالجدول المرفق يوضح قسط الاشتراك والذي يبدأ بمبلغ ٨٠٩٤ ريال للسنة الأولى وينتهي بمبلغ ١٨٣٦ ريال للسنة الأخيرة.

٢- الأنسة ساره : ونظرا لكونها في السنة الثانية المتوسطه أي أنه يبقى لها عدد ٤ سنوات حتى تكمل تعليمها الثانوي بالمملكة ، و (٥) سنوات للدراسة الجامعية بالولايات المتحدة الأمريكية وتكاليف دراستها الثانوية هي ٢٥ ألف ريال سنويا ، وتكاليف دراستها الجامعية السنوية بالولايات المتحدة الأمريكية تعادل ٣٥ ألف دولار أي ١٣١٢٥٠ ريال ، والجدول المرفق يوضح قسط الاشتراك والذي يبدأ من العام الدراسي القادم بمبلغ ٥٨٣٧ ريال وينتهي في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٣م بمبلغ ١٨٦٢ ريال .

٣- الأنسة آمنه : ونظرا لكونها في الصف الثالث الابتدائي فهذا يعني أنه أمامها عدد (٩) سنوات دراسية لكي تكمل تعليمها الثانوي بالمملكة ، و (٥) سنوات للدراسة الجامعية

وتكاليف دراستها السنوية بالابتدائي والثانوي هي ٢٥ ألف ريال وتكاليف دراستها الجامعية السنوية بالولايات المتحدة الأمريكية تعادل ٣٥ ألف دولار أي ١٣١٢٥٠ ريال لمدة (٥) سنوات .

والجداول المرفقة توضح قسط الاشتراك السنوي لكل واحد من الأبناء والذي يبدأ من العام الدراسي القادم ١٩٩٦/٩٥م وينتهي في العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠٠٨م . ومن هذه الجداول يتضح أن المبالغ المطلوبة للأبناء الثلاثة كقسط سنوي هي كما يأتي :

- عام ١٩٩٥م : ٢٠٨٦٩ ريال (فاطمة ، سارة ، آمنه)
- عام ١٩٩٦م : ٢٠٦٧١ ريال (فاطمة ، سارة ، آمنه)
- عام ١٩٩٧م : ٢٠٣٨٣ ريال (فاطمة ، سارة ، آمنة)
- عام ١٩٩٨م : ٢٠٠٢٠ ريال (فاطمة ، سارة ، آمنة)
- عام ١٩٩٩م : ١٩٥٢٨ ريال (فاطمة ، سارة ، آمنة)
- عام ٢٠٠٠م : ١٧٧٢٤ ريال (فاطمة ، سارة ، آمنة)
- عام ٢٠٠١م : ١٥٢٧٦ ريال (فاطمة ، سارة ، آمنة)
- عام ٢٠٠٢م : ١٢٧٣٨ ريال (سارة ، آمنة)
- عام ٢٠٠٣م : ١١٥٨٥ ريال (سارة ، آمنة)
- عام ٢٠٠٤م : ١٠١٣٦ ريال (آمنة)
- عام ٢٠٠٥م : ٨٨٢٥ ريال (آمنة)
- عام ٢٠٠٦م : ٧٢١٦ ريال (آمنة)
- عام ٢٠٠٧م : ٥٢٤٣ ريال (آمنة)
- عام ٢٠٠٨م : ٢٨٥٩ ريال (آمنة)

للتفضل بالاطلاع والتوجيه

وتقبلوا خالص تحياتى ،،،،

د . سراج يوسف عابد

المشرف على إدارة التخطيط والتنظيم والمعلومات

وليد/**asma**